متطلبات التخطيط لإصلاح برامج الدعم

" دراسة مُيدانية من وجهة نظر المستفيدين من الدعم بإحدى قرى محافظة الشرقية"

إعداد

د/ نهلة عبدالرحيم عبدالرحمن فرعلي

قسم التنمية والتخطيط

بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم

أولاً : مشكلة الدراسة:

منذ مطلع التسعينيات ظهرت العديد من التحولات التي أصطلح على تسميتها بالتحول إلى نظام آليات السوق والذى تمثل في تخلى غالبية الدول عن أساليب التخطيط المركزي وتقليص التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي الداخلي أو في ضبط المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي إلى أدنى حد ممكن، وقد تمثل ذلك على سبيل المثال في عمليات الخصخصة **Privatization** [١]، أي بيع القطاع الاقتصادي الإنتاجي المملوك للدولة إلى أفراد أو هيئات خاصة ، بهدف تخليصه من أساليب الإدارة البيروقراطية المعوقة والعمل على زيادة الكفاءة الإدارية والاقتصادية والفنية ، صاحب ذلك تخلى تدريجي للدولة عن دورها التقليدي في إدارة العديد من القطاعات الخدمية، ويمكن القول بصفة عامة أن العولمة تمثل ردة- من جانب الدولة – عن مفهوم" الدولة الحارسة " التي أقتصر دورها على الوظائف التقليدية المتمثلة في الدفاع والأمن والعدالة.[٢]

ومع تبنى سياسة الإصلاح الاقتصادي بدأت الدولة في تخفيض الدعم وأخذ ذلك عدة مظاهر منها "رفع أسعار السلع الغذائية المدعمة وتخفيض حصة الفرد وخفض عدد السلع المدعمة وتعديل مواصفات بعض السلع وخفض عدد المنتفعين من البطاقة التموينية، بالإضافة إلى توقف عمل الفروع التي توزع السلع المدعمة في المصالح الحكومية"[٣]، وكل هذه الإجراءات وغيرها من أجل تخفيض الدعم ومن ثم تخفيض العجز في الموازنة التي تعد أحد المطالب الأساسية لبرامج التثبيت وإعادة الهيكلة .

ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية الدعم من القضايا التي تثير جدلاً واسعاً على المستوى القومي في مصر ما بين مؤيد ومعارض ولكلا الفريقين أسانيد يسوقها لإقناع الطرف الآخر.

فالمؤيدين لبقاء سياسة الدعم يبنون وجهة نظرهم حول أهمية الدعم في بقاء الطبقات الفقيرة على قيد الحياة، وذلك بالاعتماد على مقولة مؤداها: أن المصريين الذين يعيشون على الحافة العلوية لخط الفقر تكون تأثيرات الأزمات بأنواعها عليهم وعلى الأخص الأزمات التضخمية دراماتيكية، فقد صاحب الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ تضاعف في نسبة السكان الواقعون تحت خط الفقر المدقع إلى (٦,١%) مقارنة بـ (٣,٦%) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وبعد أن كان خط الفقر للأسرة المكونة من خمسة أفراد وفق بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ يعادل (١٦٢٠) جنيهاً في الشهر وبتعديل قيمة خط الفقر إلى معدل تضخم إضافي يبلغ (١٥%) في نهاية ٢٠١٤ / ٢٠١٥، يرتفع خط الفقر إلى ما يتعدى (٢٠٠٠) جنيه شهريًا، أي تسقط جميع الأسر التي تدخل في شريحة دخل (٢٠٠٠) جنية شهريًا أو أعلى قليلاً تحت خط الفقر، وهذا التقدير يأتي نتيجة تغير الأسعار وحدها دون إضافة عوامل اخرى للفقر.[٤]

هذا فضلاً عن الأسباب الأخرى المتمثلة في كون الدعم يُسهم في زيادة حجم الاستثمارات وفرص العمل، ومُساعدة الفقراء في شكل مساعدات مالية ومنح القروض الميسرة لذوى الدخل المنخفض وإمكانية شراء الأسهُم لصالح العاملين والحصول على نسبة الأرباح السنوية [٥]، كما أن الدعم الموجه لبعض المنتجين في مختلف القطاعات لدعم قدراتهم على إنتاج السلع الزراعية والصناعية والخدمات بأسعار منخفضة ترفع قدراتهم التنافسية في السوق المحلية والأسواق الدولية وتمكنهم من بيع السلع والخدمات التي ينتجونها بأسعار منخفضة عن تكلفتها الحقيقية ، وهو نوع من الدعم غير المباشر لمستهلكي هذه السلع والخدمات، كما أنه يُشكل آلية مهمة لمساعدة أصحاب الدخول الثابتة من عُمال وموظفين وأرباب معاشات على تحمل ارتفاع أسعار السلع والخدمات الذى يتجاوز طاقة الاحتمال لتلك الطبقات، حيث تزداد

الحاجة إلى الدعم في ظل حقيقة أن معدلات ارتفاع الأسعار في مصر تسبق معدلات ارتفاع الأجور زمنيًا ونسبيًا.(٦)

وعلى الجانب الآخر يرى المعارضين أن الدعم أكبر الحواجز التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة، حيث يستهلك الدعم ما يقرب من تريليون دولاراً أمريكياً كل عام، من دعم قطاعات الزراعة والطاقة والمياه ومصايد الأسماك والنقل وهذه الإعانات غير مستدامة ومضرة مالياً وبيئيًا واجتماعيًا، فضلاً عن ما تفرزه من تشوهات في قطاع التجارة (٧)، ومع مرور الوقت يُسهم الدعم في تكريس العديد من الصفات في السلوك والأعمال والقرارات، إلى أن يصبح الإنسان معتمداً على الآخر، مما يقلل من دمج فئات معينة داخل المجتمع ، كما أن الحقيقة الواضحة متمثلة في أن الظروف الاقتصادية التي تمر بها معظم الدول النامية – ومن بينها مصر – تجعل الحكومات مضطرة إلى البحث عن طرق للحد من أدوارها تجاه مواطنيها(٨)، مما دعا لتزايد الدراسات والأبحاث العلمية لرصد انتقادات لسياسات الدعم التي تنتهجها الحكومات المصرية على مر الزمن .

وتمثلت الانتقادات المواجهة لسياسات الدعم في سوء استخدام السلع المدعمة، والإسراف في استخدامها وعدم وصول الدعم إلى مستحقيه وظهور طبقة من الوسطاء والمنتفعين والمستغلين(٩)، وعجز الموازنة العامة وسوء جودة السلع المدعمة وعدم كفايتها وعدم توافرها والازدحام الشديد على منافذ توزيعها، فضلاً عن اقتراب أسعارها من إسعار السلع التموينية في السوق وعدم دعم كافة السلع التي يحتاجها المواطنين وانتشار ظاهرة السوق السوداء، حيث أشارت دراسات مجلس الوزراء أن (٢٨%) من الذرة و(٢٠%) من السكر و(١٢%) من الخبز المدعمين، يتم بيعهم في السوق السوداء (١٠) ، كما أن الدعم يستفيد منه القلة الأغنياء على حساب الفقراء، فضلًا عن تقويض قرارات الاستثمار والحد منها وانخفاض أسعار السوق العالمية، والحد من الضغط على الشركات لتصبح أكثر كفاءة.(١١)

ووفقاً لتلك الاعتبارات وغيرها من الاعتبارات السياسية الأخرى، عدلت المؤسسات المالية لصندوق النقد والبنك الدوليين من استراتيجياتها في تصميم السياسات الاقتصادية للتدخل في البلدان النامية، حيث اعتمد البنك الدولي على نهج جديد في التعامل مع قضية الفقر، قائم على اعتماد سلسلة من سياسات التنمية تتمثل في قضايا الاقتصاد الكلى والسياسات التجارية والمالية والاستثمار الأجنبي في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والفساد والحكم، مع إعادة توجيه السياسة الاجتماعية نحو توفير الرعاية والخدمات للفقراء من خلال استراتيجيات للحد من الفقر بالاعتماد على الاختلافات الهيكلية وسياسات تحرير الاقتصاد والتجارة والقطاع الخاص.(١٢)

وتاريخياً لم تسفر مشورة البنك الدولي حول إزالة الدعم نجاح يذكر بسبب عدم كفاية التدابير للتخفيف من زيادة العبء المالي على الفقراء والطبقة المتوسطة، مما أدى إلى إضرابات اقتصادية وردود أفعال شعبية سلبية، فخلال الفترة من ٢٠٠١ : ٢٠١٢ على سبيل المثال نفذت الحكومة المصرية والأردنية إصلاحات في الدعم، وفى ٢٠١٣ نفذت السودان خفض الدعم عن الوقود مما أثار احتجاجات واسعة عنيفة.(١٣)

ومصر كباقي الدول النامية الموقعة على اتفاقيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ملتزمة بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وعليه اتخذت من التدابير اللازمة للتعامل مع مشكلة الفقر، والتي من بينها تقليص الدعم نتيجة لعجزها كدولة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الفقراء ومحدودي الدخل من

جانب والالتزامات الدولية من جانب آخر، وبدأت في تنفيذ ذلك تدريجيًا في بداية الأمر إلى أن أصبح أمـرًا واقعًا لا يخفى على أحد، ألا وهو أن الدولة عازمة ومصممة على المضي في ذلك الطريق أيًا كانت التبعات والتكاليف الاجتماعية.

وللتدليل على ذلك إحصائياً، فنجد انخفاض نصيب الدعم من الإنفاق الحكومي من نحو(١٥%) في بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي ليصل إلى (٧%) في (١٩٩٩/٢٠٠٠م)محققًا بذلك انخفاضًا كبيرًا ثم قفز رقـم الدعم إلى نحو (٢٣%) في(٢٠٠٣/٢٠٠٤)، ولكن حقيقة هذه القفزة ليست في صـالح الفقـراء، بسـبب إضافة دعم المنتجات البترولية والتي تعود ثمارها في الغالب على الأغنياء، حيث يبلغ دعم البتـرول نحـو (٧٧%) على حين وصل دعم الخبز إلى (٥,٦%)، أما دعم المواد التموينية فقد وصل إلى (١٧%) مـن إجمالي الدعم ٢٠٠٥/٢٠٠٦[١٤]، ورغم زيادة الناتج المحلى الإجمالي بمعدلات قاربت(٦%) سنوياً، إلا أن الدعم "للخبز والمواد التموينية" كنسبة من هذا الناتج بقى كما هو يدور حول (٢%) ومع تزايـد السـكان يتبين كيف تراجع نصيب الفرد من الدعم طوال فترة الإصلاح الاقتصادي، فقد تراجع نصـيب الـدعم مـن الناتج المحلى الإجمالي من نحو(٣,٥%) في مطلع التسعينيات إلى (١,٥%) فقط في نهايتها ليزيد ويصـل إلى نحو(٢,٢%) في(٢٠٠٥/٢٠٠٦)[١٥]، ولمزيد من الايضاح يمكن متابعـة تطـور اعتمـادات الـدعم منذ(٢٠١١ : ٢٠١٦) والتي يوضحها الجدول التالي .

جدول رقم (١)

تطور اعتمادات الدعم منذ ٢٠١١ : ٢٠١٦ والقيمة بالمليار جنية [١٦]

أوجه الدعم		٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
الدعم السلعي	دعم السلع التموينية	٣٧,٧٥١	٣١,٥٥٧	٣٠,٨٣٤	٣٠,٢٨٢
	دعم المزارعين	٣,٧٢٦	٣,٣٥٣	٢,٩٧٨	٣٧٨
	دعم المواد البترولية	٦١,٧٠٣	١٠٠,٢٥١	٩٩,٥٩٥	٩٥,٥٣٥
	دعم الكهرباء	٣١,٠٧٣	٢٧,٢٤٢	١٣,٢٨٠	-
الدعم والمنح الاجتماعية	دعم نقل الركاب	١,٥٩٠	١,٤٨٨	١,٤٣٤	١,٠٩٠
	معاش الضمان الاجتماعي	١١,٢٠٠	١٠,٧٠٠	٣,٢٣٤	٢,٤٦٣
	معاش الطفل	٧٠	٥٣	٥٣	٤٨
	مساهمات في صناديق المعاشات	٥٢,٤٨٥	٣٣,٢١٣	٢٩,٢٠٠	٦,٢٠٠
	المنح	٦,٧٠١	٥,٩٤٠	٥,٨١٤	٥,٣٠٤
الدعم والمنح لمجالات التنمية	دعم تنمية الصعيد	٢٠٠	٢٠٠	٦٠٠	-
	دعم فائدة القروض الميسرة للإسكان	٥٠٠	٧٥٠	٨٠٠	٨٢٨
	دعم اسكان محدودي الدخل	٢,٠٠٠	١٥٠	٣٠٠	١,٥٠٠
الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية	دعم المناطق الصناعية	٤٠٠	٤٠٠	٣,٠٠٠	٧٥
	دعم تنشيط الصادرات	٢,٦٠٠	٢,٦٠٠	٣,١٠٠	٢,٥٩٥

ويشير الجدول السابق إلى تطور اعتمادات الدعم منذ عام٢٠١١:٢٠١٦ ويوضح الجهود التي تبذلها الدولة من اجل توفير الاعتمادات اللازمة في المجالات المتعددة للدعم و يمكن الخروج بالمؤشرات التالية :

- على صعيد زيادة الدعم الموجه للقطاعات المختلفة ، زاد دعم السلع التموينية إلى ٣٧,٧٥١ مليار جنية في موازنه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بزيادة قدرها ١٩,٦% عن العام السابق، كما تم تخصيص ٣,٧ مليار جنية لدعم المزارعين بزيادة قدرها ١١,١% عن العام السابق، وعن دعم الكهرباء تبلغ نسبة الزيادة عن العام السابق ١٤,١%، وعلى صعيد التأمينات والمعاشات بلغت ٥٢ مليار جنية في مقابل

٣٣ مليار جنية أي بزيادة قدرها١٩ مليار جنية، وذلك بسبب إجراءات الدولة في رفع معاشات فئات متعددة.

- على صعيد تقليص الدعم، نجد أن المخصصات المالية للمواد البترولية بلغت ٦١,٧ مليار جنية مقابل ١٠٠,٣ مليار في العام السابق، ويرجع هذا الانخفاض إلى الانخفاض الحاد في اسعار البترول عالميًا وايضًا للإجراءات التي اتخذتها الدولة في الآونة الأخيرة على صعيد رفع الدعم عن بعض المنتجات البترولية.
- في حين نجد ثبوت المخصصات المالية الموجه لبعض القطاعات مثل دعم المناطق الصناعية ودعم ونتشيط الصادرات وتنمية الصعيد، بالرغم من أهميه تلك القطاعات في خلق فرص عمل وتطوير الانتاج وتحسين نوعية حياة سكان الصعيد.
- وعلى الرغم من الزيادات في مخصصات الدعم إلا أنها لا تتناسب مع الزيادة الرهيبة في التعداد السكاني وارتفاع الأسعار مع انخفاض قيمة الجنية أمام الدولار، كما أنه يمكن التدليل على تلك الحقيقة من خلال الإشارة إلى أن الزيادة المتحققة في قطاع دعم السلع التموينية من ٢٠١١: ٢٠١٦ أي ما يقرب من ست سنوات لا يتعدى ٧ مليار، ودعم تنمية الصعيد انخفض ٤٠٠ مليار، ودعم الفائدة على قروض الإسكان انخفض بنحو ٣٠٠ مليار ودعم تنشيط الصادرات ظل ثابتة طيلة الست سنوات رغم الظواهر العالمية.

ونستخلص مما سبق أن مصر كباقي الدول النامية من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها من جهة ومن حيث إتباعها لسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى لا يوجد أمامها سوى طريق اعتماد سياسات لإصلاح الدعم للخروج من الأزمة الاقتصادية الطاحنة، والمشكلات والأزمات الاجتماعية المتكررة والمتلاحقة والمتفاقمة، حيث أكدت التجارب الدولية على واقع مؤداه: أن دعم الأسعار المعممة لا يصل دائمًا إلى الكثير من الشرائح الضعيفة من السكان ، فالفوائد لا تزال تعود على الطبقات الغنية أكثر من الفقيرة حيث يتلقى الموظفين والطبقات المتوسطة أصحاب الدخل المرتفع أكبر حصة من الوقود والإعانات، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الاستهلاك وامتلاك الاتصالات والسيارات وزيادة استهلاك الكهرباء والسلع والمواد الغذائية، وتشير الإحصاءات بجلاء إلى تلك النتيجة حيث أن أفقر خمس من السكان في مصر وإيران والأردن ولبنان تتلقى فقط من (١% : ٨%) من إجمالي دعم البنزين[١٧]، ودعم الخبز يعادل (١٥% : ٢٥%) ، ولكن دعم المواد الغذائية لا يزال يستفيد معظم غير الفقراء منه، ففي مصر ما يقرب من (٥٠%) من الدعم على الخبز البلدي يذهب إلى الفئات الأعلى من (٤٠%) في توزيع الدخل.[١٨]

وتكمن الآثار المباشرة لإصلاح الدعم في توجيه الموارد نحو المشروعات القومية مثل المحافظة على البيئة أو التعليم أو الصحة أو البنية التحتية [١٩]، كما يسهم في توليد فرص اقتصادية جديدة على المدى المتوسط والطويل، وتخصيص أكثر كفاءة للموارد وخلق بيئة مواتية أقوى، يمكن للنشاط الاقتصادي أن ينمو ويزدهر فيها بصورة أفضل.[٢٠]

والسؤال الذى يطرح نفسه هو كيف لنا كدولة نامية تعود سكانها على الدعم أن تقوم بإجراءات لتقليص الدعم دون تحمل المجتمع تكاليف اجتماعية باهظة؟، لذا تكمن الحاجة إلى التعبئة الاجتماعية من أجل قبول إجراءات إصلاح الدعم وليس الغاءه وأيضاً التغلب على العوائق التي تحول دون الإصلاح .

وتطالعنا الدراسات السابقة حول قضية الدعم وإصلاحه بالعديد من المؤشرات التي تؤكد أهمية التخطيط من أجل التوصل إلى إجراءات قابلة للتنفيذ، تجعل لقضية الدعم قبول مجتمعي بل ومساندة مجتمعية أيضًا تحقق فاعلية لتلك السياسات ، ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى المحاور التالية :

المحور الأول : دراسات تهتم بتقييم سياسات الدعم .

حيث أشارت دراسة "**منى عطية خزام٢٠٠٦** "[٢١] والتي هدفت إلى تحديد دور شبكة الأمان الاجتماعي في مواجهة مشكلة الفقر والمعوقات والمقترحات التي تزيد من استفادة المواطنين من خدماتها في المناطق العشوائية وخاصة فيما يتعلق بخدمات "دعم السلع الغذائية والصحة وتحسين البيئة والإقراض.... الخ" وتندرج الدراسة تحت الدراسات الوصفية مستخدمة استبار على عينة من أرباب الأسر بلغت (٣٠٠) مفردة فضلاً عن الحصر الشامل للقيادات التنفيذية والشعبية والمهنية بلغ عددهم (٢٠) قيادة بمجتمع الزرائب التابع لحى عزبة النخل بالقاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن خدمات التأمينات الاجتماعية ودعم السلع الغذائية احتلت مراتب متقدمة من خدمات شبكات الضمان الاجتماعي، وتمثلت معوقات استفادتهم من دعم السلع الغذائية في عدم وصول الدعم لمستحقيه ثم ارتفاع أسعار السلع ثم عدم توافرها وصعوبة الحصول عليها، حيث جاء ترتيب استفادتهم من دعم السلع الغذائية في الترتيب الرابع بين خدمات الأمان الاجتماعي .

في حين أشارت دراسة "**مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠٠٨**" [٢٢] إلى أن (٧٣,٥%) من المواطنين على علم بوجود الدعم، في مقابل (٢٦,٥%) لا يعلمون بوجوده، وقد بلغت تلك النسبة (٦٢%) في يوليو٢٠٠٧، وأن السلع التموينية والخبز البلدي المدعم أكثر السلع التي يعلم المواطنين أنها مدعمة وذلك بنسبة (٩٣,٥%)، (٧٦,٦%) على التوالي، ويأتي البوتاجاز في المركز الثالث بنسبة (٢١%)، (١,٦%) فقط يعلمون بوجود دعم على التأمين الصحي، (٦,٢%) يعلمون بوجود دعم على البنزين ، وتبلغ نسبة المواطنين غير الراضين عن الدعم المقدم من الحكومة في صورته الحالية (٨٥,٣%)، ويرجع السبب الأكبر إلى عدم كفايته، كما أن (٨٥,٩%) من المواطنين لا يفضلون الدعم النقدي، (٧٢,٧%) أشاروا إلى أن المواطن الذى يستحق الدعم لابد ألا يزيد راتبه عن ألف جنية شهرياً .

بينما كانت تهدف دراسة "**خليل محمد خليل عطية٢٠٠٨**" [٢٣] إلى بيان أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الدور الاجتماعي للدولة متخذ الحالة المصرية مجالاً للتطبيق، وحقق هذا الهدف من خلال تحليل الآليات المختلفة التي تستخدمها الدولة لتحقيق الرعاية قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، مثل سياسات التوظيف والإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والدعم السلعي وبرامج الضمان الاجتماعي خلال الفترة من١٩٩٠: ٢٠٠٨، وكيف تأثر هذا الدور بعد تبنى سياسة الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة بالفترة التي سبقتها، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها حدوث تغيرات في الآليات التي اعتمدت عليها الحكومات المتعاقبة في تحقيق الرعاية الاجتماعية في مجالات التوظيف والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بسياسة الدعم، فقد تميزت بعدم الكفاءة وعدم العدالة، حيث يحصل القادرون على النسبة الأكبر من الدعم على حساب الفقراء، كما شهدت فترة الإصلاح تراجع في نصيب الفرد من الدعم نتيجة تقليص الموازنة وارتفاع الأسعار للمواد المدعمة ، بالإضافة إلى استحواذ دعم البترول والغاز على نصيب الأسد من الدعم وهذا القطاع يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء.

واستهدف استطلاع رأى "**لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في إبريل ٢٠١٠**" [٢٤] والذى تم إجراؤه على عينة قوامها (١٣٤٧) من أرباب الأسر المصرية في سبع محافظات هي "حلوان والسويس والمنوفية والدقهلية وقنا والأقصر وأسوان" لمعرفة آرائهم في تجربة البطاقات التموينية الإلكترونية وتقيمها ومقترحاتهم لتحسينها، وأشارت النتائج إلى أن (٥٩%) ممن يمتلكون البطاقة التموينية الإلكترونية يرون أنها أفضل من الورقية ، حيث تمنع تلاعب التجار وسهلة وسريعة الاستخدام وتمكنهم من الحصول على إيصال موضح فيه سعر وكمية كل سلعة، في حين تحددت عيوبها في إجبار المستهلك على صرف السلع شهرياً وصعوبة إجراءات استخراج البطاقة أو تعديل بياناتها .

وفى دراسة "**مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠١١**"[٢٥] التي طبقت على عينة من أرباب الأسر قوامها (١١٦٤) مفردة وهدفت إلي التعرف على آرائهم باستخدام الهاتف في كميات وأسعار وجودة السلع المقدمة على البطاقة التموينية ومدى اعتمادهم عليها ومقترحاتهم لتحسينها، وخلصت الدراسة إلى أن كميات السكر المقدمة عن طريق البطاقة التموينية كافية بنسبة (٤٨%) و(٥٩%) للزيت و(٢٤%) للأرز و(٢٩%) للشاي، ومن حيث أسعار السلع، يرى (٨٤%) أن سعر السكر مناسب و(٨١%) للزيت و(٧٩%) للأرز و(٧٧%) للشاي ، ومن حيث الجودة (٧٩%) للسكر و(٧٢%) للزيت و(٥٩%) للأرز و(٦٦%) للشاي، وأشارت نسبة (٩٧%) من عينة الدراسة عدم قدرتها على الاستغناء عن البطاقة بالرغم مما يواجههم من مشكلات ومنها عدم توافر بعض السلع التي تتضمنها البطاقة، وجاءت مقترحاتهم في إعادة صرف السلع التي تم إلغائها مثل " السمن والمكرونة والعدس والفول " وتحسين جودة السلع وزيادة كميتها.

وفى دراسة أخرى "**لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠١١**"[٢٦] والتي أهتمت بالتعرف على مدى استخدام المصريين لأنابيب البوتاجاز وآرائهم في مقترح وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية لتحديد حصص الأنابيب لكل أسرة شهريًا بهدف وصول الدعم لمستحقيه ، وذلك على عينة من أرباب الأسر بلغت (١٣٩٩) مفردة، وتوصلت إلى أن (٨١%) من العينة وافقوا على المقترح المقدم – توزيع الأنابيب حسب عدد أفراد الأسرة من خلال كوبونات بحيث يكون سعرها خمسة جنيهات من المستودع، وإيصالها للمنزل بسبعة جنيهات، وإذا أرادت الأسرة الحصول على أخرى يكون بسعر أعلى – حيث (٤%) وافقوا بشرط ، كما أن (٨٤%) وافقوا على السعر المقترح للأنبوبة، (٦٢%) وافقوا على استعدادهم لشراء الأنبوبة بسعر أعلى إذا ما احتاجوا أنبوبة بوتاجاز إضافية.

بينما هدفت دراسة "**علاء على الزغل ٢٠١١**"[٢٧] إلى تحديد فاعلية استراتيجية الدعم النقدي والعيني في تحقيق العدالة الاجتماعية، من حيث تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص ووصول الدعم إلى مستحقيه وسهولة الحصول عليه، كما أهتمت بتحديد الصعوبات التي تواجه استراتيجية الدعم الحالية مع وضع آليات مقترحة لتفعيلها وتطويرها، وتندرج الدراسة تحت الدراسات التقويمية معتمدة على منهج المسح الاجتماعي على عينة قوامها(١٥٠) مفردة بحلوان، ممن لهم معاش ولديهم بطاقة تموينية باستخدام الاستبار، وخلصت الدراسة إلى أن درجة تحقيق استراتيجية الدعم النقدي للعدالة الاجتماعية متوسطة وغير كافية وغير قادرة بوضعها الحالي على تحقيق العدالة الاجتماعية، كما وضعت الدراسة آليات لتفعيل وتطوير استراتيجية الدعم، منها فيما يتعلق بالدعم العيني" السلع التموينية " متمثل في تغير تركيبة السلع التموينية بما يتفق وتفضيلات المواطنين وإضافة السلع الحيوية مثل اللحوم والدجاج، ومراقبة مواصفات

السلع التموينية، وتحديث نظام التسجيل، وتوفير السلع لأصحاب المعاشات الضمانية مجاناً، والتوسع في استخدام البطاقات الممغنطة ووجود نظم عقابية للمخالفين، واعتماد معايير أخرى جديدة لتحديد المستفيدين مثل الدخل والإطار الجغرافي والحالة الوظيفية.. الخ، وعن آليات تفعيل وتطوير الدعم النقدي، فكانت زيادة قيمة معاش الضمان بصورة تتناسب مع زيادة الأسعار، وتيسير إجراءات الحصول على المعاش، وارتباط المعاش ببعض المزايا الأخرى لمستحقيه مثل العلاج أو تعليم الأبناء بالمجان .

في حين تفترض دراسة "**وائل فوزى عبدالباسط ٢٠١٢**"[٢٨] عدم كفاءة نظام الدعم في مصر للحد من مشكلة الفقر وللتأكد من الفرض، استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي التحليلي معتمداً على التقارير والمنشورات المختلفة للبنك الدولي، فضلاً عن الإحصاءات والبيانات المتوفرة المحلية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام الدعم المفتوح للسلع دون التمييز بين المستحق وغير المستحق يشكل عائقًا أمام تحقيق الأهداف الرئيسة لسياسات الدعم، حيث تتسم السياسات الحالية بعدم ضمان وصول الدعم لمستحقيه وعدم مراعاة البعد الجغرافي عند تقديم الدعم، فضلًا عن المشكلات المتنوعة التي تواجه نظام دعم السلع التموينية والمواد البترولية ، وأوصت الدراسة بالتحول التدريجي من الدعم العيني إلى الدعم النقدي ورأت أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود قاعدة بيانات دقيقة، مع تحسين عملية استهداف المستحقين للدعم .

وهدفت دراسة "**سميرة إبراهيم الدسوقي ٢٠١٣**"[٢٩] إلى تحديد أثر سياسات الدعم الحالية في تحقيق الأمن الغذائي للأسر المستفيدة من البطاقات التموينية، وتندرج الدراسة تحت الدراسات التقويمية التي تسعى لتحليل الوضع الراهن لسياسات الدعم العيني في مصر مستخدمة منهج المسح الاجتماعي بالحصر الشامل للعاملين بمديرية التموين بمحافظة القليوبية وعددهم (٣٩) مفردة وبالعينة للمستفيدين من نظام البطاقة التموينية بقرية الرملة بمركز بنها بالقليوبية بلغ عددهم (١٥٠) مفردة، مستخدمة استبار للمستفيدين واستبيان للمسئولين، وتوصلت الدراسة إلى أن الهدف الرئيسي لسياسات الدعم الحالية هي حماية محدودي الدخل، وأن الدعم العيني يُسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وعن أهم الصعوبات كما ذكرها المستفيدين عدم كفاية الكميات التي يحصلون عليها من السلع الغذائية، كما أعطى المستفيدين أولوية للمقترحات المرتبطة بسياسات الدعم، وأهمها إعادة النظر في جودة السلع الأساسية والتوسع فيها مع زيادة الكميات المدعومة واتخاذ الآليات المناسبة لوصول الدعم لمستحقيه وتشديد الرقابة على البقالين.

وأشارت دراسة "**محمود أحمد محمود أمين ٢٠١٣**"[٣٠] والتي افترضت وجود العديد من المشكلات التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية عند وضع السياسات اللازمة لوصول الدعم إلى مستحقيه، وإن الدعم النقدي أفضل من العيني ويتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية في مصر مع وجود إمكانية لوضع قوانين تمنع وصول الدعم إلى غير المستحقين، مع وجود العديد من الآثار السلبية للدعم مما يبرر الاتجاه نحو ترشيده، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لسياسة الدعم الحالية في مصر، وتوصلت إلى وجود فوائد لسياسة الدعم الحالية أهمها" تخفيف حدة الفقر وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للمواطنين"، فضلًا عن وجود مشكلات تتحدد في "عدم تحقيق العدالة الاجتماعية وانخفاض الكفاءة الاقتصادية"، كما أثبتت التجارب انخفاض كفاءة نظام الدعم العيني مما يبرر الاتجاه نحو إلغاءه واستبداله بالدعم النقدي، والذى يتميز بوصول الدعم إلى مستحقيه بدون وسطاء ويتيح للمواطنين حرية الاختيار من السلع والخدمات ويعمل على ترشيد الاستهلاك وتخفيف العبء على الموازنة العامة ومن

الممكن استخدام التفرقة بين سعر المنتج الذى يحقق الكفاءة وبين سعر المستهلك الذى يحقق العدالة عن طريق الفصل بين الإنتاج والتوزيع ، على أن تتحمل الحكومة فرق السعر بين المنتج والمستهلك.

وفى السياق ذاته تشير دراسة "**أحمد عماد ٢٠١١**"[٣١] والتي تهدف إلى تحديد الفئات المستحقة للدعم وتحديد احتياجاتهم ومدى كفاية الدعم لسد احتياجاتهم مع تحديد الصعوبات التي تواجههم ومقترحاتهم بهدف التوصل إلى مؤشرات تخطيطية لتحسين نوعية حياتهم، ولتحقيق تلك الاهداف اعتمدت الدراسة على الدراسات الوصفية مستخدمة المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية لسكان إدارة بندر ثاني التموينية التابعة لمحافظة الفيوم، معتمده على استبار طُبق على عينة قوامها (٢٩٥) مفردة من إطار معاينة قدره(٢٩٤٩٢) باستخدام التوزيع المتناسب، وتوصلت الدراسة إلى "أن غالبية عينة الدراسة الذين يقيمون في مساكن "ملك- ايجار- ايواء" غير موافقين على الدعم النقدي بدلا من الدعم العيني، كما أن غالبية عينة الدراسة الذين يحصلون على دخل شهري من٥٠٠ : أقل من ١٠٠ جنيه، يؤكدون أن الدعم حق لكل مواطن بالدولة.

المحور الثاني : دراسات تناولت الآثار الناتجة عن سياسات الدعم أو تقلصها.

حيث هدفت دراسة "**كاروينا فيردوزى Carunia Mulya Firdausy 1997**"[٣٢] إلى دراسة آثار إزالة الدعم عن الأسمدة على الفقر الريفي، والتوصل إلى السياسة الملائمة لتخفيف الجوانب السلبية لرفع الدعم الزراعي على الفقر في الريف، وتوصلت الدراسة إلى أن إزالة الدعم عن الأسمدة يسهم في زيادة نسبة الفقر وعدم المساواة في الدخول، لذا لابد من تنفيذ سياسات رفع الدعم بشكل انتقائي وخاصة في المناطق الريفية، حيث البنية التحتية الاقتصادية لا تزال محدودة، واستخلصت الدراسة مجموعة من السياسات اللازمة للتخفيف من حدة الآثار الناتجة عن إزالة الدعم منها" دعم الدخل المباشر، واستهدف أكثر للفقراء، كما لابد للحكومة أن تستمر في السياسة الرامية لإعادة توزيع الدخول ودعم المزارعين مع ضمان أقصى فاعلية، وإجراء مزيد من البحوث والابتكارات والتحديثات التكنولوجية الزراعية ".

أشارت دراسة "**بيت المال العالمي International Monetary Fund 2006** "[٣٣] والتي أهتمت بمعرفة تأثير إلغاء القيود المالية " التسهيلات الائتمائية في مجال الزراعة على الفقراء في المناطق الزراعية "، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم مما تحقق من إنجازات في مجال الرفاهية الاجتماعية ونوعية الحياة وفى المؤشرات الصحية، إلا أن قطاع العشوائيات وكبار السن والأطفال في الأسر الفقيرة لازال يتطلب تدخلاً للحماية الاجتماعية من خلال إعادة النظر في التحويلات النقدية لهذه المجموعات الضخمة مع إحداث تغييرات في عملية الاستهداف وتحديد مدى قدرتهم على تحمل تكاليف الحماية الاجتماعية .

في حين أشارت دراسة "**تيغو دارتنتو Teguh Dartanto 2012**" [٣٤] والتي اهتمت بتحليل سياسات الدعم باستخدام نموذج إحصائي" **CGE** " لاستشراف آثار إزالة الدعم، وأكدت على أن إزالة (٢٥%) من دعم الوقود يزيد من الفقر بنسبة (٠,٢٣٥%)، أما إذا تم تخصيص هذه الأموال بالكامل إلى الإنفاق الحكومي سيقل معدل الفقر بنسبة (٠,٢٧٠%) وإذا تم إزالة الدعم بنسبة (١٠٠%) وإعادة تخصيص

(٥٠%) إلى الإنفاق الحكومي والتحويلات والإعانات الأخرى ، يمكن تقليل نسبة الفقر إلى (٢٧٧,%)، ومع ذلك قد تسهم تلك السياسات في إعادة توزيع الدخل ، وقد لا تكون فعالة لتعويض الآثار السلبية لإزالة الدعم بنسبة (١٠٠%)، إلا أن نقل الدعم إلى الأسر الفقيرة يحسن من توزيع الدخل ويسرع النمو الاقتصادي.

في حين استهدفت دراسة "**محمد السيد على الحارونى ٢٠١٢**"[٣٥] إلى تتبع تطور وتحليل هيكل الدعم في مصر منذ بدايته حتى ٢٠١١/٢٠١٠، ومدى وجود علاقة بين زيادة مخصصات الدعم وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة ، معتمده على المنهج التحليلي العلمي والإحصائي للبيانات، باستخدام أدوات التحليل المقارن وتحليل النسب والانحدار البسيط، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلال في هيكل الدعم في مصر يؤدى إلى اختلال في قطاعات الاقتصاد القومي، حيث أن النسبة الكبيرة منه توجه لقطاع الطاقة ، كما أن محاولة استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي من خلال زيادة الأجور، قد لا يفيد قطاعًا عريضًا من العاملين بالقطاع الخاص، ويقود ذلك في الغالب إلى ارتفاع الأسعار، كما أن تخفيف الدعم أو إلغاءه يسهم في ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار السلع المدعمة مما يفقدها القدرة التنافسية مع السلع المستوردة .

كما تهدف دراسة "**هوانج شوينان وآخرون Huang Chunyan and Others 2013**"[٣٦] إلى اختيار نظم الدعم المطلوبة لضمان الأمن الغذائي للفقراء من خلال تحليل البيانات المرتبطة بتأثير ارتفاع سعر الحبوب على الأمن الغذائي في الحضر وعلاقة ذلك بأهمية الحفاظ على الدعم للفقراء، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار الغذاء سيضر الفقراء في المناطق الحضرية أكثر من الأغنياء، وتؤكد الدراسة أهمية دعم الدخل أكثر من دعم السلع لما للأخير من أضرار بالغة على الفقراء أنفسهم .

وتهدف دراسة "**بنترى مكوارا Bentry Mkwara 2012**"[٣٧] إلى تقيم أثر الدعم الموجه إلى الأسمدة الزراعية على الدخل وتوزيع الفقر في " ملاوي " باستخدام نموذج إحصائي (CGE) لحساب التوازن العام، وتوصلت الدراسة إلى أن الإعانات المقدمة للفقراء تُسهم في تحقيق زيادة طفيفة في الدخل لجميع الأسر التي تعمل بالزراعة، إلا أن تلك الزيادة لا تحدث تغيرات في تحسين توزيع الدخل أو الحد من الفقر، سواء لأصحاب الحيازات الصغيرة أو للأسر الفقيرة التي تعمل بغير الزراعة ، حيث أن الأخيرة تخسر أكثر بفضل الأنشطة التجارية غير المربحة التي يمتهنونها وخاصة التجارة في المنتجات الزراعية الرخيصة.

واهتمت دراسة "**عبدالله زيد وآخرون ٢٠١٤**"[٣٨] برصد تطور توصيات صندوق النقد الدولي على دعم الوقود والغذاء من بداية الأزمة المالية العالمية إلى أعقاب الانتفاضات العربية في ٢٠١١، وذلك من خلال استعراض شامل لتقارير موظفي صندوق النقد الدولي وإجراء مقابلات خلال الفترة من٢٠٠٧:٢٠١٣، مع أكثر من إحدى عشر مركزاً لمنظمات التنمية والحقوق البشرية في كل من الأردن وتونس والمغرب ومصر واليمن، وركزت الدراسة على تسليط الضوء على اهتمامات المجتمعات العربية والعواقب الاجتماعية والاقتصادية لإصلاحات الدعم المدعومة من صندوق النقد الدولي، حيث أكدت على أن إزالة الدعم له آثار وخيمة منها خفض الأجور وتقليل القدرة الشرائية للمواطنين وعدم القدرة على المشاركة في الأسواق المحلية وتعريض الفقراء للخطر ، وأوصت الدراسة بأهمية تقييم آثار تخصيص الدعم على مستويات الفقر والاستهلاك المحلى في غياب مخططات قوية للحماية الاجتماعية، كما أن تلك البرامج في مصر والأردن واليمن لم تعد كفيلة لمواجهة الآثار السلبية لإزالة الدعم.

المحور الثالث : دراسات تناولت بعض إجراءات إصلاح الدعم في الدول الأخرى .

تهدف دراسة "سيريلاكسانا خومان Sirilaksana khoman 1997"[٣٩] إلى دراسة تسعيرة الخدمات الصحية الحكومية في "تايلاند" مع إجراء المقارنات بين تكلفة الخدمة مع دعم المريض والتكلفة والدفع من قبل المريض، ودرجة استرداد التكاليف ومناقشة مشكلات استرداد التكاليف والدعم، وقدمت الدراسة توصيات تفيد بتعديل نموذج الدعم مثل الموائمة بين تكاليف الخدمة العلاجية ورسومها مع دعم فقط الخدمات الوقائية للفئات ذات الدخل المنخفض، مع إعادة هيكلة الأسعار والاستهداف السليم للمرضى ذوى الدخول المنخفضة، وترى الدراسة أنه يمكن احتواء التكاليف من خلال خفض الدعم عن المستفيدين من الرعاية الاجتماعية غير المناسب والتسعير على أساس التكلفة، وتقاسم التكاليف في حالة المرضى الذين يختارون بدائل عالية التكلفة تتجاوز المستوى الأساسي، مع التوسع في الخدمات الصحية ذات الأولوية التي يستخدمها الفقراء ودعم الخدمات الريفية والتوسع في الإنفاق على الخدمات الصحية التي تقدم للفقراء، مع زيادة رسوم الخدمات التي تقدم للأغنياء، مع توزيع الإعانات على الفقراء، وإتباع سياسة التسعير التفاضلي، أي أن السكان بالريف يدفعون مقابل للخدمة أقل من غيرهم، والاستهداف الجغرافي، وأيضاً أنواع أخرى من السياسات مثل استهداف الأفراد أو الأسر التي يتم تحديدها، واستهداف ذاتي مع دعم فقط لخدمات أخرى وخاصة التي يستخدمها الفقراء، واستهداف أمراض الفقراء على افتراض أن الفقراء يعانون من أمراض تختلف عن الأخرين " الأوبئة " وخفض الإعانات السخية للخدمات غير الضرورية للقضاء على الإفراط في الاستهلاك، وتوصلت الدراسة إلى أن خفض الدعم غير فعال في مساعدة الفئات المحرومة .

وركزت دراسة "أمنية حلمي ٢٠٠٥"[٤٠] على الدعم الظاهر المتمثل في الدعم المباشر للسلع والخدمات الأساسية والدعم غير المباشر للهيئات الاقتصادية العامة، كما تقوم بتقدير الدعم الضمني في بعض القطاعات كالبترول والكهرباء والتعليم، واهتمت الدراسة بعد إجراء التقييم بطرح بدائل لتحقيق مزيد من العدالة وكفاءة سياسة الدعم في ضوء الخبرات الدولية وتحديد أكثرها ملائمة لمصر، وتوصلت إلى بديلين لإصلاح سياسات الدعم، الأول رفع الكفاءة الاقتصادية وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، والثاني التحول من سياسة الدعم السعرى إلى سياسة الدعم النقدي المشروط لمساعدة الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل على الاستثمار في تعليم أفرادها وتحسين حالتهم الصحية والحد من عمالة الأطفال، وتساعد تلك الإجراءات في تحسين الدخل وتخفيف حدة الفقر على المدى القصير، وتحقيق مزيدًا من العدالة الاجتماعية وقدرًا كبيرًا من القبول السياسي، كما أوصت بأهمية مراجعة تجارب الدول الأخرى لمعالجة المشكلات الرئيسة للفقراء ومحدودي الدخل في مصر .

في حين هدفت دراسة "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠٠٥"[٤١] إلى التعرف على كيفية إصلاح نظام الدعم في مصر، من خلال دراسة البدائل المطروحة لنظم الدعم المختلفة ومزايا وعيوب كل منها، وتوصلت إلى ضرورة إعادة النظر في منظومة الدعم وإيجاد آليات جديدة تستهدف وصوله إلى مستحقيه.

كما أشارت دراسة "ج فارنتون وآخرون J . Farrington 2006"[٤٢] إلى أن الدعم العيني هو الذى يساعد الفقراء على العيش في إطار الحماية الاجتماعية، كما أنه لا يمكن استخدام الدعم النقدي سواء كبرنامج أساسي في بعض الحالات أو برنامج مكمل لبرنامج الدعم العيني، ولنجاح برامج الدعم

النقدي لابد من التزام الحكومة بخفض معدلات الفقر وتوفير التمويل طويل الأجل سواء من خلال الضرائب أو جهات الدعم، على أن يكون هناك شفافية في وصوله لمستحقيه، ومن ثم يصبح الدعم النقدي أقل تكلفة أو أقل فساداً ويُسهم في تخفيض معدلات الفقر .

بينما ركزت دراسة "فوزى حليم رزق ٢٠٠٩"(٤٣) على إجراء دراسة اقتصادية تحليلية لسلعة الخبز المدعم، بهدف تقييم أسلوب الدعم مع التوصل إلى بعض المقترحات والتوصيات، والتي يمكن ان تُسهم في علاج مشكلات الدعم منها "تشجيع الإنتاج المحلى للقمح وزيادة الدعم الموجه له، ونسبة الاكتفاء الذاتي وتخفيض الدعم على القمح المستورد"، كما يجب دراسة آثار الدعم الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستمرة ومنتظمة مع ترشيد دعم الخبز من خلال إجراء مراجعة دورية لأسعاره وتغييرها طبقاً للتغيرات التي تحدث في مستوى الدخول والتكاليف والأسعار، لتضيق الفجوة بين السعر المدعم والسعر غير المدعم.

بينما تهدف دراسة "محمد محمود عطوة يوسف ٢٠١٠"(٤٤) إلى تحديد الطريقة التي يتم بها تقدير الدعم وتوزيعه، وأيهما أفضل؟ الدعم في صورته العينية أم النقدية على مصفوفة الأسعار والاستهلاك في مصر؟، مع تحديد ملامح السلع التي يتلاءم معها الدعم النقدي والعيني في قطاع الطاقة ، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج مؤداها ، أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أفضلية برنامج الدعم العيني عن النقدي، حيث يتحكم في تحديده طبيعة السلعة والطبقة الموجهة لها والنظام الاقتصادي والسياسي السائد، كما أن الدعم العيني في أفضل صورة يعادل في إيجابياته أو يقل بالمقارنة بالدعم النقدي، وباستخدام مرونة الطلب السعرية تبين أن الغاز الطبيعي والكهرباء يتفقان مع طبيعة الدعم النقدي، بينما المنتجات الأخرى للقطاع بعضها يحقق ربح والأخرى يتفق معه برنامج الدعم العيني، وأوصت الدراسة بعدم وجود برنامج لإصلاح الدعم يتفق مع كل النظم وكل السلع وفى كل الأوقات.

ومن خلال تحليل الدراسات السابقة نستخلص الحقائق التالية :

- إن سياسات الإصلاح الاقتصادي أثرت على برامج دعم الفقراء، ومن ثم التحول عن مفهوم دولة الرعاية، بالرغم من التأكيد على أهمية وجود برامج للحماية الاجتماعية.
- إن سياسات الدعم المتبعة منذ بدايات الاتجاه إلى تقليص الدعم تحظى بعدم قبول من المواطنين، وتتسم بمجموعة من السلبيات منها عدم الكفاءة وافتقاد العدالة الاجتماعية، وسوء توزيع الدعم بين القطاعات المختلفة سواء السلعية أو الخدمية، حيث يستأثر دعم البترول بجهود الدولة، عن دعم السلع والخدمات، كما إن البرامج المنفذة مثل البطاقات التموينية الذكية أو برنامج دعم الخبز أو دعم البترول أو دعم البوتاجاز، تواجه العديد من المشكلات وفقا لما اشارت الية بعض الدراسات القومية، هذا فضلاً عن عدم وصول الدعم لمستحقيه وعدم كفاءة سياسات الدعم في مواجهة مشكلات الفقر.
- إن الآثار المترتبة لتقليص الدعم تتمثل في زيادة معدلات الفقر وسوء توزيع الدخول ومزيد من الآثار على فقراء الريف ثم الحضر، وخفض قيمة الأجور وتقليل القوة الشرائية.
- وأوصت الدراسات بالعديد من الآليات والإجراءات وأسمتها معايير جديدة لتحقيق ما يسمى بالاستهداف الفعال للمستحقين للدعم ، وأكدت على أهمية التحول التدريجي للدعم من العيني إلى النقدي مع إيجاد قواعد بيانات كافية لاستهداف الفقراء وإعطاء أهمية قصوى لبرامج الحماية الاجتماعية والمساندة السياسية والشعبية لبرامج إصلاح الدعم .

وتأسيسًا على ما سبق تنطلق الدراسة الحالية من حقيقة أكدتها الإجراءات التي تتبعها الدولة فيما يتعلق بسياسات إصلاح الدعم أو تقليصه أو إزالته من جهة، وما أثبتته التجارب الدولية من جهة ثانية ، والواقع المحلى الذى تعيشه البلاد من جهة ثالثة، وسياسات البنك الدولي والنقد الدولي من جهة رابعة ، إذا أصبح لا مفر من المضي قدمًا نحو تخلى الدولة عن سياسات الدعم، إلا أنه من الأهمية بمكان عدم تجاهل ما أشارت إليه الدراسات السابقة حول أن إزالة الدعم أو تقليصه قد لا يحقق نتائج إيجابية على أحوال الفقراء، فضلًا عن التردي الملحوظ لأحوالهم والذى لا يخفى على أحد ، سواء على المدى القريب أو البعيد .

وعلية قدمت الدراسات السابقة والتجارب الدولية مجموعة من الآليات والمتطلبات التي تسعى لإصلاح الدعم ، وتضمن مزيد من الاستهداف الأمثل ونجاح برامج وسياسات الإصلاح، وإبعاد مزيد من الفقراء عن الوقوع تحت خط الفقر، كما أنه اجتماعيًا وتنمويًا لا يختلف أحد حول مقولة أن سياسات إصلاح الدعم الحالية في مصر لن تنجح إلا من خلال اكتساب المساندة والتأييد الشعبي من قبل الفقراء أنفسهم، فهم المنوط بهم معرفتها وقبولها بل والمشاركة في إعدادها كما أنهم متأثرين بها أكثر من غيرهم .

وعلية تتحدد مشكلة الدراسة في تحديد متطلبات التخطيط لبرامج إصلاح الدعم من خلال الوقوف على فوائد تلك البرامج، والمتطلبات العامة والانتقالية اللازمة لإصلاح برامج الدعم، مع تحديد معوقات الإصلاح من وجهة نظر المستفيدين من برامج الدعم، فضلًا عن الوقوف على متطلبات نجاح برامج إصلاح الدعم مما يسهم في التوصل إلى تصور لدور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لتحقيق متطلبات برامج إصلاح الدعم.

ثانياً : أهمية الدراسة .

١- إن التخطيط لنجاح برامج إصلاح الدعم يعد أولوية أولى في ظل ما تواجهه برامج إصلاح الدعم من رفض مجتمعي في معظم الدول النامية .

٢- إن سماع صوت المستفيدين من برامج الدعم ووجهات نظرهم في طرق الاستهداف المثلى وأشكال الدعم المقبولة منهم اجتماعيًا يُسهم في نجاحها .

٣- توفير المتطلبات الكافية للمساهمة في إنجاح برامج إصلاح الدعم، يعد مطلبًا حيويًا في ظل الظروف غير المواتية التي تعيشها البلدان النامية عامة ومصر خاصة.

٤- قد تسهم الدراسة في وضع تصور مقترح أمام المخططين لأخذه في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ برامج إصلاح الدعم مستقبلًا.

ثالثاً : أهداف الدراسة .

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١- الوقوف على فوائد إصلاح الدعم .

٢- تحديد المتطلبات العامة والانتقالية اللازمة لإصلاح برامج الدعم .

٣- تحديد متطلبات نجاح برامج إصلاح الدعم .

٤- التوصل لتصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لتحقيق متطلبات إصلاح برامج الدعم.

رابعاً : تساؤلات الدراسة

١- ما فوائد برامج إصلاح الدعم؟
٢- ما المتطلبات اللازمة لإصلاح برامج الدعم؟
- ما طرق الاستهداف الملائمة التي تتيح وصول الدعم لمستحقيه؟
- ما أنواع الدعم الملائمة بغرض إصلاح برامج الدعم؟
٣- ما المتطلبات الانتقالية التي يجب أن تقوم بها الدولة للتخفيف من الاثار السلبية لبرامج إصلاح الدعم في المجالات المختلفة؟.
- مجال الاقتصاد.
- مجال السلع والخدمات.
- مجال الكهرباء والطاقة.
- مجال النقل والموصلات.
- مجال الدخل والاجور
- مجال التعليم والصحة.
- مجال الخدمات الائتمانية والنقدية.
٤- ما متطلبات نجاح برامج إصلاح الدعم؟
٥- ما المعوقات التي تواجه برامج إصلاح الدعم؟

خامساً : الإطار النظري للدراسة .

يتناول الإطار النظري للدراسة مفاهيم الدراسة وفوائد إصلاح الدعم وأنواع الدعم ومتطلبات إصلاحه التي تم استقائها من الأدبيات النظرية حول الدعم وتجارب بعض الدول في الإصلاح، كما يتناول الإطار النظري مقومات ومعوقات إصلاح الدعم .

١- مفاهيم الدراسة :

(أ) مفهوم إصلاح الدعم :

يقصد بالدعم بمفهومه البسيط "أن تتحمل الدولة جزءًا من سعر السلع والخدمات الأساسية التي لا يمكن للمواطن أن يستغنى عنها، ولا يبق إلا جزء ضئيل من السعر يتحمله المواطن"[٤٥] ويرى "محمد سامى راغب" أن الدعم هو العمل على تثبيت أسعار السلع الضرورية اللازمة لأصحاب الدخول المحدودة حتى ترفع عن كاهلهم جزءاً من أعباء المعيشة ، ويتمثل في الفارق بين الأسعار التي تشترى بها الدولة مجموعة من السلع الضرورية – سواء من الداخل أو الخارج – وبين الأسعار التي تبيع بها الدولة هذه السلع للمواطنين.[٤٦]

ويرى "**سيف الملا ، محمد العزيزى**" الدعم على أنه "الدور الذى تقوم به الدولة للحفاظ على مصالح ومستوى معيشة قطاعات عريضة من المواطنين"[٤٧]، ويشير"**ميرز وكنت . Myers N,Kent.J**" إلى الدعم على أنه يقصد به "دعم سلوك المستهلك"، وهو الأكثر انتشارًا في الدول النامية ، حيث تقدم الحكومات إعانات مثل الغذاء والكهرباء والماء والتعليم على أساس أنه يجب إعطائها للفقراء[٤٨]، بينما يشير"**بروس روس Bruce Ross**" إلى الدعم على أنه تدخل تديره الحكومة يؤدى إلى تشوية السوق ، حيث يقلل من تكلفة إنتاج سلعة أو خدمة معينة أو يزيد من السعر الذى قد يكون وضع لها [٤٩]، ويعرف "**أحمد شفيق السكرى**" الدعم على أنه"التحكم في الأسعار عن طريق قيام الحكومة بدعم الأسعار عند مستوى محدد بصرف النظر عن تكاليف الإنتاج أو أعداد المستفيدين في السوق المفتوح، وعادة تفعل الحكومة ذلك عن طريق المساعدة المالية لمنتجي السلع أو الخدمات أو شراء هذه السلع

والخدمات بسعر معين"[٥٠]، ويحدده "على لطفى" ببساطة على أنه الفرق بين تكلفة السلع والخدمات المدعمة وبين أسعار بيعها للمستهلكين". [٥١]

ويرى" فوزى حليم رزق " المفهوم العلمي للدعم أو الإعانة "Subsidy" أنه "يمثل نوعًا من أنواع الدعم التي تمنحها الحكومة للمواطنين، عن طريق عرض وإتاحة بعض السلع والخدمات، بأسعار تقل عن التكلفة الحقيقية لها، سواء كانت تلك التكلفة هي إنتاجها أو تكلفة استيرادها أو سعر تصديرها في حالة تصديرها للخارج، أي أن الدولة تقوم بتثبيت سعر بعض السلع عند حد معين يقل عن التكلفة الفعلية ويطلق على هذا السعر بالسعر الاجتماعي".[٥٢]

أما لفظ الإصلاح فهو مصدر للفعل" يصلح " Reformer، ويقابل الفعل Repaper، والذى يعنى إزالة الخلل في الآلة وإصلاح عطلها، كما يأخذ مفهوم الإصلاح مرادفًا لفعل التجديد Renouveler عندما ندخل على ما هو قائم أو ممارس ما يجدد شكله أو فعله [٥٣]، ويشير "محمد الجابري" لمفهوم الإصلاح على أنه إعطاء الشيء صورة جديدة وشكلًا أخر يميز الشكل الذى هو عليه، ويكون ذلك في الاتجاه الأحسن غالبًا.[٥٤]

ويظهر جليًا أن هناك تباين بين المعنى اللغوي للفظ الإصلاح ومعنى اللفظ الذى يقابله في اللغات اللاتينية، فالإصلاح في مدلوله اللغوي، من حيث كونه إعادة الأمر إلى أصله بإزالة ما شابه من فساد وانحراف يظهر كحركة أقل عمقًا من اللفظ اللاتيني الذى يشير إلى إعادة البناء أو إعادة التشكيل من أجل إعطاء الوضع صورة أحسن وأفضل بصرف النظر عن صورته الأولى [٥٥]، وأخيراً يحدده قاموس "أكسفورد" بأنه تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة المؤسسات والممارسات الفاسدة أو الجائرة ،[٥٦] ويرى "طلعت السروجي" ان التخطيط الاجتماعي هو الاداة الاساسية لتحقيق الاصلاح بل المنهج الوحيد للارتقاء بنظم الرعاية الاجتماعية وتحسين نوعية حياة المواطن وقبل ذلك يتحكم التخطيط في ديناميات الاصلاح الاجتماعي وقوته واتجاهه. [٥٧]

وعليه تحدد الدراسة مفهوم إصلاح الدعم إجرائيًا وفقًا لما يلى :

- إحداث تغييرات جزئية أو كلية في منظومة الدعم بكافة أشكاله على السلع والخدمات العامة بهدف الحفاظ على مصالح المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم .
- تمثل تلك التغييرات متطلبات رئيسة لإصلاح الدعم، وأخرى انتقالية للتخفيف من حدة إجراءات إصلاح الدعم، سواء بوضع برامج جديدة أو التوسع في برامج قائمة لضمان تحقيق الإصلاح لأهدافه.
- هذه التغييرات إيجابية ومقبولة اجتماعيًا من الفئة المستهدفة "الفقراء" من برامج الدعم.

(ب) مفهوم الفقير :

عرفت "شعبة الشرق الادنى وشمال افريقيا" الفقر كحالة بشرية متعددة الأبعاد وخاصة في المناطق الريفية وتتمثل أبعاد الفقر في "البطالة وضعف رأس المال البشري وقلة الاستثمارات المالية والتعرض للمخاطر والصدمات وقلة فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية وانخفاض الانتاج وانعدام الأمن الغذائي والهجرة للخارج وضعف التسيير وضعف المجتمع المدني وانعدام المساوة بين الجنسين".[٥٨]

ويحدد "عزو محمد عبدالقادر ناجى" ثلاث معانى للفقر، الأول هو الفقر الاجتماعي وهو لا يعنى عدم المساواة الناتجة عن نقص الدخل وانخفاض مستوى المعيشة ، وإنما يشمل أيضاً عدم المساواة

الاجتماعية والدونية والاعتمادية والشعور بالنقص والاستغلال، بينما المعنى الثاني يشير إلى فئة من الناس غير قادرين على تأكيد وجودهم ، كم أنهم يعيشون حياة سيئة لا تعتمد على أي مساعدات خارجية، مما قد يعرضهم إلى الهاوية ويطلبون المساعدة من الأخرين، ويختص المعنى الثالث بالفقر الأخلاقي الذى يشير إلى مدى قبول الفقر أخلاقيا وإلى المكانة التي يشغلها الفقير وتحول دون استمتاعه بالحياة .(٥٩)

ويرى "روبرت شامبرز Robert Chambers" أن هناك خمس معان للفقر هي: (٦٠)

- **فقر الدخل:** ومعظم الاقتصاديين يستخدمونه لأنه يمكنهم من قياس الفقر ومن إجراء المقارنات.
- **افتقار الموارد:** والتي يحتاجها الفرد بجانب الدخل وتشمل "الثورة والملابس والأثاث أو الاحتياجات الشخصية والراديو والتلفزيون بجانب عدم حصولهم على الخدمات".
- **الحرمان من القدرات:** ويشير إلى ماذا يستطيع الفقير عمله؟ وماذا لا يستطيع عمله؟ وهذا المعنى يشمل بجانب الاحتياجات المادية ما يريده من قدرات إنسانية مثل "المهارات والقدرات الجسمية بجانب الاحترام الذاتي من المجتمع".
- **شبكة الحرمان:** وتمثل الأبعاد المتعددة للحرمان التي تشكل الفقر، بالإضافة إلى نقص الاحتياجات المادية والتي تعد واحدة من الأبعاد المختلفة للحرمان الذى يشعر به الفقراء.

بينما حددت الدولة المصرية المستحقين للدعم في فئتين:

- **مستحقو الدعم الجزئي:** وهم المواطنين أصحاب الدخول المرتفعة .
- **ومستحقو الدعم الكلى:** وهم الفئات التالية "العاملون بالحكومة وقطاع الأعمال العام وأرباب المعاشات هم وأسرهم والمعاقون وأصحاب الأمراض المزمنة والحائزون على خمسة أفدنه فأقل والمسيحيات المنفصلات عن أزواجهن والمستحقون لمعاشات مبارك والضمان الاجتماعي والسادات والصغار الذين ليس لديهم عائل أو دخل ثابت لوفاة الوالدين وكبار السن ذوو الدخول الضئيلة طبقاً للمهنة الواردة بالبطاقة المدنية، والعمالة الموسمية والمؤقتة والزراعية وغير المنتظمة والأرامل من أصحاب المعاشات أو من أرباب المنازل أو المطلقات من أرباب المنازل والمهنيون والحرفيون من الأعمال الحرة غير المؤمن عليهم أو المؤمن عليهم ويقل دخلهم الشهري عن (٢٠٠) جنية والعاملون بمكافأة شهرية وأحيلوا للتقاعد نتيجة الخصخصة والآنسات اللاتي تعولن أخواتهن وليس لهن دخل ثابت وأرباب المعاشات من غير العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام والمهنيون والحرفيون من الأعمال الحرة أصحاب الدخول الضئيلة غير المؤمن عليهم".(٦١)

تأسيسًا على ما سبق يتحدد المفهوم الإجرائي للفقير كما يلى :

- هو الشخص الذى يستفيد من أحد برامج الدعم أو جميعها "الخبز والسلع التموينية والبوتاجاز والخدمات البترولية والتأمين الصحي ومجانية التعليم ..... ".
- وينطبق عليه شروط استحقاق الدعم الكلي المحددة من قبل الدولة.
- ويقع تحت أي من الفئات المستفيدة من برامج الدعم وفقاً لمعايير الاستحقاق الرسمية.

(ج) مفهوم المتطلبات :

يشير معجم "ويبستر" إلى مصطلح المتطلب على أنه "الشيء الذى يشترط توافره أو يحتاج إليه أو هو شرط مطلوب"[٦٢] بينما يحدده معجم "أكسفورد" على أنه "شيء يستلزم وجوده أو هو شرط يجب توافره، أو هو الشيء الذى نقرر أهمية وجوده ونؤكد عليه ، وهو بذلك شرط لتحقيق نتائج معينة" [٦٣]، بينما يعرف قاموس "المورد" المتطلب على أنه حاجة أو مطلب أو متطلب شرط أساسي ضروري مستلزم أو شيء ضروري[٦٤]، كما يشير مفهوم المتطلب كمرادف لمفهوم الحاجة، فهو تحديد المواد القائمة أو التي يمكن إقامتها للربط والتنسيق لتجنب الازدواجية والصراع والتنافس وأيضاً تحقيق الرفاهية وتحقيق الذات.[٦٥]

وإجرائيًا يشير مصطلح متطلبات إصلاح الدعم إلى :

- مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في برامج إصلاح الدعم .
- والتي تضمن وصول الدعم لمستحقيه وتقدم طرق للدعم مقبولة من الفئات المستهدفة .
- وتتحدد تلك المتطلبات في نوعين :

- متطلبات عامة : تتمثل في الطرق المثلى لاستهداف الفقراء وشكل الدعم الموجه لهم المرضى لرغباتهم من كونه عيني أو نقدي أو كلاهما.
- متطلبات انتقالية : تتمثل في مجموعة من الإجراءات المصاحبة لعمليات الإصلاح التي تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية لبرامج إصلاح الدعم.

٢- أنواع الدعم :

لم تتعدد أنواع الدعم فحسب بل تداخلت فيما بينها وتنوعت مسمياتها ، فمنهم من كان شاملًا لكل ما يتم اتخاذه من إجراءات مباشرة أو غير مباشرة تهدف إلى حصول المواطن على أية ميزة سواء في صورة نقدية أو عينية ملموسة كانت أو غير ملموسة ، ومنهم من أكتفى بتحديد الدعم وفقاً لما يحصل عليه المواطن بصورة مباشرة تتمثل في السلع والخدمات والإعانات المباشرة ، لذا تنوعت أنواع الدعم ما بين عيني ونقدى ، مباشر وغير مباشر، صريح وضمني ..... إلى أخره ، وفيما يلى عرض لتلك الأنواع:

- حدد "**محمود أحمد محمود أمين**" أنواع الدعم وفق نوعان هما: [٦٦]

- الدعم العيني: هو عبارة عن تدخل الدولة لخفيض أسعار السلع والخدمات الأساسية، مما يؤدى في النهاية إلى زيادة الدخل الحقيقي للمستفيدين، وهنا نجد أن مقدار الاستفادة من الدعم العيني يتناسب طردياً مع الكمية التي يستهلكها المستفيدون من السلع والخدمات المعانة ، وهذا النوع من الدعم لا يتيح للمستفيدين حرية الاختيار .
- (ب) الدعم النقدي: وهو عبارة عن إعطاء دخول نقدية للمستفيدين من أجل جعلهم أكثر قدرة على شراء السلع والخدمات مثل إعانات الضمان الاجتماعي وإعانات الشيخوخة وإعانات البطالة ... وغيرها، وهذا النوع من الدعم قد يتيح للمستفيدين حرية الاختيار، ويصل إلى مستحقيه دون وسطاء ، مما يقضى على خطر تسرب الدعم لغير مستحقيه .

- وهناك خمسة نظم رئيسة لتقديم الدعم العيني هي "الدعم العام على الأسعار والبطاقات التموينية وكوبونات الغذاء وبرامج التغذية المكملة والاستهداف الذاتي ويقصد به دعم السلع التي يستهلكها الفقراء بنسبة أكبر حيث يخفف الاستهلاك عليها مع ارتفاع مستوى الدخل"، ومن امثلة الدعم النقدي" برامج توليد الدخل والتي تتضمن تقديم دعم نقدى للأسرة الفقيرة وتوفير فرص عمل وبرامج التوظيف الذاتي والتي يقصد بها تقديم قروض صغيرة للأسر الفقيرة لإقامة مشروعات صغيرة بفائدة مخفضة،

وبرامج الدعم النقدي التي تستهدف تحقيق أهداف أخرى مثل دعم الأسر الفقيرة مقابل استمرار أطفالها في التعليم".(٦٧)

- كما يحدد "سيف الملا ومحمد العزيزى" أنواع الدعم وفقًا للتقسيم التالي :

- دعم مباشر: ويقصد به تحديداً الأموال التي تخرج مباشرةً من الخزانة العامة للدولة إلى بعض الجهات لتمويل حصول المواطن على السلعة بأسعار مناسبة كما في السلع التموينية ودعم القروض الميسرة للإسكان الشعبي ودعم المزارعين والبان الأطفال والأدوية والنقل العام (٦٨)، ويطلق على هذا النوع من الدعم، الدعم المعلن أو الصريح، ويتم تسجيله في الموازنة العامة للدولة مباشرةً سواء تم إعطاءه نقدًا أو عينيًا ويمكن قياسه بسهولة وتتبعه من سنة لأخرى ودراسة أسباب زيادته ووسائل ترشيده وإمكانية اضافة سلع جديدة محل السلع المدعمة فعلًا، ويحدد سعر لتلك السلع والخدمات يقل عن تكاليف إنتاجها على أن تتحمل الدولة الفرق بين السعرين.(٦٩)
- الدعم غير المباشر: ويقصد به الفرق بين تكلفة إنتاج السلع وسعر بيعها بالأسواق المحلية مثل "البنزين والغاز والسولار وكذلك دعم الشرائح الأولى من مستهلكي الكهرباء والمياه وغيرها، فضلًا عن مساهمة الدولة في صناديق التأمين الاجتماعي، حيث تتحمل الخزانة العامة للدولة الفرق بين الاشتراكات التي يدفعها المؤمن عليهم والشركات وبين ما يحصل عليه المؤمن من معاشات ومميزات إضافية"(٧٠)، ويضم هذا النوع العديد من الأنواع مثل الدعم الضمني ودعم الإعفاءات الضريبية ودعم سعر الصرف والدعم الجمركي.(٧١)

ويتفق الدعم المباشر مع غير المباشر من حيث مقوماته وأغراضه، بينما الفارق بينهما يتمثل في أن الدولة في الدعم المباشر تخصص اعتمادات مالية لاحتمال الفرق بين السعرين، أما في الدعم غير المباشر فالدولة تتنازل عن الفرق بين سعر السلعة في حالة تصديرها للخارج وسعرها في حالة بيعها للجمهور.

- في حين يضع "فريد النجار" عشرون نوعًا للدعم حددها في" نقدى – عيني ، مباشر – غير مباشر، مرة واحدة – متعدد المراحل، لفترة ما – لعدة فترات، لهدف واحد – متعدد الأهداف والأغراض ، يخدم فرد واحد – يخدم أسرة ما، فعال ومؤثر – غير فعال ، يصل لمستحقيه – لا يصل لمستحقيه، كفء ويفي الغرض – غير كفء ولا يفي بالغرض ، محلى – خارجي، خاص لفئة معينة – عام لفئات متعددة ، يخص منطقة ما – يخص كل الدولة، مؤقت – مستمر ، ذو مصدر واحد – متعدد المصادر، يمكن قياس العائد منه – صعب قياس العائد منه ، هدفه اجتماعي – هدفه اقتصادي، يدفع شهريًا – ربع سنوي – نصف سنوي – سنوي ، مشروط – بدون شروط، متحرك وفق التضخم – ثابت لا يتغير" (٧٢).

- بينما تحدد "مؤسسة سياسة البيئة الأوروبية (IEEP)" أنواع الدعم كما يلي:(٧٣)

- المنح المباشرة وتحويلات الأموال التي هي واضحة للعيان في ميزانيات بعض الدول .
- الإعفاءات الضريبية ويقصد بها الإعانات المقسمة على بنود الميزانية " مرئية " والإعانات خارج الميزانية.

- الدعم على الميزانية "نقل مباشر للأموال والمنح مثل التحويلات المباشرة للأموال، أو تقديم الحكومات سلعًا أو خدمات أو دعم في البنية التحتية أو موجه إلى هيئات أخرى".
- دعم خارج الميزانية مثل"الأجور أو دعم الأسعار ، والإيرادات الحكومية المستحقة ولم يتم جمعها، والائتمانان والاعفاءات الضريبية ، وتخفيضات وصول السلع إلى الأسواق ، وبدلات الاستهلاك".

وفيما يلى نتناول بالتفصيل المقصود ببعض برامج الدعم الاكثر شيوعًا: (٧٤)

- **الدعم العام للأسعار:** ويقصد به توفير السلع بكميات غير محددة بأسعار أقل من أسعار السوق، ويسهم ذلك النظام في توفير السلع للفقراء بأسعار مناسبة، إلا أنه يُسهم في تسرب الدعم للأغنياء لارتباط الدعم طردياً مع الاستهلاك، وقد يؤدى تهريب السلع المدعومة إلى السوق السوداء، مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف وأعباء الدعم على الدولة .
- **الاستهداف الذاتي :** وهو دعم السلع التي يستهلكها الفقراء بنسبة أكبر بحيث ينخفض الاستهلاك عليها مع ارتفاع مستوى الدخل (السلع الرديئة)، ويتحدد مزايا ذلك النظام في ضمان وصول السلع للفقراء، وسهولة معرفة الفقراء والمستحقين لتلك السلع ، كما أنه أقل قابلية للفساد الإداري والاحتكار ، ومقبول سياسيًا مقارنته بالاستهداف الجغرافي أو الفردي ، ويمكن للحكومة أن تدعم السلع التي لها مكون غذائي مرتفع بين البدائل، ومن أهم سلبياته" ارتفاع تكاليفه الإدارية ويعود بالخسائر على الاقتصاد حيث أنه لا يحقق الرفاهية، وتمنح السلع للفقراء فقط أو من هم يصرفون مستحقاتهم من مكان مخصص للفقراء، ووفقًا لهذا النوع يتم دعم سلع من غير المألوف دعمها، فضلًا عن عدم توافر السلع المدعومة".
- **الدعم المرشد أو البطاقة التموينية:** توزيع حصص محددة من السلع المدعومة بأسعار أقل من السوق ويُسهم ذلك النظام في توفير السلع للفقراء، وأهم عيوبه ارتفاع معدل تسرب السلع إلى السوق الموازية .
- **كوبونات الغذاء:** توزيع كوبونات ذات قيمة نقدية محددة على الفئات المستهدفة لتمكينها من الحصول على مجموعة من السلع عند نفس مستوى أسعار السوق، ومزاياها " عدم وجود تشوهات سعرية نتيجة لوجود سعرين للسلعة الواحدة وعدم الإجبار على شراء سلع معينة، حيث يمكن المفاضلة بين السلع في ضوء القيمة النقدية للكوبون"، إلا أنه له عيوب مثل " تسرب الدعم إلى غير مستحقيه إذا لم يتم تحديد الفئات المستهدفة بدقة ولا يراعي الاختلافات بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة" .
- **برامج التغذية المكملة:** تستهدف فئات معينة مثل تلاميذ المدارس والأطفال الرضع والأمهات خلال فترة الحمل ، وتشمل الوجبات المدرسية وأغذية الأطفال ، وتُسهم في تحسين الحالة الصحية .
- **برامج التنازل عن الرسوم في مقابل الخدمات الاجتماعية:** وفيه يتم توفير الخدمات سواء الحكومية أو غير الحكومية مثل الصحة والتعليم للفقراء بدون مقابل، ويُسهم ذلك في زيادة فرص حصولهم على الخدمات الاجتماعية، إلا أنه لابد من وجود نظام لتعويض من يقدمون هذه الخدمة بمقابل مادى تدفعه الدولة لهم .

- **برامج الدعم النقدي المشروط:** ويتضمن منح مساعدات نقدية للأسر الفقيرة بشروط، مثل انتظام أبنائهم في المدارس أو قيامهم بزيارات منتظمة للمراكز الصحية الوقائية .
- برامج العمل العام : ويتم في هذه البرامج توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل في أعمال البنية الأساسية باستخدام أساليب كثيفة للعمل ويتم دفع الأجور عينياً ونقدياً .
- **برامج القروض الصغيرة :** تقديم قروض للفقراء بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق، وتستخدم في شراء أصول تُساهم في توليد الدخل أو في مواجهة الأزمات الطارئة .
- **برامج دعم الإسكان:** وتنقسم لنوعين الأول متعلق بالموازنة العامة، وهو أما دعم مباشر للمساكن التي توفرها الحكومة أو دعم لصيانة المساكن التي تقيمها، والنوع الثاني يأخذ عدة أشكال مثل تخفيض الفائدة على قروض الإسكان وتخفيض الإيجارات .
- **المساعدات العائلية الخاصة:** يتم ربط هذه المساعدات بعدد الأطفال في الأسرة، وهدف هذه المساعدات الحفاظ على حد أدنى من الدخل لكل أسرة مع كل طفل جديد فيها، مع الحفاظ على قدرة الأسرة على رعاية أبنائها باستمرار وتمكينها من الحاقهم بالتعليم النظامي ويتم إجراء اختبارات لتحديد الفئات المستحقة وتوفير المساعدات للأسر ذات الدخول المنخفضة .

ووفقاً لما تم عرضه أعلاه، تتفق الدراسة مع التصنيف الذى يقسم الدعم إلى دعم عيني وأخر نقدى، لما يتميز به هذا التصنيف من بعد اجتماعي ويضم كل انواع الدعم وبرامجه .

٣- فوائد إصلاح الدعم :

اختلف الاقتصاديون والاجتماعيون حول الدعم وضرورة إصلاحه ، فالاقتصاديون بالرغم من تأكيدهم على أهميته وخاصة للفقراء، إلا أنهم يؤكدون على التكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة في مقابل الحفاظ علي الدعم قياسًا بالعائد منه غير فعال من وجهه نظرهم، أما الاجتماعيون فيرون في الدعم المشاركة الحقيقية من قبل الدولة للتخفيف من حدة الفقر .

ومع حدة المشكلات التي تتعرض لها الدول النامية ومن بينها مصر، سعت هي وغيرها مع المنظمات الدولية إلي الترويج والإعداد الفعلي لسياسات وبرامج هدفها إصلاح منظومه الدعم، أملًا في وصول الدعم لمستحقيه ، ومؤكده علي أن **إصلاح الدعم له فوائد عدة منها :**

- يقلل من التكاليف البيئية والاجتماعية الضارة .
- يحرر الصناعة من التزامها بتقنيات محددة .
- اصلاح الدعم يحسن كفاءة استخدام الموارد من الإنتاج والاستهلاك.(٧٥)
- الإعانات عائقًا أمام تطوير التكنولوجيات البديلة والحد من انبعاث الغازات، حيث تؤكد منظمة التعاون والتنمية (OECD) على أن تخفيض الدعم على الوقود تدريجياً بحلول ٢٠٢٠ يؤدي إلى تخفيف انبعاثات الغازات بنسبة تزيد عن (٦%).
- إمكانية تحويل المدخرات من إصلاح الدعم على الوقود مثلاً، لزيادة الإنفاق على الرسوم المدرسية والرعاية الصحية في المناطق الفقيرة.(٧٦)
- **وتكمن أهمية إصلاح الدعم في القضاء على المُشكلات التي تنتج عن إتباع سياسات الدعم القديمة ومن أمثلة هذه المشكلات :**

- تواكل المواطنين واعتمادهم على الدعم .
- تصور المواطنين أن الدعم حق مطلق .
- أن الدعم دخل غير مكتسب لا يقابله عمل إنتاجي، ويساهم في التضخم.
- احد أسباب القصور في الإنتاج المحلى وانخفاض الكفاءة الإنتاجية وتدهور مواصفات الانتاج.
- إتباع سياسات للدعم تؤدى إلى التوسع في الاستيراد، وتزيد من الاعتماد على العالم الخارجي لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع المدعمة .
- زيادة الأعباء المالية على الحكومة سنويًا، مما يشكل عبئًا على الموازنة العامة للدولة ويلتهم نسبة كبيرة من النقد الأجنبي .
- الإسراف في استهلاك السلع المدعمة.(٧٧)
- يؤدى الدعم إلى خلل واضح في توزيع الثروات والدخول .
- صعوبة تحديد مستحقي الدعم والسلع المدعومة لعدم توافر بيانات واضحة لفئات الدخل وتوزيعها على أفراد المجتمع، فيدخل تحت مظلة الدعم العديد من الفئات منها "معظم العاملين بالحكومة والقطاع العام وأصحاب المعاشات والفلاحين أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب العقارات المؤجرة والأراضي المؤجرة والعاملين بالقطاع الخاص ويحصلون على رواتب تماثل نظرائهم بالقطاع الحكومي".(٧٨)

- كما تؤدى سياسات الدعم بوضعها الحالي إلى : (٧٩)

- انخفاض الكفاءة الاقتصادية : فنتيجة لسوء تخصيص الموارد الاقتصادية يحدث تشوه في الأسعار والمغالاة في الاستهلاك وتربح البعض من ازدواجية الأسعار والأسواق للسلعة الواحدة على حساب الأخرين، حيث يشجع دعم المنتجات البترولية والكهرباء مثلاً على الاستثمار في صناعات كثيفة الطاقة ورأس المال على حساب صناعات كثيفة العمالة، مما يؤدى إلى انخفاض قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما قد يُسهم في استمرار بعض المنتجين غير الأكفاء في السوق .
- عدم العدالة الاجتماعية : حيث تعمل سياسة الدعم لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، ويستفيد منها سكان الحضر أكثر من الريف، ويستحوذ المواطنين في الوجه البحري على النصيب الأكبر منها بالمقارنة بالصعيد، ولا يصل الدعم إلى المواطنين الأكثر فقرًا واحتياجًا له ، ويتسرب إلى غير مستحقيه .

مما يؤكد علي أهمية اعتماد برامج جديدة لإصلاح منظومة الدعم لتفادي المشكلات والعقبات الناتجة عن المنظومة القديمة والسعي نحو الاستهداف الأمثل للمستحقين للدعم .

٥-متطلبات إصلاح الدعم "أدبيات نظرية ..... ودروس مستفادة"

لجعل سياسات إصلاح الدعم أكثر قبولاً وفاعلية لابد من تعزيز وتفعيل كافة الإجراءات التي من شأنها التخفيف من حدة عيوب سياسات الدعم السابقة الموجهة للفقراء والإجراءات التي يتم اتخاذها في السياسات الحالية لإصلاح الدعم، فضلاً عن ضرورة اشتراك أصحاب المصلحة والمستهدفين في كافة عمليات التخطيط والتنفيذ لتلك السياسات لضمان الفاعلية، وباستقراء العديد من الادبيات النظرية وبرامج

اصلاح الدعم في بعض دول العالم ، امكن تحديد بعض المتطلبات العامة لإصلاح الدعم ، وأيضًا الوقوف على المتطلبات الانتقالية المصاحبة لبرامج اصلاح الدعم والتي امكن تناولها كما يلي:

(أ) المتطلبات العامة لإصلاح الدعم: وتتضمن الاستهداف الامثل للفقراء وطرق اصلاح الدعم.

- **استهداف الفقراء المستحقين للدعم:** يقصد بالاستهداف تحديد المستحقين وغير المستحقين للاستفادة من مزايا البرامج الاجتماعية ومن بينها الدعم بكافة أشكاله ويمكن تحديد انواعها في الآتي: (٨٠)

- **الاستهداف الجغرافي:** حيث يتم تحديد معيار استحقاق الأسر على أساس انتمائهم لمنطقة يتوقع فيها تركز الفقراء، وتصلح تلك الطريقة عندما يكون هناك تفاوت حاد في مستويات المعيشة بين المناطق المختلفة، كما إنها تشجع على تطبيق اللامركزية في توزيع الدعم مع وضع مؤشرات لتحديد المناطق الفقيرة منها " معدل الأمية، وعدد الأفراد الذين يعيشون في غرفة واحدة، ونسبة الأسر التي لا يتوافر لها مياه نقية للشرب أو صرف صحى أو كهرباء " وتتميز تلك الآلية بأنها سهلة ولكنها تثير بعض الجدل السياسي لأنها تركز على مناطق بعينها وتستبعد مناطق أخرى .
- **الاستهداف الديموجرافي:** هو استهداف الأطفال أو كبار السن أو ذوى الاحتياجات الخاصة، وتعتمد هذه الطريقة على استخدام بعض المؤشرات مثل " سن رب الأسرة، وعدد الأطفال الإناث"، وتعد هذه الآلية مقبولة سياسيًا وتستخدم في دعم السلع الغذائية، ويمكن استخدامها بسهولة مع آليات أخرى، إلا أنه يعاب عليها عدم الارتباط الوثيق بين الخصائص الديموغرافية والفقر .
- **الاستهداف المجتمعي:** ويعتمد على لجنة أو نخبة من مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، تقوم بتحديد قوائم استرشاديه بأسماء الأسر الفقيرة ، والتي من خلالها يمكن تحديد الأسر الفقيرة المستحقة للدعم، وتتميز تلك الآلية بانخفاض تكلفتها الاقتصادية والإدارية، إلا أنها تعد تقديرية، وقد تشوبها المحسوبية والمحاباة.
- **دخل الأسرة:** وعلية تستحق الأسرة الدعم عندما يقل دخلها عن مستوى معين محدد مسبقًا"تصف الحد الأدنى للأجر" ويتطلب ذلك جمع بيانات عن دخل الأسرة والتحقق منه وتحديث البيانات باستمرار، وعلى الرغم من اتصاف تلك الآلية بالدقة ، إلا أن تكلفة إدارتها مرتفعة، كما أن عدم رغبة بعض الأسر في الإفصاح عن قيمة دخلها يعد عائقًا في استخدامها بفاعلية، كما يعمل نسبة كبيرة من الفقراء بالقطاع غير الرسمي ولا يوجد سجلات رسمية بأعدادهم أو دخولهم.
- **مؤشرات تقريبية عن دخل أو إنفاق الأسرة:** فعندما يصعب تحديد الدخل الحقيقي للأسرة يتم استخدام بعض المؤشرات الدالة عليه مثل حجم الأسرة والتعليم ومعدل الإعالة والموقع السكاني ونوعيته واستهلاك الكهرباء، وبالرغم من ارتفاع التكلفة الإدارية والمالية، إلا أن مصر من الدول التي تتبعه، كما أنه يتطلب مراجعة دورية للبيانات واستخدام كثيف لتكنولوجيا المعلومات .
- **الاستهداف أو الاختيار الذاتي:** تستخدم في دعم السلع أو الخدمات التي من المتوقع أن يقل طلب المستهلك عليها كلما ارتفاع دخله، وأهم مزاياها "لا تتطلب جمع معلومات عن دخل المستهلك مما يخفض من تكلفتها المالية والإدارية ، كما أنها تساعد على تحقيق قدراً أكبر من العدالة الاجتماعية، حيث تضمن وصول الدعم لمستحقيه، وتلقى قبولًا سياسيًا، لأن الفرد يقرر بنفسه اشتراكه في برنامج

الدعم من عدمه"، وعيوبها أن عدد السلع والخدمات القابلة للاستهداف الذاتي محدودة نسبياً وتمثل نسبة بسيطة من إنفاق الأسر حتى الفقيرة منها .

ولعل المشكلة الحقيقية في كل برامج الدعم على مستوى الدول النامية يكمن في الاستهداف الأمثل ووصول الدعم لمستحقيه، لذا فمن الأهمية اختيار أساليب استهداف متنوعه لتلافى سلبيات كل منها ، مما يسهم في تحديد الفئة المستحقة بفاعلية ويحافظ على موارد الدعم.

- **طرق إصلاح الدعم:** منذ بداية اتباع الدولة لنظم تقليص الدعم أو إصلاحه ، استخدمت العديد من الطرق في سبيل تحقيق ذلك منها:

- **الدعم النسبي:** حيث يتم تخفيض سعر السلع والخدمات **Flat–rate Subsidies** المدعومة لكل المستهلكين بصرف النظر عن الرغبة أو القدرة على الدفع، ولا يكون بمقدور مقدمي الخدمات أو السلع المدعومة الحصول على أسعار أعلى من المستعدين للدفع أكثر، وقد يستخدم هذا الأسلوب في توفير خدمات إسكان للفقراء ، وبالرغم من كرم هذا الأسلوب، حيث تكون السلع متاحة للجميع، فيظل هناك بعض الأفراد لن يكون بإمكانهم الحصول على تلك السلع رغم استحقاقهم، في حين قد يتمكن آخرون من الحصول على أكثر من احتياجاتهم .
- **أسلوب الدعم المشروط Means Tested Subsidies:** يأخذ هذا الأسلوب في توفير دعم السلع والخدمات للفقراء قدراتهم على الدفع في الاعتبار ، حتى يمكن أن يحقق غرض الدعم في استهداف المحتاجين والمستحقين وإضفاء نوع من العدالة في الاستحقاق وضمان حصول الفئات المختلفة على نصيب عادل ويرتفع بمستوى معيشتهم إلى ما بعد خط الفقر، ومن أمثلته " البطاقات الذكية أو الطوابع أو أي نظام ائتمان مناسب " وأمكن استخدامه في "الغذاء والمسكن والعلاج وبرامج التأهيل".(٨١)
- **الحد من الكميات المدعومة:** من خلال إنشاء بنية متعددة الأسعار واستخدام البطاقات التموينية ، وهذا ما تم تنفيذه في الهند عام ٢٠١١، من خلال تحديد عدد أسطوانات الغاز لكل أسرة ، وأشارت الحكومة إلى أن كل أسرة سوف تتلقى ست أسطوانات سنويًا لكن نتيجة للضغوط الشعبية زادت إلى تسع، ثم إلى احدى عشرة أسطوانة سنويًا في٢٠١٤، وتستخدم تلك الاستراتيجية العديد من الدول مثل الفلبين وجنوب أفريقيا وتايلاند وفيتنام ، فضلًا عن تدابير أخرى مثل استهلاك خمسين كيلو واط من الكهرباء لكل أسرة مجانًا.
- **الحد من عدد السلع المدعومة:** يعتمد هذا النهج على إزالة تدريجية للدعم فيتحمل الأغنياء تكاليف الخدمة ، ثم الخطوة الثانية يزيل الدعم على البنزين للشركات الكبرى المعتمدة على الطاقة ، وأخيراً إزالة الدعم على الكيروسين والذى يستخدمه الفقراء في الإضاءة والطبخ، وهذا ما قامت به الهند والنيجر وبيرو، بينما من الناحية النظرية هذا النهج يمكن أن يحسن من استهداف الدعم وخفض التكاليف المالية، إلا أنه يمكن أن يؤدى إلى آثار غير مرغوبة، فمن المتوقع أن يستفيد منه الأسر المتوسطة والمرتفعة الدخل والذين يستهلكون أكثر.(٨٢)
- **آلية التحويلات النقدية بدلاً من العينية:** التحويلات النقدية من السياسات الانتقالية التي وجدت انتشارًا واسعًا واعتبرها الكثيرون آداه فعالة للغاية في التغلب على الآثار السلبية لبرامج الدعم أو حتى

برامج إصلاح الدعم الحالية التي تتبعها معظم الدول، حيث يتمتع الدعم النقدي بمجموعة من المزايا أهمها" الحرية الكاملة في اختيار السلع، ووصول الدعم لمستحقيه بدون وسطاء، ويعد آداه فعالة لتوزيع الدخل لصالح الفقراء، ويُسهم في ترشيد الاستهلاك ،[٨٣] كما أنه لا يحتاج إلى تكاليف إدارية ومالية ، حيث لا يوجد تكاليف لنقل السلع والخدمات أو توصيلها للمستفيدين، ولا ينتج عنه تشوه في الأسعار، حيث لا يوجد سعرين لنفس السلعة ، وسهولة التوقع بحجم الإنفاق العام اللازم لتطبيق الدعم النقدي ، ويمكن زيادة الدعم النقدي في حالات تدنى الأداء الاقتصادي أو مستوى المعيشة"[٨٤]، أما عن عيوبه فتتمثل في "رفع معدلات التضخم ، وتسريح العمالة المتضمنة بنظام البطاقات التموينية وعدم وجود بديل لمواجهة الأزمات في حالة إلغاء البطاقة التموينية[٨٥]، كما يتطلب توفير بيانات تفصيلية عن الفقراء، مع احتمالية انفاق الدعم النقدي على سلع غير ضرورية وغير مفضلة سياسيًا [٨٦]، و من حيث جهود فحص المستحقين وغير المستحقين قد تؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإدارة، فضلاً عن الأخطاء الواردة عن الاستهداف أو الاستبعاد وأيضًا العملاء الجدد وكيفية تحديدهم، كم أنه يستغرق وقتًا طويلًا لتنفيذه، إلا أن الدعم النقدي قد يكون وسيلة مهمة لإقامة برامج وتعزيز نظم ومؤسسات تعمل بصورة جيدة في مجال الحماية الاجتماعية "، ويمكن التغلب على تلك المشكلات من خلال وضع آليات محددة وتحليل دقيق وتقييم للأداء وتحسينه على مر الزمن [٨٧] .

ومن تجارب الدعم النقدي في مصر، في عام ١٩٧٩ تم رفع الدعم جزئيًا عن بعض السلع، وأهمها البنزين والسكر والسجائر مع صرف دعم نقدى قدره سبع جنيهات للمتزوج ويعول، وخمس جنيهات للمتزوج ولا يعول وثلاث جنيهات للأعزب، وقد تم تطبيق تلك التجربة دون اضطرابات اجتماعية، كما تم تقليل دعم بعض السلع والخدمات المدعمة مقابل صرف علاوة اجتماعية في بداية كل سنة مالية، و تم تنفيذ تجربة صرف خمسة عشر ألف جنية نقدًا للمواطنين محدودي الدخل أي الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري (٧٠٠) جنية لبناء وحدة سكنية.[٨٨]

- **ترشيد الدعم العيني** : ويتمثل بالدرجة الأولى في إلغاء الدعم عن السلع غير الضرورية، وإذا كان هناك دعم على السيارات الخاصة أو السجائر مثلاً فلا يجب أن يستمر مثل هذا الدعم لأنه لا يرتبط باستهلاك سلع ضرورية، وكذلك يمكن التوسع في نظام السعرين بالنسبة لسلع مثل السكر والزيت والدقيق بعد ضمان الحد الأدنى لاستهلاك هذه السلع عن طريق البطاقات ثم تترك أسعارها تتحدد في السوق بقوى الطلب والعرض .

ولكن لا يجب أن يقتصر الأمر على ترشيد الدعم، بل من الضروري أيضاً العمل على زيادة الإيرادات العامة للدولة وتخفيض إنفاقها غير الضروري في مجالات ذات عائد اجتماعي منخفض.[٨٩]

(ب)المتطلبات الانتقالية المصاحبة لبرامج إصلاح الدعم :

خطت الكثير من الدول خطوات واسعة في طريق إصلاح منظومة الدعم المطبقة لديها، أملاً في الوصول إلى برامج ناجحة في ذلك السياق، وساهمت تلك التجارب في تقديم العديد من الخبرات والدروس والبرامج التي نجح بعضها وفشل الآخر وواجه البعض منها باحتجاجات واسعة في بعض البلدان، أدى إلى الرجوع عشرات الخطوات في طريق إصلاح الدعم .

وأطلق على تلك الخطوات ما يسمى بالسياسات الانتقالية وهى كل الإصلاحات والسياسات التي تم تنفيذها بغرض ترشيد الاستهلاك والتقليل من التكاليف الاجتماعية للإصلاح أو تلك العناصر الحاسمة لوضع خطط شاملة لترشيد الاستهلاك والتخلص التدريجي من الدعم [٩٠]، وركزت السياسات والتدابير الانتقالية على مجموعة من القضايا الرئيسة منها [٩١]:

- وضع برامج جديدة أو التوسع في برامج قائمة لإصلاح الدعم .
- اختيار الفئة المستهدفة .
- تحديد مبالغ التعويض، والتي غالبًا ما تركز على الظرف المالي للبلد وليس على متطلبات تعويض الفئات المستهدفة .
- تقرير فنى صالح يوضح من خلاله صلاحية المستفيدين من برامج الدعم، من خلال وضع بعض المعايير التي على أساسها يمكن تحديد احقية المستفيد .
- وضع أفق زمنى لإصلاحات الدعم والتسلسل في الإصلاح .
- التواصل قبل وأثناء تنفيذ برامج الإصلاح لضمان نجاحها .
- والوقوف على تقييم الجمهور للإجراءات الإصلاحية من خلال اللقاءات البؤرية والدراسات الاستقصائية والمقابلات السريعة ورسم خرائط أصحاب المصلحة .
- ويرتبط تنفيذ برامج وسياسات إصلاح الدعم بضمان وجود برامج للحماية الاجتماعية قوية تتمتع بالتغطية الكافية الفعالة .

وفيما يلى عرض لأهم برامج إصلاح الدعم التي اتخذتها بعض الدول رصد بعضها تقرير لصندوق النقد الدولي تحت عنوان دراسات حول إصلاح دعم الطاقة، خلص فيها إلى رصد بعض الإصلاحات التي نفذتها الدول سواء المرتبطة ببرامج لإصلاح الدعم أو البرامج الانتقالية المصاحبة لها والتي تخفف من الانعكاسات السلبية على الفقراء، والبعض الاخر تم رصده من خلال الاطلاع على التجارب التي سجلتها الادبيات النظرية في بلدان كثيرة ، وفيما يلى عرض لتلك التجارب: [٩٢]

في ناميبيا والفلبين تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على بنود غذائية مختارة، وخصومات ضريبية لمستوردي الغذاء، وبرنامج لتوزيع الغذاء على الفئات الأكثر تعرضًا للمخاطر، ودعم تكاليف النقل للمناطق النائية لضمان عدم زيادة اسعار الأغذية ، وتوزيع الأرز المدعوم ودعم الكهرباء للأسر الفقيرة .

في حين قامت النيجر بالتفاوض مع المجتمع المدني والقطاع الخاص واستخدمت دعم مباشر لقطاع النقل " تذاكر مخفضة"، وأهم ما يميز تجربة النيجر اعتمادها على التوعية والشراكة المجتمعية والمالية .

إما إندونيسيا فقد تم دعم الأرز، وزاد الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وتم تعزيز الدعم الموجه لمنشأة الأعمال الصغيرة من خلال توفير قروض منخفضة الفائدة، ودعم تعليمي لأطفال موظفي الخدمة المدنية والشرطة والجنود الأقل مرتبة، وأقامت برنامج للتحويلات النقدية المباشرة، وتمثل في سلسلة من مدفوعات التحويلات النقدية الشهرية غير المشروطة الموجه للفقراء، وساعد هذا البرنامج في منع الاسر القريبة من خط الفقر من الانزلاق إلى شرك الفقر، كما تم توفير تأمين صحى للفقراء وبرنامج المساعدة التشغيلية بالمدارس، والبنية التحتية في الريف وحملة قوية لتوعية الرأي العام بأهمية

إصلاح الدعم، إلا ان تلك الجهود لم تخلو من الإضرابات والمظاهرات العامة ضدها، مما تطلب بناء الدعم الشعبي وتدعيم المشاورات مع أصحاب المصلحة .

وركزت شيلي على تقديم إجراءات انتقالية لحماية الفقراء مثل التوسع في برامج شبكات الأمان لحماية المجموعات منخفضة الدخل من الصدمات الاقتصادية وغيرها، وقدمت تعويضات لخمسة ملايين أسرة منخفضة الدخل، ونجح برنامج إصلاح الدعم نجاحًا ملحوظًا وخاصة في قطاع الطاقة، وأدى ذلك إلى تحرير فعال لقطاع الكهرباء وفق أولويات السوق، ووضعت سياسات حكومية للحد من تقلبات السوق .

أما غانا فقد تم التواصل على نطاق واسع لتوضيح مزايا الإصلاح وأثره على الفقر، ومناقشة الآثار الاجتماعية علنيًا على الفقراء من خلال فتح حوارات مع مختلف الأطراف منها نقابات العمال، وتم تخصيص جزء من الموارد التي سيتم تحريرها من الطاقة للإنفاق على الأولويات الاجتماعية ، وتم توزيع المصابيح المدمجة لترشيد الطاقة، وتقديم المساعدات للفقراء واستحدثت الحكومة برامج للحد من التأثير الواقع على الفئات الأكثر عرضه للمخاطر بما في ذلك إلغاء رسوم المدارس الابتدائية والثانوية التي تديرها الدولة، وزيادة حافلات النقل العام ، وفرض حد أقصى على رسوم النقل العام، وتعزيز التمويل الموجه للرعاية الصحية في المناطق الفقيرة، وزيادة الحد الأدنى للأجور والاستثمار في توصيل الكهرباء في المناطق الريفية، والسماح بالدفع للفقراء بدون فائدة وإعفاء ثلاثة عشر سلعة غذائية يستهلكها الفقراء من الضرائب .

واهتمت التجربة النيجيرية بتقديم خدمات صحية للأم والطفل مع التوسع في برنامج التحويلات النقدية المشروطة للنساء الحوامل في الريف، وتوفير وظائف مؤقتة للشباب والنساء من الشرائح السكانية الفقيرة وصيانة مرافق التعليم والصحة وإنشاء مراكز للتدريب المهني، إلا أنها فشلت في التوصل إلى نتائج إيجابية بسبب انعدام الثقة العامة في الإصلاح، وفى يناير ٢٠١٢ خفضت الحكومة النيجيرية أسعار البنزين الذي رفعته وفق خطة إصلاح الطاقة بنسبة الثلث، للقضاء على الاحتجاجات الشعبية وفشلت الخطط لعدم توافر الشفافية والفساد والتحريض على رد فعل الجمهور .

في حين أنشئت اليمن صندوق الرعاية الاجتماعية لتوفير تحويلات نقدية مشروطة للأسر، وبرنامج الأشغال العامة الذى يقدم وظائف ودعم في الأجل القصير لصغار المقاولين، وبرنامج الصندوق الاجتماعي لتشجيع التنمية المجتمعية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

وفي المكسيك تم تنفيذ برنامج "الدعم الصيفي للكهرباء" يستفيد منه السكان القاطنين في المناطق الحارة والأقل استهلاكاً للكهرباء ، وتم تصنيف العملاء إلى ست فئات وفقاً لمتوسط درجة الحرارة الحقيقية ، حيث يتلقى القاطنين في المناطق الحارة قدرًا أكبر من الدعم، وتم تطبيق برنامج "فرص" وهو برنامج تحويلات نقدية للأسر التي تعانى من الفقر مقابل الانتظام في المدارس وإجراء فحوصات طبية لأفراد الأسرة .

في حين اهتمت التجربة الأردنية في إصلاح الدعم بالاعتماد على تحرير الأسعار الداخلية وفق تقلبات الأسواق العالمية، وفي يونيو ٢٠١٢ تم زيادة تعريفات الكهرباء لقطاعات مختارة مثل البنوك والاتصالات والفنادق والتعدين والشركات الكبرى، وفي نوفمبر ٢٠١٢ تم استئناف العمل بآلية تعديل اسعار الوقود شهريًا كما تم زيادة تعريفة الكهرباء من ٧,٥%: ١٥% على فئات مختارة، كما وزعت الحكومة

تعويضات نقدية على الأسر التي لا يتجاوز دخلها الشهري (٨٠٠) دينار، ووصل الدعم السنوي إلى (٧٠) ديناراً لكل فرد في الأسرة التي تستحق الدعم بحد أقصى يساوى ستة أفراد ، مع تطبيق برنامج "ترقية" لدعم المواد الغذائية لصرف تعويضات كل أربع شهور، لتعويض النتائج السلبية نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة، مع الأخذ في الاعتبار توزيع إجراءات الإصلاح بالتساوي بين المواطنين، فالفقراء يتحملون الرفع الجزئي للدعم مع العمل على ضبط الأسواق والشروع في برامج اجتماعية موازية كتوزيع تعويضات نقدية على الفقراء، والأغنياء يتحملون الضرائب التصاعدية حتى تأخذ الفجوة في الدخل طريقها إلى الانحصار، مع إيجاد فرص عمل للتخفيف من حدة البطالة، حيث أن معدل البطالة المرتفع من شأنه أن يطيح بجهود الإصلاح .[٩٣]

إما رئيس الوزراء المغربي فقد أتبع سياسة المكاشفة والمصارحة مع الشعب لإقناعهم بأهمية التخلص من الدعم ومن تبعات هذا القرار على حياة الناس اليومية، وطبقت الحكومة نظام تم بمقتضاه التخلص من الدعم بمختلف منتجات الوقود تدريجيًا وفق جدول، ففي يونيو ٢٠١٢ تم رفع اسعار الديزل بنسبة ١٤%، والبنزين بنسبة ٢٠% ، وفي ٢٠١٣ تم ربط اسعار بعض المنتجات البترولية بالأسعار العالمية ، ونتيجة لذلك زادت اسعار الديزل بنسبة ٨,٥% والبنزين بنسبة ٤,٨% والوقود بنسبة ١٤,٢%، وفي يناير ٢٠١٤ تم الغاء الدعم على الوقود الصناعي، فيما لم يتم المساس بدعم وقود الطهى الذى يستخدمه الفقراء، مع الاهتمام بتقوية شبكة الامان الاجتماعي بالتدريج ودعم وسائل الموصلات العامة، كما تم تخصيص نصف الوافورات المترتبة على خفض الدعم لبرامج تفيد تلاميذ المدارس الفقراء والأرامل وتم تمويل البنية الأساسية في قطاعي التعليم والرعاية الصحية.[٩٤]

وتمكنت إيران من رفع الدعم دون حدوث اعتراض من قطاع واسع من الشعب، قبل تأييد الشعب تلك الإجراءات بشكل غير مباشر، حيث عمدت السياسة الإيرانية إلى تعويض المتضررين من رفع الدعم عن طريق إيداع مقدار الدعم في حساباتهم في البنوك وقامت بتسديد مدفوعات نقدية لـ (٩٠%) من السكان بواقع (٨٠) دولار لمدة شهرين قبل الإعلان عن تنفيذ خطة الإصلاح ، كما تم إتباع سياسة لترشيد استهلاك الطاقة من خلال زيادة أسعارها وبصورة تكون كافية للحد من الطلب والاستهلاك المسرف، وتم استخدام تعريفات متعددة الطبقات في الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي ووصفت هذه التجربة بأنها تجربة ناجحة.[٩٥]

كما اتخذت الحكومة البرازيلية مجموعة من الإجراءات منها "التحويلات النقدية المشروطة"، ونتيجة للضغط الشعبي أبقت على دعم الوقود مع استحداث ضريبة جديدة على استيراد وتسويق المنتجات البترولية واستخدمت إيرادات تلك الضريبة في تمويل الدعم لمنتجي الإيثانول وتكاليف نقل الهيدروكربونات والغاز النفطي المسال الذى تستخدمه الأسر منخفضة الدخل، وتمويل المشاريع الموجة لحماية البيئة وإنشاء الطرق وإتباع نظام كوبونات الغاز.[٩٦]

في حين طبقت فنزويلا دعم الدخل المباشر في أوائل التسعينيات بهدف حماية محدودي الدخل من ارتفاع أسعار المواد الغذائية بعد وقف نظام الدعم العام للغذاء، كما منحت كوبون نقدى يحصل المنتفع بمقتضاه شهريًا على اثنا عشر دولارًا عن كل طفل، ولاقى هذا البرنامج كثيرًا من الاستحسان الشعبي .

اما سيريلانكا فقد استبدلت في نهاية ١٩٧٩ سياسة الدعم العام للأغذية بسياسة الكوبونات من خلال الرجوع إلى مستوى دخل الأسرة، وفى البداية تم اختيار الفئات التي يبلغ دخلها عشرين دولار أو أقل، وتم تعديل ذلك الحد أكثر من مرة مع تحديد عدد من السلع يتم دعمها، كما تم إلغاء الدعم تدريجيًا في

الجزائر منذ عام ١٩٩٢ وتم تصميم برنامج للتحويلات النقدية لتلافى آثار تخفيض الدعم على محدودي الدخل مع تقليل التدخل الحكومي في الأسواق وتسعير المنتجات، وتقديم الدعم المالي لكبار السن والمعاقين الذين لم تشملهم برامج المساعدات الاجتماعية ، مع تقديم وظائف مؤقتة للقادرين على العمل من الفقراء.(٩٧)

وقدم المنتدى الاقتصادي الدولي" World Economic Forum" دروس مستفادة من تجارب إصلاح دعم الوقود على وجه الخصوص في عدة بلدان(٩٨)، ففي الهند توقفت استراتيجية إصلاح الدعم بسبب الإضرابات العامة، وفى عام ٢٠١٢:٢٠١٣ تحول الدعم من سياسة نقدية كوسيلة لمساعدة الفقراء بجانب سياسات حكومية كتقنين استخدام أسطوانات الغاز واستخدام الغاز الطبيعي بشكل مقنن، ولا يزال التقدم بطيئًا بسبب أن إصلاح الدعم على الوقود سيكون له تأثيرات على التضخم وعلى الاقتصاد مثل وسائل النقل والزراعة ومصايد الأسماك، كما أنشئت الهند هيئة(IDAT) لتطوير البنية التحتية لتقديم التحويلات المباشرة للفقراء، اما الصين فلازالت تدعم أسعار الطاقة ولكنها لجأت إلى الدعم غير المباشر وتخفيض الضرائب على الأراضي للمحافظة على النمو الاقتصادي، واستخلص المنتدى ثلاثة دروس مستفادة من تجربة إلغاء دعم الطاقة هي " أن دعم الطاقة من الصعب إلغاءه ، ولابد من توافر الإرادة السياسية، وليس هناك صيغة واحدة للنجاح بل أن ظروف البلد والظروف العالمية المتغيرة يجب أخذها في الاعتبار".

ونتيجة لما أحدثه الإصلاح الجزئي للدعم من تأثير على الفقراء ومحدودي الدخل – إحداث تغيرات في الحد من الدعم الشامل في قطاع الوقود والكهرباء والسكر والزيت وآليات استبدال السلع والمياه – وعليه أعلنت الحكومة الماليزية تخصيص (١,٥) مليار دولار يستفيد منها (٧,٩) مليون من الأسر الأكثر تضررًا للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية ومن بين تلك التدابير المتخذة مخصصات نقدية للأسر ذات الدخل الشهري الأقل من (١٥٩) دولار ومخصصات نقدية للأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٢١ سنة فأكثر مع وجود دخل شهري لا يتجاوز (٧٩) دولار، مع تحديد مخصصات مالية للأسر للتخفيف من حدة ارتفاع تكاليف المعيشة للأسر أصحاب الدخول المتوسطة والمتقاعدون ومكافأة نصف شهرية، بالإضافة لأنشاء قاعدة بيانات كاملة حتى لا يتم سوء توزيع المساعدات، فضلًا عن تعزيز المساكن المنخفضة التكلفة والمتوسطة وتوفير(٨٠٠٠٠) وحدة سكنية، كما اعتمدت الحكومة الماليزية سياسة إصلاح الدعم تدريجيًا.(٩٩) ونستخلص من تجارب الدول في التعامل مع قضية الدعم ما يلي :

- أن النهج التدريجي المدروس في التعامل مع دعم الفقراء يؤتي ثماره على المدى الطويل.
- أن اتباع المصارحة والمكاشفة مع المواطنين حول اصلاح الدعم يحقق نجاحات.
- ان ايجاد البدائل التعويضية لسد العجز في تقليص الدعم يحقق نتائج ايجابية.
- ان معظم الدول التي حققت نجاحات ركزت على تقليص الدعم لقطاعات معينة "وهي القطاعات المحققة للأرباح" وليس على الاطلاق.
- أن كثير من التجارب لم تحقق الهدف منها بسبب الاجراءات التعسفية غير المدروسة.

٥- قرارات مصر في طريق اصلاح الدعم.

اتخذت مصر العديد من الإجراءات سواء على صعيد رفع وتقليص الدعم أو على صعيد فرض الضرائب بأنواعها كمحاولة لزيادة موارد الدولة الاقتصادية، وفيما يلى سرد لتلك القرارات التي أمكن جمعها خلال الفترة من٢٠١٣ : ٢٠١٥ [١٠٠]

- قرار جمهوري في ٢٠١٥/٦/١٨ بشأن الموافقة على العقد التنفيذي بين مصر وبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة بشأن المساعدة في خلق أصول ثابتة بالمجتمعات الفقيرة .
- قرار جمهوري في ١٥/ ٥ / ٢٠١٤ بين مصر وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي بشأن مشروع خدمات الصرف الصحي بمدينة كفر الشيخ بتمويل من بنك الاستثمار قدره ٧٧ مليون يورو و١٥ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي .
- قرار جمهوري في ٢٠١٤/١١/١٤ بالموافقة على قرض لدعم المشروعات المتناهية الصغر بين مصر والإمارات بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار .
- في ٢٠١٤/٧/١ أنشأ صندوق تحيا مصر لدعم الاقتصاد المصري .
- قرار جمهوري في ٢٠١٤/٧/١ بشأن الحد الأقصى للعاملين بأجر لدى أجهزة الدولة بما يعادل ٤٢ ألف جنيهاً شهرياً، وهو ما يعادل ٣٥ ضعفاً من الحد الأدنى ١٢٠٠ جنيهاً، إلا أنه لم ينفذ بعد.
- قرار جمهوري في ٢٠١٤/٧/١٠ بشأن زيادة المعاشات العسكرية بنسبة ١٠% دون حد أدنى أو أعلى.
- قرار بتعديل أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ في ٢ / ٤ / ٢٠١٥ بشأن الإسكان الاجتماعي، بمقتضاه يتم ضم الفائض السنوي من موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إلى الموازنة العامة بدلاً من ضمها إلى صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي .
- قرار رقم ١١٦٠ في ٣ /٧/ ٢٠١٤ برفع أسعار المنتجات البترولية مثل رفع أسعار بنزين ٩٥ من ٥.٨٥ : ٦.٢٥ قرشاً بمقدار ٤٠ قرشاً وبنسبة ٧% ، وبلغت الزيادة في بنزين ٩٢ من ٨٥ قرشاً : ٢.٦٠ بزيادة قدراها ٧٥ قرشاً وبنسبة بلغت ٤٠,٥% ، وسجل بنزين ٨٠ من ٩٠: ١٦٠ قرشاً بزيادة ٧٠ قرشاً وبنسبة ٧٧.٧% ، والسولار من ١١٠: ١٨٠ قرش بزيادة ٧٥ قرشاً وبنسبة ٤٠%.
- قرار رقم ١١٥٩ برفع أسعار المازوت والغاز الطبيعي، حيث رفع المازوت إلى ٢٣٠٠ جنية للطن والمازوت المستخدم في الصناعات الغذائية إلى ١٤٠٠ جنية للطن، والمازوت المستخدم بمصانع الإسمنت يبلغ ٢٢٥٠ للطن والمازوت لاستخدام قمائن الطوب يبلغ ١٩٥٠ للطن، كما تم رفع الغاز الطبيعي من ٤٠ : ١١٠ قرشاً ، بزيادة ٧٠ قرشاً .
- تخفيض دعم الصحة إلى ٨٠٠ مليون جنية فقط .
- تخفيض الدعم على الصادرات .
- قانون رقم٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة دخل مؤقتة على من يتعدى دخله مليون جنيه على أن تستخدم حصيلة هذه الضريبة في تمويل مشروعات خدمية في أي من القطاعات التالية " الصحة والتعليم والإسكان والبنية التحتية و المجالات الأخرى" .
- قانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن فرض ضريبة الأرباح الاستثمارية على البورصة ولم يتم تنفيذه.
- توسيع قاعدة الضرائب المباشرة وزيادة الضرائب على أرباح بعض الشركات وأصحاب الدخول المرتفعة ومكافحة التهرب الضريبي .

- وعلى صعيد ترشيد المصروفات تم توقيف ضم العلاوة الخاصة على الراتب الأساسي كل خمس سنوات مستقبلاً، وتم إلغاء الإعفاء الضريبي على العلاوات الخاصة ووقف التعينات الجديدة من الأبواب الخلفية للموازنة .
- في ٣ /٩/ ٢٠١٥ تعديل بعض مواد قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لعام ١٩٧٥ لزيادة المعاشات المبكرة إلى قيمة ٤٧٧ جنيهًا بدًا من ٦٠ و٧٠ جنيهًا .
- في ١٠ /٩/ ٢٠١٥ إنشاء بيت الزكاة والصدقات يخضع لإشراف الأمام الأكبر لشيخ الأزهر.
- في ١٨ /٩/ ٢٠١٥ أنشاء نظام للتأمين الصحي للفلاحين الذين لا يتمتعون بمظلة التأمين.
- وأنشاء صندوق التكافل الزراعي بوزارة الزراعة لتغطية الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية ومخاطر الآفات على المحاصيل الزراعية .
- قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات، وزيادة فئة الضريبة على السجائر المستوردة والمحلية بنسبة ٥٠% من سعر بيع المستهلك، بالإضافة إلى ٢٢٥ قرشًا للعبوة التي لا يزيد سعر بيعها للمستهلك عن ١٠ جنيهًا.
- في ١٠ /٣/ ٢٠١٥ تم إصدار قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥ بتعديل أحكام قانون الضمان الاجتماعي الصادر رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ بمقتضاه إدراج مجهولي النسب ضمن الإيتام .
- في ١٢ /٣/ ٢٠١٥ تم اصدار حزمة من قوانين تختص بـ :
  - تعديل أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٦ .
  - تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ سنة ٢٠٠٥ .
  - تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .
  - تعديل قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم .
- قرار في ١٤ /٣/ ٢٠١٥ بين وزارة التعاون الدولي بشأن تمويل استيراد السلع الأساسية .

٦- معوقات إصلاح الدعم :

رغم المكاسب المحتملة، فقد واجه كثير من البلدان صعوبة في إصلاح الدعم، فالأسعار ترتفع عند إجراء الإصلاحات وهو ما يؤدى إلى احتجاجات شعبية واسعة النطاق، ويعد ذلك أهم ملمح مصاحب لإجراءات الإصلاح، فضلاً عن غياب التأييد الجماهيري لجهود الإصلاح وضعف الثقة في قدرة الحكومات على توجيه ما يترتب عليه من وافورات في الموازنة إلى برامج من شأنها تعويض الفقراء والطبقة الوسطى عما يواجهونه من ارتفاع في الأسعار، وباستقراء العديد من الكتابات أمكن تحديد تلك المعوقات كما يلى :

- عدم وجود معلومات بشأن حجم واوجه القصور في الدعم مثل الآثار السلبية للدعم على النمو الاقتصادي أو الحد من الفقر .
- عدم المصداقية في القدرات الإدارية والحكومات، فالجمهور غالبًا ما لديهم ثقة قليلة في أن الحكومات سوف تستخدم مدخرات إصلاح الدعم بحكمة وخاصة في البلدان التي ينتشر فيها الفساد وانعدام الشفافية مع عدم الكفاءة في الإنفاق العام، مما يجعل الطبقة الوسطى تقاوم برامج إصلاح الدعم .
- المخاوف بشأن تأثير اصلاح الدعم على الفقراء وخاصة في قطاع الوقود مما يزيد من تكاليف الطهى والتدفئة والإنارة .

- تأثيرات على التضخم والقدرة التنافسية الدولية وتقلب أسعار الطاقة المحلية .
- ظروف الاقتصاد الكلى الضعيفة وأحياناً ما تكون تلك الآثار أكثر حدة من الآثار الاجتماعية أو المقاومة الشعبية لإجراءات إصلاح الدعم.(١٠١)
- نفوذ جماعات المصالح ورفضها لإجراءات الاصلاح لكونها مستفيدة من السياسات القديمة.
- المقاومة السياسية لإصلاح الدعم .
- عدم وضوح مفهوم إصلاح الدعم لغالبية المواطنين.(١٠٢)
- عدم أخذ عملية إصلاح الدعم عدداً من القضايا الاجتماعية الرئيسة في الاعتبار، فالأثر الأكثر وضوحاً والفوري لإصلاح الدعم هو أنه لن يكون هناك تغيير في توزيع الدخل بين الأفراد، في حين سيكون هناك مكاسب إجمالية في الرعاية الاجتماعية، وسيكون هناك أفراد أسوء حالًا وآخرون أفضل حالًا نتيجة للتغييرات في الدخل والثروة، وهذه في الواقع هي القوة الدافعة وراء إصلاح الدعم ، فالذين يستفيدون من الوضع الراهن لديهم أكبر حافز للضغط من أجل الإبقاء على النظام القائم، كما لا يكون هناك فرص بديلة فورية للعمل أو التنوع الاقتصادي، وينعكس ذلك على وجود مرونة منخفضة للمجتمع لمعالجة التغيير.(١٠٣)
- الافتقار إلى تصميم جيد لشبكات الأمان الاجتماعي والتي يمكن أن توفر حماية للفقراء، حيث أنها ضعيفة غير كاملة وتتصف بالتشرذم وضعف التنسيق والاستهداف. (١٠٤)
- السياق الاقتصادي والسياسي لبرامج إصلاح الدعم، لا يحفز على تحقيق إصلاحات ناجحة من حيث: (١٠٥)
  - أعداد الفقراء: حيث يشهد ارتفاع لمعدلات الفقر والفقراء .
  - شبكات الأمان الاجتماعي القائمة: زيادة التحويلات النقدية والعينية مع زيادة في الأجور الممنوحة باعتبارها إجراءات مهمة للتخفيف من حدة الإصلاحات، فضلاً عن دعم مجموعة معينة وتدعيم برامج وشبكات السلامة الاجتماعية يعد عائقًا لجهود الإصلاح .
  - ومن حيث السياق السياسي، فمعظم الدول النامية تظل الحكومات مسيطرة على مجالس النواب ومع وجود أغلبية الحزب الواحد في البرلمانات لا يشجع ذلك على نجاح برامج إصلاح الدعم، حيث تحتاج تلك البرامج إلى حكومات ائتلافية وملتزمة في سياق سياسي متعدد الأحزاب .
- إزالة الدعم سيؤدى إلى فقدان الوظائف على المدى القصير ، كما أن عدم إصلاح الدعم سيكون له آثارًا على العدالة الاجتماعية، حيث أن الأسر الفقيرة غالباً ما تكون غير مستفيدة بشكل رئيسي من الدعم.(١٠٦)
- كما أن النتائج المترتبة على إزالة الدعم تفوق بكثير تكلفة استمراره لأن إزالة الدعم سوف يسبب زيادة تلقائية في أسعار الوقود وغيرها من الخدمات، مع ارتفاع في معدل التضخم ومشاكل اقتصادية ناتجة عن تدمير الصناعات المحلية وتفاقم الفقر(١٠٧) .

وعليه تواجه برامج إصلاح الدعم العديد من المعوقات بعضها اجتماعي والأخر سياسي والثالث اقتصادي، فالاجتماعي يتمثل في زيادة معدلات الفقر وانعدام العدالة الاجتماعية وقصور برامج وشبكات الأمان الاجتماعي عن أداء دورها وسد الفجوة الجديدة بين الأسعار والدخول، والسياسي يتمثل في الميراث التقليدي الذى تعيشه معظم الدول النامية والاقتصادي يتحدد في التضخم وسوء توزيع الموارد وعجز الدولة عن سداد قيمة التحويلات النقدية لتحسين معيشة الفقراء والتغلب على مشكلة تقليص الدعم .

٧- المتطلبات العامة لنجاح برامج إصلاح الدعم والتدابير المصاحبة له :

ويمكن تحديد متطلبات نجاح برامج اصلاح الدعم وفقًا للمحاور التالية:

المحور الاول: استراتيجية صندوق النقد الدولي لإصلاح الدعم: (١٠٨)

- خطة إصلاح قطاع الطاقة: وينبغي وضع هذه الخطة بالتشاور مع أصحاب المصلحة وتتضمن أهداف واضحة على المدى الطويل وتقييم تأثير الإصلاحات المزمع القيام بها .
- استراتيجية اتصالات شاملة: فمن الضروري القيام بحملة لتوليد الدعم السياسي والجماهيري بتكلفة الدعم وفوائد الإصلاح ووافورات الميزانية لتمويل القطاعات الأخرى مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والحماية الاجتماعية، فضلاً عن تعزيز الشفافية من خلال إصدار تقارير الميزانيات وتوفير البيانات والمعلومات .
- أن يكون إصلاح الدعم مرحلي ومتسلسل ومناسب، لأن الزيادة خاصة في أسعار الطاقة، قد يولد معارضة شديدة للإصلاحات، فلابد من تبنى استراتيجية مناسبة للارتفاع بالأسعار مع إعطاء الحكومة الفرص الكافية لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي .
- تحسين كفاءة الشركات المملوكة للدولة: من خلال تخفيف العبء المالي لقطاع الطاقة والتركيز على الكفاءة في الإنتاج وتحصيل الإيرادات وتعزيز المركز المالي والأداء التشغيلي لتلك المؤسسات.
- تدابير للتخفيف من الآثار الناتجة عن تحقيق المستهدف من خفض الدعم : من خلال بناء الدعم الشعبي لإصلاحات الدعم واستخدام التحويلات النقدية المستهدفة والقسائم، وهى من الأساليب المهمة في التعويض على أن يتم تعويض الفقراء في البداية قبل رفع الدعم .
- تحديد للأسعار غير مسيس: عن طريق اعتماد آليه تسعير واضحة من خلال السماح لآليه التسعير العالمية أن تتسرب إلى الأسواق المحلية تدريجياً عن طريق هيئة مستقلة للمساعدة في التسعير وحمايتها من الضغوط السياسية، وعلى المدى البعيد يتم مستقبلًا تحرير كامل للأسعار وخاصة الوقود .
- الحاجة إلى قيادة قوية سواء سياسية أو إدارية : لحشد الدعم للإصلاح مع التواصل بشكل جيد مع أصحاب المصلحة المعنيين أو من سوف يتأثرون بإجراءات الإصلاح .
- أن تتم عملية إصلاح الدعم وفقاً لعملية إدارية جيدة محددة المراحل: لتحقيق الإصلاح مع الاستفادة من الحالات والتجارب الأخرى المفيدة .
- الاعتراف بوجود مشكلة في نسق الدعم .
- العمل القانوني الدستوري وتغير السياق والظروف .
- توليد الظروف الإيجابية لإحداث التغير واغتنام الفرص .(١٠٩)
- التركيز على رفع الدعم الأكثر ضرراً أولاً مثل رفع الدعم عن الوقود لأضراره البيئية.
- البحث عن أفكار مبدعة ومبتكرة للإصلاح .
- لابد من الأخذ في الاعتبار أن إصلاح الدعم في مجال يؤثر على المجالات الأخرى، مثل إصلاح الدعم على الوقود يؤثر على الصيادين والمزارعين ، كما أن التدابير التعويضية بحاجة إلى مراجعات.(١١٠)
- اختيار التوقيت المناسب لإجراء الإصلاحات، حيث تؤكد التجارب على أن إجراء الإصلاحات في توقيت تولى حكومة جديدة يعطيها الفرصة الكافية لإلقاء اللوم السياسي على الحكومة السابقة ويضمن لها الوقت الكافي لإجراء الإصلاحات السياسية .

- الإصلاحات تؤدى إلى مكاسب وخسائر تلحق بالفئات الاجتماعية لذا لابد من ضمان توزيع أفضل لآثار الإصلاح وتعويض مناسب لكسب تأييد من تأثروا سلبًا.(١١١)

المحور الثاني : الإجراءات المرتبطة بتقليل الحاجة إلى الدعم السلعي منها :(١١٢)

- إصلاح نظام الأجور من خلال رفع الحد الأدنى للأجور وتطبيقه على العاملين في القطاع العام والخاص والجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية مع تحريكه سنويًا بنفس نسبة ارتفاع الأسعار "معدل التضخم"، بالإضافة إلى مقابل الخبرة والأقدمية ووضع سقف للدخول الشاملة "الأجر الأساسي مضافاً إليه البدلات والعمولات والحوافز والأرباح".
- رفع مستوى تشغيل قوة العمل وتقليص عدد العاطلين مع تقديم إعانات للعاطلين كعنصر ضاغط على الحكومة للعمل على توفير فرص العمل سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمارات الجديدة التي توفر فرص عمل في القطاع الخاص الكبير والمتوسط والصغير.
- تطوير نظام التحويلات الاجتماعية من خلال تطوير برنامج فعال في مكافحة الفقر.
- تطوير حماية المستهلك وضبط الأسعار وتفعيل دورها ودعمها إعلاميًا، مع تطوير نظام قومي لحماية المستهلك يضم في عضويته خبراء حقيقيين ممثلين للحكومة وللغرف التجارية واتحاد الصناعات والأحزاب السياسية وذلك من أجل ضمان سلع جيدة وأسعار معتدلة بما يقلل الحاجة إلى الدعم .

المحور الثالث: ضمان القدرة على تحمل للفقراء تكاليف الإصلاح من خلال : (١١٣)

- اتخاذ نهج قائم على الطلب .
- جعل هيكل دفع الأسعار معقول للفقراء: فهناك العديد من الأسر الفقيرة تدفع جزء كبير من دخلها لخدمات البنية التحتية وغالبًا ما تكون منخفضة الجودة في حين أنها مدعمة من الحكومات ، لذا لابد من وضع هيكل للتعريفات المناسبة بحيث تكون متناسبة مع الفقراء، وإيجاد نظم لدفع التعريفة أكثر ملائمة وتوفير خدمة أفضل بكميات صغيرة ، كل هذا يساعد الفقراء على خفض الإنفاق على هذه الخدمات .
- استخدام الإعانات المتبادلة الذكية لضمان القدرة على تحمل التكاليف: قد تكون هناك حاجة إلى دعم لضمان وصول الخدمات بأسعار معقولة للفقراء، ويجب أن يكون هذا الدعم يستهدف فرص الحصول والقدرة على تحمل التكاليف وليس الاستهلاك، مع وضع استراتيجية تهدف إلى أن يصاحب التعريفة المحددة تحسينات واضحة في جودة الخدمة والكمية أو كليهما لزيادة قدرة المستخدمين على الدفع مقابل الخدمة .

سادسًا : الإجراءات المنهجية للدراسة.

١- نوع الدراسة والمنهج المستخدم :

تندرج الدراسة تحت الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تهتم بتحديد فوائد برامج إصلاح الدعم من وجهه نظر الفقراء والوقوف على المتطلبات العامة والانتقالية لبرامج إصلاح الدعم من حيث طرق الاستهداف المثلى للفقراء وأنواع الدعم الملائمة من وجهه نظرهم، والتدابير الانتقالية اللازمة لبرامج إصلاح الدعم، كما تهتم الدراسة بوصف آرائهم في معوقات برامج إصلاح الدعم ومتطلبات نجاحها .

ويعد منهج المسح الاجتماعي بالعينة، أنسب المناهج البحثية ملائمة لطبيعة الدراسة، حيث تم استخدام المسح الاجتماعي بالعينة العمدية من واقع كشوف البطاقات التموينية للمستفيدين منها بقرية شرويدة التابعة للوحدة المحلية بالزنكلون، بمركز الزقازيق بمحافظة الشرقية.

٢- أداة جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة الحالية في جمع بياناتها على "استبار" تم إعداده وتطبيقه على عينة من المستفيدين من البطاقات التموينية بقرية شرويدة مركز الزقازيق بالشرقية وتم تصميم أداة الدراسة وفق الإجراءات التالية :

- تحديد موضوع الاستبار في "متطلبات التخطيط لبرامج إصلاح الدعم" .
- تحديد مصادر صياغة أسئلة الاستبار:
  - الإطار النظري حول الدعم وأهميته وأنواعه وسبل إصلاح الدعم وتجارب بلدان العالم حول برامج إصلاح الدعم والتدابير الانتقالية الملازمة لتلك البرامج .
  - نتائج وتوصيات الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة .
- وعليه تم تحديد تساؤلات الاستبار وفق المحاور التالية :

المحور الأول: فوائد برامج إصلاح الدعم .

المحور الثاني: متطلبات إصلاح برامج الدعم .

المحور الثالث: المتطلبات الانتقالية لإصلاح برامج الدعم.

المحور الرابع: معوقات إصلاح برامج الدعم .

المحور الخامس: متطلبات نجاح برامج إصلاح الدعم .

بالإضافة إلى البيانات الأساسية والتي تضمنت الفئة العمرية والحالة الاجتماعية والتعليمية والمهنية لعينة الدراسة، فضلًا عن طبيعة السكن والدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة .

- تم صياغة أسئلة الاستبار وفقاً للمحاور الأربعة السالفة الذكر، حيث اختص المحور الأول بخمس أسئلة والمحور الثاني بسبع أسئلة وسؤال للمحور الثالث وآخر للرابع، فضلًا عن تسع أسئلة للبيانات الأساسية .
- صدق الاداة وثباتها: اعتمدت الباحثة في بناء الاستبار على :
  - صدق المحتوى: ويقصد به تطابق محتوى الاستبار مع المحتوى النظري للدراسة وأهدافها وذلك بالاعتماد على المصادر التالية :
    - الإطار النظري حيث تم الرجوع فيه لمجموعة من الكتب والتقارير العلمية والتي تم توثيقها في نهاية البحث ومن أمثلتها أرقام " ٢,٢٤,٣٢,٣٥,٣٨,٤٣,٤٦،..... ".
    - الدراسات السابقة والتجارب التي خاضتها بعض الدول في مجال إصلاح برامج الدعم ، وقد تم توثيقها في نهاية البحث ومن أمثلتها أرقام " ٨,٨٢,٩١,٩٥,٩٧،....."
  - الصدق الظاهري : حيث تم صياغة تساؤلات الاستبار في صورته الأولى ، تمهيداً لعرضه على السادة المحكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية وذلك لإبداء آرائهم بالحذف أو الإضافة أو التعديل في محاور الأداة وأسئلتها .
- وبعد إجراء الخطوات السابقة تم إعداد الأداة في صورتها النهائية كما يلى :
  - بيانات أساسية تتضمن "الحالة العمرية والتعليمية والوظيفية والاجتماعية وطبيعة السكن والدخل ".

- المحور الأول : واشتمل على خمس تساؤلات تختص بالخدمات المدعمة التي تحصل عليها عينة الدراسة ووجهة نظرهم في من يستحق الدعم، وكون الدعم حق للمواطن أم لا، وفوائد إصلاح برامج الدعم .
- المحور الثاني: وتضمن سبع تساؤلات تجيب عن متطلبات إصلاح برامج الدعم من خلال الطريقة المثلى لتقديم الدعم وطرق استهداف الفقراء وأنواع الدعم الملائم للفقراء "العيني والنقدي" والسلع والخدمات التي من الضروري إلغاء الدعم عليها .
- المحور الثالث: تضمن المتطلبات الانتقالية لإصلاح برامج الدعم من خلال تحديد آراء عينة الدراسة في تلك المتطلبات في سبع مجالات هي "السلع الغذائية والنقل والموصلات والكهرباء والطاقة والخدمات الائتمانية والتحويلات النقدية للفقراء والصحة والتعليم والاقتصاد وأخيراً الدخل والأجور" .
- المحور الرابع : اختص بمعوقات تواجه برامج إصلاح الدعم .
- المحور الخامس : اختص بمتطلبات نجاح برامج إصلاح الدعم .

- تم حساب ثبات الاداة بطريقة إعادة الاختبار، حيث تم تطبيق الاستبار على عينة قوامها (١٠) مفردة من سكان قرية الزنكلون مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية، ثم إعادة تطبيق الاستبار بفاصل زمني عشرة أيام على العينة نفسها .
- ثم تم حساب الثبات باستخدام الجذر التربيعي لمعامل الارتباط للأبعاد السبعة وفقا للجدول التالي :

جدول رقم (٢)

يوضح صدق وثبات اداة الدراسة.

م	محاور الاداة	معامل الارتباط	معامل الثبات
١	فوائد برامج إصلاح الدعم .	,٦٧	,٨٢
٢	طرق تقديم الدعم.	,٧٥	,٨٧
٣	الفئات المستحقة للدعم.	,٧٩	,٨٩
٤	انواع الدعم		
-	الدعم العيني.	,٨١	,٩٠
-	الدعم النقدي	,٧٤	,٨٦
٥	المتطلبات الانتقالية الازمة لتنفيذ برامج اصلاح الدعم.		
-	مجال السلع والخدمات.	,٦٨	,٨٢
-	مجال النقل والمواصلات.	,٧٥	,٨٧
-	مجال الكهرباء والطاقة.	,٧٢	,٨٥
-	مجال التحويلات النقدية.	,٦٩	,٨٣
-	مجال الخدمات التعليمية والصحية.	,٦٧	,٨٢
-	مجال الدخل والاجور.	,٧٠	,٨٤
-	مجال الاقتصاد.	,٦٧	,٨٢
٦	متطلبات نجاح برامج اصلاح الدعم.	,٧٤	,٨٦
٧	معوقات برامج اصلاح الدعم.	,٧٧	,٨٨
	الاداة ككل	,٧٢	,٨٥

وبذلك أصبحت الأداة قابلة للاستخدام حيث انها تتمتع بدرجة ثبات مناسبة.

٣- مجالات الدراسة :

المجال المكاني : قرية شرويدة التابعة للوحدة المحلية بالزنكلون بمركز الزقازيق بمحافظة الشرقية ، ولقد تم اختيارها لإجراء الدراسة للأسباب التالية :

- سكان القرية على معرفة تامة بالباحثة مما سهل إجراء الدراسة .
- حساسية موضوع الدراسة استوجب اختيار مجال مكاني يتمتع سكانه بالألفة مع الباحثة .
- قرية شرويدة تتمتع بخصوصية خاصة باعتبارها أقرب القرى لمدينة الزقازيق، مما يجعل سكانها أكثر وعياً عن سكان القرى البعيدة عن مركز المحافظة .
- القرية محدودة المساحة مما يسهل جمع البيانات .

المجال البشرى: تم تطبيق اداة الدراسة على عينة عمدية من المستفيدين من البطاقات التموينية بقرية شرويدة مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية، مما يتوافر فيهم الشروط التالية :

- أن لا يكون أعزب .
- أن يكون له دخل شهري سواء عن طريق العمل أو المعاش أو أي مصدر آخر .
- ألا يزيد دخله الشهري عن ٢٠٠٠ جنيهًا .
- يتوافر لديه الاستعداد للإدلاء بالرأي في موضوع البحث .

وقد تم وضع تلك الشروط حتى تكون استجابات عينة الدراسة عن أسئلة البحث موضوعية ، فالأعزب غير مسئول عن أسرة، كما أن أصحاب الدخول الثابتة لديهم القدرة على حسم قضية الدعم وأهميتها أكثر من غيرهم ، كما أن أصحاب الدخول التي لا تزيد عن ٢٠٠٠ جنيهًا شهريًا قد يواجهون مشكلات في إشباع احتياجاتهم إذا تم إلغاء الدعم ، وعلية تم سحب عينة قوامها (١٠%) من المستفيدين من البطاقات التموينية في المجال المكاني للدراسة ممن ينطبق عليهم شروط العينة التي حددتها الدراسة. والجدول التالي يوضح بيان باسم تاجر التموين المسئول وأعداد المستفيدين خلال شهر يوليو ٢٠١٥ .

جدول رقم (٣)

يوضح أسم تاجر التموين بقرية شرويدة وعدد المستفيدين خلال شهر يوليو ٢٠١٥ . *

م	أسم التاجر	المستفيدين	من ينطبق عليهم شروط العينة	العينة
١	جمال حسين حسن	٢٢٦٣	١٨٧٩	١٨٧ بواقع ١٠% ممن ينطبق عليهم شروط العينة

(*) تم الحصول على البيان من مدير الوحدة المحلية بقرية الزنكلون التابع لها قرية شرويدة.

ووفقًا للجدول السابق يستفيد من البطاقات التموينية بقرية شرويدة حوالي (٢٢٦٣) اسرة، وبلغ عدد الاسر التي ينطبق عليها شروط العينة العمدية التي حددتها الدراسة (١٨٧٩) مفردة، وتم سحب عينة عمدية بواقع(١٠%) من أرباب الأسر بلغت (١٨٧) مفردة، كما تم استبعاد الاستمارات غير المكتملة، وعلية بلغ حجم العينة النهائي (١٧٤) مفردة.

المجال الزمنى : تم إعداد الدراسة بشقيها النظري والميداني خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٤ : نوفمبر ٢٠١٥ .

سابعا : نتائج الدراسة .

١-نتائج وصف عينة الدراسة.

جدول رقم (٤)

يوضح خصائص عينة الدراسة

م	خصائص عينة الدراسة		عدد	%
١	الفئة العمرية	اقل من ٣٠ سنة.	٢٩	١٦,٦٧
		من ٣٠ لأقل من ٤٠ سنه.	٤٣	٢٤,٧١
		من ٤٠ لأقل من ٥٠ سنة .	٦٥	٣٧,٣٦
		من ٥٠ سنة فأكثر.	٣٧	٢١,٢٦
٢	الحالة الاجتماعية	متزوج.	١٦٢	٩٣,١٠
		مطلق.	٧	٤,٠٢
		أرمل.	٥	٢,٨٨
٣	الحالة التعليمية	آمي أو يقرأ ويكتب.	١٥	٨,٦٢
		أقل من المتوسط .	٥	٢,٨٨
		تعليم متوسط.	٧٣	٤١,٩٥
		تعليم فوق المتوسط .	١٧	٩,٧٧
		تعليم جامعي .	٦١	٣٥,٠٦
		تعليم فوق الجامعي.	٣	١,٧٢
٤	الحالة الوظيفية	يعمل.	١٥٨	٩٠,٨٠
		بالمعاش.	١٦	٩,٢٠
٥	نوعية العمل (ن= ١٥٨)	بالقطاع الحكومي.	٧٩	٥٠
		بالقطاع الخاص.	١٧	١٠,٧٦
		أعمال حرة.	٦٢	٣٩,٢٤
٦	الدخل الشهري بالتقريب	أقل من ٥٠٠ جنية.	٨	٤,٥٩
		من ٥٠٠: اقل من ١٠٠٠جنية.	٥٠	٢٨,٧٤
		من ١٠٠٠ جنية :اقل من ١٥٠٠ جنية.	١١٢	٦٤,٣٧
		من ١٥٠٠ جنية : أقل من ٢٠٠٠ جنية .	٤	٢,٣٠
٧	طبيعة السكن	ملك.	١٥٢	٨٧,٣٦
		إيجار.	٢٢	١٢,٦٤
٨	عدد أفراد الأسرة	أقل من خمس أفراد.	٨	٦٨,٩٧
		من خمس أفراد فأكثر.	٥٤	٣١,٠٣

يشير الجدول السابق إلى خصائص عينة الدراسة والتي تتضح فيما يلي :

- **الفئة العمرية : (٣٧,٣٦%) يقعون في الفئة العمرية من ٤٠ سنة :اقل من ٥٠ سنة، ثم (٢٤,٧١%) في الفئة العمرية من ٣٠ لأقل من ٤٠ سنه ، ثم الفئة العمرية من ٥٠ سنة فأكثر حيث تبلغ نسبتها (٢١,٢٦%)، وأخيراً الفئة العمرية اقل من ٣٠ سنة بنسبة (١٦,٦٧%)، ويتضح من النتيجة السابقة أن أغلب عينة الدراسة في الفئة العمرية من ٣٠: أقل من ٥٠ سنة وتبلغ نسبتهم (٦٢,٠٧%).**
- **الحالة الاجتماعية : (٩٣,١٠%) من عينة الدراسة متزوجين، يلي ذلك نسبة المطلقين وتبلغ (٤,٠٢%) ثم الأرامل بنسبة (٢,٨٨%).**
- **الحالة التعليمية: تبلغ نسبة التعليم المتوسط في عينة الدراسة (٤١,٩٥%) يلي ذلك التعليم الجامعي بنسبة (٣٥,٠٦%) ثم فوق المتوسط بنسبة (٩,٧٧%) ثم الأميون ومن يقرءون ويكتبون بنسبة (٨,٦٢%) ، ثم التعليم أقل من المتوسط بنسبة(٢,٨٨%)وأخير فوق الجامعي بنسبة (١,٧٢%)،**

ويتضح من ذلك أن من هم تعليمهم أقل من الجامعي بلغت نسبتهم في العينة (٦٣,٢٢%)بينما من هم تعليمهم جامعي وفوق الجامعي فلم تتعدى نسبتهم (٣٦,٧٨%).

- **الحالة الوظيفية:** (٩٠,٨٠%) من عينة الدراسة يعملون، بينما (٩,٢٠%) بالمعاش، ويرجع ذلك إلى أن عينة الدراسة تم اختيارها عمديه ممن لديهم ثابت نسبيًا، على اعتبار أن تلك الفئة يكون لديهم قدرة اكبر على تصريف أمورهم الحياتية الاقتصادية.
- **نوعية العمل:** (٥٠%) ممن يعملون، يعملون بالقطاع الحكومي ، بينما تبلغ نسبة من يعملون أعمال حرة (٣٩,٢٤%)،ومن هم يعملون بالقطاع الخاص تبلغ نسبتهم (١٠,٧٦%)، وتشير تلك النتيجة إلى أن من يعملون أعمال غير مستقرة نسبيًا تبلغ نسبتهم (٥٠%).
- **الدخل الشهري:** (٦٤,٣٧%) من عينة الدراسة يتراوح دخلهم الشهري ما بين١٠٠٠ جنية: أقل من ١٥٠٠ جنية ، يلي ذلك وبنسبة (٢٨,٧٤%) فئة الدخل من ٥٠٠ جنية:أقل من ١٠٠٠ جنية ، ثم من هم أقل من ٥٠٠ جنية، تبلغ نسبتهم (٤,٥٩%) ثم من هم دخلهم يقع في الفئة من ١٥٠٠:٢٠٠٠ جنيهًا شهريًا ، تبلغ نسبتهم (٢,٣٠%).
- **طبيعة المسكن:**(٨٧,٣٦%) من عينة الدراسة يسكنون في مساكن ملك لهم، بينما (١٢,٦٤%) في مساكن أيجار، ويرجع ذلك إلى أن معظم سكان الريف أما أنهم يزوجون أولادهم معهم في نفس المسكن أو يحرصون على بناء مسكن لأولادهم في نفس سكن الأسرة.
- **عدد أفراد الأسرة:** (٦٨,٩٧%) من عينة الدراسة يبلغ عدد أفراد الأسرة أقل من خمس أفراد، بينما الأسر التي عدد أفرادها خمس أفراد فأكثر فتبلغ نسبتهم (٣١,٠٣%) .

٢-نتائج مرتبطة بفوائد اصلاح برامج الدعم.

جدول رقم (٥)

يوضح مدى استفادة عينة الدراسة من الخدمات المدعمة

م	الخدمات المدعمة	نعم		لا	
		عدد	%	عدد	%
١	البطاقة التموينية.	١٧٤	١٠٠	-	-
٢	منظومة الخبز.	١٧٤	١٠٠	-	-
٣	دعم الوقود.	٥٦	٣٢,١٨	١١٨	٦٧,٨٢
٤	التأمين الصحي.	١١٥	٦٦,٠٩	٥٩	٣٣,٩١
٥	دعم أنبوبة البوتاجاز.	١٥٠	٨٦,٢١	٢٤	١٣,٧٩
٦	دعم الموصلات والنقل العام.	٢٧	١٥,٥٢	١٤٧	٨٤,٤٨
٧	تعليم حكومي	١٥٧	٩٠,٢٣	١٧	٩,٧٧
٨	معاشات	١٦	٩,٢٠	١٥٨	٩٠,٨٠

يشير الجدول إلى مدى استفادة عينة الدراسة من الخدمات المتنوعة التي تدعمها الدولة ، حيث تبلغ نسبة المستفيدين من البطاقات التموينية ومنظومة الخبز (١٠٠%) لكل منهما، يلي ذلك من يستفيدون من التعليم الحكومي بنسبة (٩٠,٢٣%)، ثم دعم أنبوبة البوتاجاز بنسبة (٨٦,٢١%) ثم التأمين الصحي بنسبة (٦٦,٠٩%) ، ثم دعم الوقود بنسبة (٣٢,١٨%) ثم دعم الموصلات والنقل بنسبة (١٥,٥٢%)، وأخيرًا من هم يستفيدون من خدمات المعاشات بنسبة (٩,٢٠%) فقط، ويشير الجدول السابق إلى النتائج التالية :

- أن (٩٠,٨٠%) من عينة الدراسة لا تستفيد من خدمات المعاش، وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة من هم بالمعاش من عينة الدراسة لا تتعدى (٩,٢٠%) "جدول رقم (٤)" .
- أن نسبة (١٠٠%) من عينة الدراسة تستفيد من البطاقات التموينية ومنظومة الخبز، وقد يدل ذلك على أهمية تلك الخدمتين من خدمات وبرامج الدعم .
- يعد "دعم الموصلات ووسائل النقل" من أكثر الخدمات التي لا يستفيد منها عينة الدراسة حيث بلغت نسبة عدم الاستفادة (٨٤,٤٨%)، وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة من يعملون أعمال حرة (٣٩,٢٤%) ، ومن هم يعملون بالقطاع الخاص تبلغ نسبتهم (١٠,٧٦%) أي ما يعادل (٥٠%) من عينة الدراسة ، وفي الأغلب الأعم يتحملون تكاليف نقلهم إلى أعمالهم، كما أن القرية تعتمد في الأساس على السيارات الخاصة مدفوعة الاجر والميكروباص والتوك توك كوسائل أساسية للنقل خارج القرية، وليس بها أي وسيلة موصلات عامة.

جدول رقم (٦)

يوضح آراء عينة الدراسة حول كيفية تقديم الدعم "المبحوث يختار استجابة واحدة"

م	رأي عينة الدراسة حول كيفية تقديم الدعم	عدد	%
١	تقدم الدولة الدعم لكل الناس بالتساوي	٧	٤,٢٠
٢	توصيل الدعم للفقراء والمحتاجين.	٣٩	٢٢,٤١
٣	تلغي الدعم لأنه لا يعود على المواطن الغلبان.	٧	٤,٢٠
٤	تعمل إصلاحات في الدعم حتى يصل للمواطن الفقير.	١٢١	٦٩,٥٤
المجموع		١٧٤	%١٠٠

يرى (٦٩,٥٤%) من عينة الدراسة "ضرورة عمل إصلاحات في برامج الدعم المتبعة حتى تصل إلى المواطن"، يلي ذلك "توصيل الدعم للفقراء والمحتاجين" بنسبة (٢٢,٤١%)، ثم تتساوى نسبة من يرون " إلغاء الدعم لأنه لا يعود على المواطن " مع نسبة من يرون " تقديم الدولة للدعم لكل الناس بالتساوي" بنسبة (٤,٢٠%) لكل منهما.

وتؤكد تلك النتيجة على رغبة عينة الدراسة في عمل إصلاحات في برامج الدعم، وقد يكون مرجع تلك الرغبة الاجراءات التقشفية التي تقوم بها الدولة تجاه دعم السلع والخدمات، كما تشير إلى وعيهم وأدركهم بأن البرامج الحالية لا تقدم فوائد للمواطن، مما يتطلب عمل إصلاحات، ولعل ذلك يؤكد أهمية المضي في عمل تلك الإصلاحات طالما المجتمع مهيأ لها شريطة مراعاة مصالح الفقراء وعدم الجور عليها.

جدول رقم (٧)

يوضح وجهة نظر عينة الدراسة في اعتبار الدعم حق من الحقوق

م	اعتبار الدعم حق من الحقوق	عدد	%
١	الدعم من حقي.	١٣٩	٧٩,٨٩
٢	الدعم من حقي إلى حد ما.	٢٧	١٥,٥٢
٣	الدعم ليس من حقي.	٨	٤,٥٩
المجموع		١٧٤	١٠٠

يرى (٧٩,٨٩%) من عينة الدراسة أن الحصول على الدعم حق من الحقوق، بينما (١٥,٥٢%) يرون أنه حق إلى حد ما، بينما (٤,٥٩%) يرون أن الدعم ليس حق .

وتشير تلك النتيجة إلى ما يلي:

- أن غالبية عينة الدراسة يرون أن الدعم حق وليس هبة أو منحة تقدم من الدولة للمواطنين.
- كما أن فكرة إلغاء الدعم لن يتقبلها المجتمع بسهوله نظرًا لطغيان فكرة الحق على المنحة.
- مما يستلزم مزيد من الإجراءات عند تقليص الدعم أو إصلاحه حتى تتواجد فكرة القبول المجتمعي لها ومن ثم نجاح برامج الإصلاح.

جدول رقم (٨)

يوضح رؤية عينة الدراسة في توصيل الدعم للمستحقين فقط بعد عمل إصلاحات في الدعم.

م	توصيل الدعم للمستحقين فقط	عدد	%
١	نعم.	١٤١	٨١,٠٣
٢	إلى حد ما.	١٠	٥,٧٥
٣	لا.	٢٣	١٣,٢٢
المجموع.		١٧٤	١٠٠

يشير الجدول إلى رغبة عينة الدراسة في أجراء إصلاحات في نظام الدعم وتوصيله للمستحقين، حيث أكد (٨١,٠٣%) منهم على ذلك، بينما (١٣,٢٢%) من عينة الدراسة يرفضون عمل إصلاحات في برامج الدعم وأخيراً نسبة (٥,٧٥%) ترى ضرورة عمل إصلاحات إلى حد ما، وتشير تلك النتيجة إلى ما يلي:

- تؤكد على ما أشار إلية "جدول رقم(٦)" من نتائج مؤداها رغبة عينة الدراسة بنسبة (٦٩,٥٤%) في أجراء إصلاحات في برامج الدعم وتوصيلها للفقراء فقط.
- قد تشير نسبة من قالوا "إلى حد ما ولا " والتي تبلغ (١٨,٩٧%) إلى آ مران :
  - ضعف الثقة في إجراءات الإصلاح وتوصيل الدعم لمستحقيه.
  - رغبتهم في الإبقاء على المنظومة الراهنة والتي تسمح بوصول الدعم لأكبر قطاع ممكن.

جدول رقم (٩)

يوضح فوائد تقليل الدعم أو إصلاحه من وجهة نظر عينة الدراسة

فوائد برامج إصلاح الدعم	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
لما الدولة تقلل الدعم يتحسن التعليم والصحة .	١٦	٩,٢٠	٥٠	٢٨,٧٣	١٠٨	٦٢,٠٧	٢٥٦	٣,٣٧	١١
تقليل الدعم يقلل من اعتمادنا على الحكومة.	٨٦	٤٩,٤٣	٢٣	١٢,٢٢	٦٥	٣٧,٣٥	٣٦٩	٩,١٧	٤
تقليل الدعم يقلل استهلاكنا من السلع المدعمة.	١٠٨	٦٢,٠٧	١٦	٩,٢٠	٥٠	٢٨,٧٣	٤٠٦	١٠,١١	٢
ممكن تتغير فكرة الناس أن الدعم حق لهم.	٤٣	٢٤,٧١	١٦	٩,٢٠	١١٥	٦٦,٠٩	٢٧٦	٦,٨٦	٩
لما نقلل الدعم تتحسن نوعية السلع التي نستهلكها.	٧٢	٤١,٣٧	١٦	٩,٢٠	٨٦	٤٩,٤٣	٣٣٤	٨,٣٠	٦
لو فيه سلع مدعومة تفتكر سيقل الطلب عليها.	٥٧	٣٢,٧٦	٩	٥,١٧	١٠٨	٦٢,٠٧	٢٩٧	٧,٣٨	٨
تقليل الدعم يقلل من الفوارق بين الفقراء و الأغنياء.	٢٣	١٣,٢٢	٧	٤,٠٢	١٤٤	٨٢,٧٦	٢٢٧	٥,٦٤	١٠
ممكن يبقى فيه مشروعات اقتصادية كبيرة في البلد.	٨٦	٤٩,٤٣	١٨	١٠,٣٤	٧٠	٤٠,٢٣	٣٦٤	٩,٠٥	٥
لما الدولة تضع شروط لمستحق الدعم تتحقق العدالة.	١٣٠	٧٤,٧٢	٢٢	١٢,٦٤	٢٢	١٢,٦٤	٤٥٦	١١,٣٤	١
تقليل الدعم سيقلل المشاكل المالية التي تقابل الدولة.	٥٢	٢٩,٨٩	٢٨	١٦,٠٩	٩٤	٥٤,٠٢	٣٠٦	٧,٦١	٧
لما الدولة تقلل الدعم الرواتب تزيد.	١٠٨	٦٢,٠٧	٧	٤,٠٢	٥٩	٣٣,٩١	٣٩٧	٩,٨٧	٣
تقليل الدعم يساعد الدولة على تحدد الأولى بالدعم.	٦٣	٣٦,٢١	٣٤	١٩,٥٤	٧٧	٤٤,٢٥	٣٣٤	٨,٣٠	٦
المجموع							٤٠٢٢		

المتوسط الحسابي (٢٣,١١) المتوسط المرجح (١,٩٣) القوة النسبية (٦٤,٢١%)

يوضح الجدول السابق فوائد تقليل الدعم أو إصلاحه من وجهة نظر عينة الدراسة ، وجاءت آرائهم وفق الترتيب التالي" لما الدولة تضع شروط لمستحق الدعم تتحقق العدالة بين الناس" في الترتيب الاول بنسبة (١١,٣٤%)، ثم تقليل الدعم يقلل استهلاك المواطن من السلع المدعمة في الترتيب الثاني بنسبة (١٠,١١%) ثم في الترتيب الثالث" لما الدولة تقلل الدعم الرواتب تزيد" بنسبة (٩,٨٧%)، ثم جاءت فوائد اصلاح الدعم كما يلي على التوالي" تقليل الدعم يقلل من اعتماد المواطن على الحكومة في كل شيء ،ثم لما نقلل الدعم ممكن يبقى فيه مشروعات اقتصادية كبيرة في البلد، ثم تقلل الدعم يساعد الدولة على تحدد المستحق الأولى بالدعم وفي الترتيب نفسة تقلل الدعم يساعد الدولة على تحدد المستحق الأولى بالدعم ، تقليل الدعم سيقلل المشاكل المالية التي تقابل الدولة، ثم لو فيه سلع مدعومة سيقل الطلب عليها ، ثم ممكن تتغير فكرة الناس أن الدعم حق لهم ، ثم تقليل الدعم يقلل من الفوارق بين الفقراء و الأغنياء ، ثم تفتكر لما الدولة تقلل الدعم سيتحسن التعليم والصحة والخدمات الأخرى "وذلك بنسب (٩,١٧%،٩,٠٥%، ٨,٣٠%، ٨,٣٠% ، ٧,٦١ %،٧,٣٨%،٦,٨٦%،٥,٦٤% ، ٣,٣٧%).

ويتضح من النتيجة السابقة ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي لفوائد تقليل الدعم أو إصلاحه من وجهة نظر عينة الدراسة (٢٣,١١)، والمتوسط المرجح العام (١,٩٣)، بينما القوة النسبية فقدرت (٦٤,٢١%) بمستوى ضعيف، مما يشير إلى وعي المواطنين بأن تقليص أو اصلاح الدعم لا يعود عليهم بالفوائد المباشرة ولا يصب في مصلحتهم، مما يستلزم بذل مذيد من الجهد لتوعية المواطنين بفوائد اصلاح الدعم وايضًا تبني خطوات اجرائية لا تمس مصالحهم بشكل مباشر او تخفف من الاثار السلبية الناتجة عن تقليص الدعم عليهم.
- حصلت عبارة "لما الدولة تضع شروط لمستحق الدعم ده يحقق العدالة بين الناس" على الترتيب الاول من بين مزايا وفوائد اصلاح برامج الدعم، وتشير تلك النتيجة إلى رغبة عينة الدراسة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، وقد يكون ذلك تأكيدًا منهم على ان شمول الدعم لجميع المواطنين، قد لا يحقق العدالة الاجتماعية مما يفتح المجال لإصلاح برامج الدعم لتصب في صالح المستحقين له.
- تري عينة الدراسة ان اصلاح الدعم سيعطي الفرص للدولة لكي تحسن من دخول المواطنين، حيث حصلت عبارة "لما الدولة تقلل الدعم الرواتب تزيد" على الترتيب الثالث وهو ترتيب متقدم، مما يشير إلى امل عينة الدراسة في ان تنصب وفورات الدعم في رواتبهم لتحقيق مستوى معيشي مناسب، مما يتطلب سعي الدولة لتوفير الاليات المناسبة لتحقيق ذلك.
- وبالرغم من الموافقة المبدئية لعينة الدراسة على فكرة تقليص الدعم إلا انهم يؤكدون على احقيتهم له، وقد اتضح ذلك في حصول عبارة "ممكن تتغير فكرة الناس أن الدعم حق لهم" على الترتيب التاسع، مما يشير إلى رسوخ فكرة ان الدعم حق من حقوق المواطنين على الدولة، وتتفق تلك النتيجة مع ما جاء من نتائج بجدول رقم (٧) حيث أن (٧٩,٨٩%) من عينة الدراسة يرون ان الدعم حق لهم .
- لا ترى عينة الدراسة ان تقليل الدعم سوف يسهم في تقليل الفوارق بين الفقراء والاغنياء حيث حصلت عبارة "تقليل الدعم يقلل من الفوارق بين الفقراء والأغنياء" على الترتيب العاشر، مما يدحض الفكرة التي يروجها صندوق النقد الدولي، ويؤكد على ضرورة السعي وراء آليات أخرى لتقليل تلك الفوارق.

- لا تري عينة الدراسة اي علاقة بين تقليل الدعم وتحسين الخدمات الاجتماعية الاخرى مثل التعليم والصحة، حيث حصلت عبارة "لما الدولة تقلل الدعم يتحسن التعليم والصحة والخدمات الأخرى" على الترتيب الاخير، مما قد يؤكد على عدم الثقة في توجيه وفورات الدعم الي المواطنين في صورة خدمات اساسية كالتعليم والصحة والخدمات الاخرى.

٣- نتائج توضح متطلبات اصلاح برامج الدعم .

(أ) استهداف الفقراء المستحقين للدعم.

جدول رقم (١٠)

يوضح الطريقة التي يمكن أن تعتمدها الدولة لكي يصل الدعم للمواطن

الطريقة التي يمكن أن تعتمدها الدولة لكي يصل الدعم للمواطن	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	النسبة المرجحة
	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
كل الناس في المناطق الفقيرة والقرى يستحقوا الدعم.	١٥٠	٨٦,٢٠	١٢	٦,٨٩	١٢	٦,٨٩	٤٨٦	٢٧,٦٩
كبار القرية هم الذين يحددون من يستحق الدعم ويعدوا كشوف بأسمائهم ويسلموها للدولة	٣٢	١٨,٣٩	١٢	٦,٨٩	١٣٠	٧٤,٧١	٢٥٠	١٤,٢٥
دخل الأسرة هو المعيار الأساسي في تحديد المستحق للدعم .	١٦٣	٩٣,٦٨	٦	٣,٤٤	٥	٢,٨٧	٥٠٦	٢٨,٨٣
لازم الدولة تستخدم أكثر من طريقة لتحديد من يستحق الدعم.	١٦٩	٩٧,١٣	١	,٧٥	٤	٢,٢٩	٥١٣	٢٩,٢٣
المجموع							١٧٥٥	

المتوسط الحسابي (١٠,٠٩) المتوسط المرجح (٢,٥٢) القوة النسبية (٨٤,٠٥%)

أن الطريقة المثلى لتوصيل الدعم لمستحقيه هو أتباع الدولة لأكثر من طريقة في تحديد المستحق ،حيث حصلت على الترتيب الأول بنسبة مرجحة (٢٩,٢٣%) ، يلي ذلك اعتماد دخل الأسرة كمعيار أساسي في تحديد من المستحق بنسبة مرجحة تبلغ (٢٨,٨٣%)، ثم في الترتيب الثالث "كل الناس في المناطق الفقيرة والقرى يستحقوا الدعم" بنسبة مرجحة تبلغ (٢٧,٦٩%)، وأخيراً الاعتماد على "كبار القرية هم الذين يحددون من يستحق الدعم ويعدوا كشوف بأسمائهم ويسلموها للدولة" بنسبة مرجحة تبلغ (١٤,٢٥%)، ويتضح من النتيجة السابقة ما يلي :

- بلغ المتوسط الحسابي للطريقة التي يمكن أن تعتمدها الدولة لكي يصل الدعم للمواطن (١٠,٠٩)، والمتوسط المرجح العام (٢,٥٢)، بينما القوة النسبية فقدرت (٨٤,٠٥%) بمستوى جيد جدًا، مما يشير إلى أهمية الطريقة التي تتخذها الدولة لتحديد المستحقين للدعم.
- رغبة عينة الدراسة في استخدام الدولة أكثر من وسيلة أو معيار لتحديد الاستحقاق للدعم، حتى يمكن الوصول إلى الاستهداف الفعال للفئة المستحقة، وهذه الطريقة من الاستهداف هي الطريقة الحالية التي تتبعها الدولة.
- حظي الاستهداف الجغرافي على الترتيب الثالث من بين الطرق الأربعة للاستهداف رغم حصوله على نسبة موافقة تبلغ (٨٦,٢٠%)، مما يؤكد على رغبة عينة الدراسة في اعتماد الاستهداف الجغرافي كوسيلة فعالة للاستهداف.

- حظي الاستهداف المجتمعي على الترتيب الأخير من بين طرق الاستهداف، والذي يشير إلى اعتماد لجنة من كبار القرية هم الذين يحددون من يستحق الدعم، ويعدوا كشوف بأسمائهم ويسلموها للدولة، وقد يدل ذلك على ضعف الثقة في مؤسسات المجتمع المدني وكبار المسئولين، أو ظنهم في خضوع تلك الآلية للمحسوبية أو الوساطة، مما يجعل هناك أناس يستفيدون من الدعم وهم لا يستحقونه.

جدول رقم (١١)

يوضح الفئات المجتمعية التي يجب ان يصلها الدعم

الفئات المجتمعية المستحقة للدعم	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	النسبة المرجحة
	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
كبار السن.	٨٣	٤٧,٧٠	٥٥	٣١,٦١	٣٦	٢٠,٦٩	٣٩٥	١٥,٧٣
المعاقون.	١٣٩	٧٩,٨٩	-	-	٣٥	٢٠,١١	٤٥٢	١٨
الأطفال .	٧٦	٤٣,٦٨	٦٣	٣٦,٢١	٣٥	٢٠,١١	٣٨٩	١٥,٤٩
الأسر الفقيرة .	١٥٣	٨٧,٩٣	٢١	١٢,٠٧	-	-	٥٠١	١٩,٩٥
الأسر التي تعولها نساء.	١٢٧	٧٢,٩٩	٢٤	١٣,٧٩	٢٣	١٣,٢٢	٤٥٢	١٨
الناس كلها.	٥٢	٢٩,٨٩	٤٤	٢٥,٢٩	٧٨	٤٤,٨٢	٣٢٢	١٢,٨٢
المجموع							٢٥١١	

المتوسط الحسابي (١٤,٤٣) المتوسط المرجح (٢,٤٠) القوة النسبية (٨٠,١٧%)

يشير الجدول السابق إلى الفئات المجتمعية التي يجب أن يصلها الدعم وذلك وفق الترتيب التالي " الأسر الفقيرة بنسبة (١٩,٩٥%) ثم الأسر التي تعولها نساء والمعاقون بنسبة (١٨%) لكل منهما ، يلي ذلك كبار السن بنسبة (١٥,٧٣%) ثم في الترتيب الرابع وبنسبة (١٥,٤٩%) الأطفال ، وأخيراً الناس كلها بنسبة (١٢,٨٢%)، ويتضح من النتيجة السابقة ما يلي :

- بلغ المتوسط الحسابي للفئات المجتمعية التي يجب ان يصلها الدعم (١٤,٤٣)، والمتوسط المرجح العام (٢,٤٠)، بينما القوة النسبية فقدرت (٨٠,١٧%) بمستوى جيد جدًا، مما يشير إلى أهمية تحديد الفئات المستحقة للدعم.
- أن الأسر الفقيرة عموما حازت على الترتيب الأول ثم الأسر التي تعولها نساء ثم المعاقين، ويشير ذلك إلى أهمية توصيل الدعم للفقراء ومن هم في ظروف خاصة، مما يتطلب تحديد دقيق لمن هم الفقراء بأتباع أكثر من معيار .
- كما أن إطلاق الدعم لكل فئات المجتمع "الناس كلها" حظي على الترتيب الأخير ويدل ذلك على الوعي المجتمعي بضرورة توصيل الدعم لمستحقيه وأن أطلاقه لجميع فئات المجتمع غير مقبول شعبيًا، مما يدعم جهود الدولة في ترشيد وإصلاح الدعم، مع الاخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية للإصلاح .

(ب)انواع الدعم الملائمة من وجهة نظر عينة الدراسة.

جدول رقم (١٢)

يوضح أفضل طريقة لتقديم الدعم لمستحقيه "المبحوث يختار استجابة واحدة"

م	أفضل طريقة لتقديم الدعم لمستحقيه	عدد	%
١	دعم عيني.	٢١	١٢,٠٧
٢	دعم نقدي.	٥٦	٣٢,١٨
٣	الجمع بين الدعم العيني والنقدي.	٩٧	٥٥,٧٥
المجموع		١٧٤	١٠٠
١	دعم مرة واحدة في العمر.	صفر	صفر
٢	يقدم الدعم أكثر من مرة.	١٧٤	١٠٠
المجموع		١٧٤	١٠٠
١	يقدم الدعم لهدف مثل الزواج أو التعليم أو عملية جراحية	٦٣	٣٦,٢١
٢	يقدم الدعم لإشباع الاحتياجات جميعها	١١١	٦٣,٧٩
المجموع		١٧٤	١٠٠
١	الدولة تدعم أفراد معينة داخل الأسرة.	٤٤	٢٥,٢٩
٢	الدولة تدعم الأسرة كلها.	١٣٠	٧٤,٧٨
المجموع		١٧٤	١٠٠
١	الدولة تدعم الأطفال والمعاقين وكبار السن.	٧٧	٤٤,٢٥
٢	الدولة تدعم فئات المجتمع ككل.	٩٧	٥٥,٧٥
المجموع		١٧٤	١٠٠
١	يقدم الدعم بشكل مؤقت.	٣٥	٢٠,١١
٢	يقدم الدعم باستمرار.	١٣٩	٧٩,٨٩
المجموع		١٧٤	١٠٠
١	الحكومة هي المسئولة فقط عن تقديم الدعم.	٧٠	٤٠,٢٣
٢	أفضل أن يقدم الدعم من أكثر من جهة.	١٠٤	٥٩,٧٧
المجموع		١٧٤	١٠٠
١	أفضل تحديد حد استحقاق المواطن للدعم مرة واحدة في العمر.	١٤	٨,٠٥
٢	أفضل تحديد حد استحقاق الدعم على فترات متباعدة.	١٦٠	٩١,٩٥
المجموع		١٧٤	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أفضل طرق تقديم الدعم من وجهة نظر عينة الدراسة كما يلي :

- من حيث تقديم الدعم نقدي أم عيني أم نقدي وعيني: (٥٥,٧٥%) يرون أهمية تقديم الدعم نقدي وعيني معًا ،يلي ذلك تقديم دعم نقدي بنسبة (٣٢,١٨%)، بينما (١٢,٠٧%) يرون اهمية الدعم العيني، وتؤكد تلك النتيجة على رغبة عينة الدراسة الجمع بين الدعم النقدي والعيني، كما تؤكد تفوق الدعم النقدي على العيني، ويشير ذلك إلى وعي عينة الدراسة بمزايا الدعم النقدي، والتي أهمها حرية التصرف والاختيار بين السلع.
- (١٠٠%) من عينة الدراسة يرون أهمية تقديم الدعم أكثر من مرة وليس مرة واحدة في العمر، ولعل تلك النتيجة تتفق مع ما جاء من نتائج في الجدول رقم (٧) والذي يؤكد على رؤية عينة الدراسة للدعم على أنه حق لكل المواطنين.
- وعن الهدف من تقديم الدعم، ترى عينة الدراسة أنه يجب أن يقدم لإشباع احتياجات الناس المتنوعة وذلك بنسبة (٦٣,٧٩%) وليس بهدف وحيد مثل الزواج أو استكمال التعليم أو العلاج وإجراء العمليات الجراحية ....ألخ، وتشير تلك النتيجة إلى تمسك عينة الدراسة بفكرة الدعم غير المشروط والذي يمنح

للإنسان فرصة الاختيار والاستفادة المثلى منه، وذلك على حد وجهة نظرهم، كما يشير الجدول إلى أن نسبة (٣٦,٢١%) ليس لديها مانع من وجود دعم موجه للزواج أو التعليم أو أجراء العمليات الجراحية إذا تطلب الامر، وقد تشير تلك النتيجة إلى التوسع في نظم الدعم وأغراضه.

- أما عن فكرة تخصيص الدعم لفئة معينة أو للأسرة كلها، يرى (٧٤,٧٨%) من عينة الدراسة توجيه الدعم للأسرة ككل، بينما (٢٥,٢٩%) يرون توجيهه لأفراد بعينهم داخل الاسرة، مما يؤكد على أهمية الجمع بين نظم متعددة للدعم، دعم اسري وأخر فئوي يضمن ويكفل حياة مناسبة لأفراد المجتمع باختلاف وتنوع ظروفهم واوضاعهم المعيشية.
- وتأكيدًا على تلك النتيجة السابقة ترى عينة الدراسة بنسبة (٥٥,٧٥%) على أن أفضل طرق تقديم الدعم أن يقدم لفئات المجتمع ككل، بينما (٤٤,٢٥%) يرون أهمية تقديم الدعم للأطفال وكبار السن والمعاقين، وتؤكد تلك النتيجة على اهمية وجود برامج دعم نوعية تخصص لمن هم في ظروف عمرية وحياتية خاصة.
- يشير (٧٩,٨٩%) من عينة الدراسة إلى أنه يفضل تقديم الدعم بشكل مستمر، بينما (٢٠,١١%) فقط يرون تقديمه بشكل مؤقت، وتشير تلك النتيجة إلى أن عينة الدراسة تؤكد أحقيتهم في الدعم .
- وعن الجهة المسئولة عن تقديم الدعم، يرى (٥٩,٧٧%) ضرورة وجود أكثر من جهة لتقديم الدعم، بينما (٤٠,٢٣%) يرون أن الحكومة الجهة الوحيدة المسئولة عن تقديم الدعم .
- وقد تشير تلك النتيجة إلى ما يلي :

- رغبة عينة الدراسة في توسيع نطاق الجهات المسئولة عن تقديم الدعم للفقراء وعدم قصره في الحكومة أو الدولة فقط، بل يجب على جهات أخرى أن تشارك في تقديم الدعم، ويعد ذلك تخلي تدريجي لفكرة دولة الرعاية أو الدولة الأبوية ويتفق مع التوجهات الجديدة والفكر اللبرالي.
- أو قد تشير تلك النتيجة إلى افتقاد عينة الدراسة إلى مؤشرات الثقة والكفاءة والمسئولية والتي يجب أن تتوافر في الدولة حتى تقوم بواجباتها تجاه مواطنيها، فقد ترى عينة الدراسة ضعف الثقة في جهود الدولة وحدها في اعداد وتنفيذ منظومة الدعم الفعال، أو ترى أن جهود الدولة ومواردها وامكانياتها ومنظومة الدعم التي تتبعها ليست كافية لتلبية احتياجات المستفيدين، أو ترى أن الدولة عاجزة عن تحمل مسئولياتها تجاه الفقراء وحدها مما يتطلب تضافر الجهود والسماح لقطاعات اخرى في اشباع احتياجات المجتمع.

- إلا أنه لا يمكن تجاهل (٤٠,٢٣%) من عينة الدراسة يرون أن الحكومة هي المسئولة عن تقديم الدعم لمواطنيها، وقد يرجع ذلك لاعتبار ان الدعم حق من حقوقهم، لذا فالمسئول عن تقديمة الدولة بنفسها.
- وعن تحديد حق استحقاق الدعم، اشار (٩١,٩٥%) من عينة الدراسة ضرورة تحديده على فترات متعددة ، بينما (٨,٥٠%) يرون تحديد حد استحقاق الدعم مرة واحدة في العمر، وتؤكد تلك النتيجة على ارتفاع وعي عينة الدراسة بشأن أهمية تحديد حد الاستحقاق للدعم أكثر من مرة وعلى فترات، حيث يسمح ذلك بدخول وخروج للشرائح المجتمعية المختلفة كما يؤدي إلى توسيع نطاق تقديمة.
- ونستخلص مما سبق أن أفضل طرق تقديم الدعم هي تقديم الدعم العيني والنقدي معًا، وتقديمه أكثر من مرة، لإشباع الاحتياجات المتنوعة للأسرة كلها، وتقديمه لجميع فئات المجتمع وباستمرار ومن أكثر من جهة ، مع تحديد حد الاستحقاق على فترات متعددة.

جدول رقم (١٣)

يوضح الفترة الزمنية لتغيير الدولة المستحقين للدعم سواء بالحذف أو الاضافة. ن=١٦٠

م	الفترة الزمنية لتغيير المستحقين للدعم	عدد	%
١	كل سنة.	٩٣	٥٨,١٢
٢	كل خمس سنوات.	٧	٤,٣٨
٣	كل عشر سنوات.	٦٠	٣٧,٥٠
٤	كل عشر سنوات فأكثر	-	-
المجموع		١٦٠	%١٠٠

(٥٨,١٢%) من عينة الدراسة يرون الفترة الزمنية الملائمة لتغيير الدولة المستحقين للدعم كل سنة، ثم كل عشر سنوات بنسبة (٣٧,٥٠%) و أخيراً كل خمس سنوات بنسبة (٤,٣٨%)، وتشير تلك النتيجة إلى رغبة عينة الدراسة في مراجعة المستحقين للدعم سنوياً و أجراء عمليات الاضافة والحذف لضمان وصول الدعم لمستحقيه، وبالرغم من أهمية تلك الاجراء إلى أنه مكلف أداريًا وماليًا.

جدول رقم (١٤)

يوضح شكل الدعم العيني الذي تفضله عينة الدراسة.

الدعم العيني المفضل	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
أن تكون السلع المدعومة متاحة للجميع.	١٣٧	٧٨,٧٤	٧	٤,٠٢	٣٠	١٧,٢٤	٤٥٥	١٢,٥٨	٤
توفير السلع والخدمات للفقراء فقط بأسعار مخفضة.	١٥٤	٨٨,٥١	١٣	٧,٤٧	٧	٤,٠٢	٤٩٥	١٣,٦٨	٢
أنشاء قائمة متعددة الأسعار لكافة السلع والخدمات ويترك الحرية للمواطن أن يختار.	١٦٠	٩١,٩٥	١٤	٨,٠٥	-	-	٥٠٨	١٤,٠٤	١
التوسع في نظام السعرين بالنسبة للسلع الرئيسة مثل السكر والزيت والدقيق.	٨٧	٥٠	٦٠	٣٤,٤٨	٢٧	١٥,٥٢	٤٠٨	١١,٢٨	٨
يترك تحديد أسعار السلع وفقًا للعرض والطلب بعد ضمان الحد الأدنى للاستهلاك عن طريق البطاقة التموينية.	١٣٠	٧٤,٧٢	٢٢	١٢,٦٤	٢٢	١٢,٦٤	٤٥٦	١٢,٦٠	٣
إلغاء الدعم عن السلع غير الضرورية.	١٢٠	٦٨,٩٧	٣٣	١٨,٩٧	٢١	١٢,٠٦	٤٤٧	١٢,٣٥	٥
توزيع كوبونات ذات قيمة نقدية للحصول على سلع معينة عند نفس مستوى السوق.	١٢٠	٦٨,٩٧	٢٠	١١,٤٩	٣٤	١٩,٥٤	٤٣٤	١٢	٦
توزيع وجبات على الأطفال والأمهات بالمدارس.	١١٤	٦٥,٥٢	١٣	٧,٤٧	٤٧	٢٧,٠١	٤١٥	١١,٤٧	٧
المجموع							٣٦١٨	%١٠٠	

المتوسط الحسابي (٢٠,٧٩) المتوسط المرجح (٢,٦) القوة النسبية (٨٦,٦٤%)

يوضح الجدول السابق نوعية الدعم العيني الذي تفضله عينة الدراسة وجاءت آرائهم وفق الترتيب التالي" أنشاء قائمة متعددة الأسعار لكافة السلع والخدمات ويترك الحرية للمواطن أن يختار" في الترتيب الاول بنسبة (١٤,٠٤%) يلي ذلك في الترتيب الثاني" توفير السلع والخدمات المختلفة للفقراء فقط بأسعار مخفضة." بنسبة (١٣,٦٨%) ثم في الترتيب الثالث "يترك تحديد أسعار السلع وفقا للعرض والطلب بعد ضمان الحد الأدنى للاستهلاك عن طريق البطاقة التموينية " ثم " أن تكون السلع المدعومة متاحة للجميع" ثم "إلغاء الدعم عن السلع غير الضرورية" ثم في الترتيب السادس "توزيع كوبونات ذات قيمة نقدية للحصول على سلع معينة عند نفس مستوى السوق" ثم "توزيع وجبات على الاطفال والامهات وتلاميذ المدارس" ثم "التوسع في نظام السعرين بالنسبة للسلع الرئيسية مثل السكر والزيت والدقيق" بنسب (١٢,٦٠% ، ١٢,٥٨% ، ١٢,٣٥%، ١٢%، ١١,٤٧%، ١١,٢٨%) على التوالي، ويتضح من النتيجة السابقة ما يلي:

- تؤكد عينة الدراسة على تفضيلها للدعم العيني بمستوى جيد جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر(٢٠,٧٩)، والمتوسط المرجح العام (٢,٦)، بينما القوة النسبية للمؤشر فقدرت (٨٦,٦٤%) ، مما يؤكد على أهمية الدعم العيني الذي تتلاقاه عينة الدراسة.
- أشكال الدعم العيني المقبولة من عينة الدراسة جاء على رأسها أنشاء قائمة متعددة الاسعار لكافة السلع والخدمات مع ترك الحرية للمواطن أن يختار، وتوفير السلع والخدمات للفقراء بأسعار مخفضة، وأقل شكل من اشكال الدعم العيني قبولًا هو التوسع في نظام السعرين بالنسبة للسلع الرئيسة مثل السكر والزيت والدقيق .
- حظيت بعض بدائل الدعم العيني على مراتب متوسطة مثل "توزيع كوبونات للحصول على السلع عند مستوى السوق، وبديل توزيع وجبات على فئات معينة مثل الاطفال والامهات وتلاميذ المدارس" وذلك على الترتيبين السادس والسابع على التوالي، وقد يشير ذلك إلى أعادة النظر في مشروع توزيع الوجبات الجافة بوزارة التربية و التعليم على سبيل المثال.

جدول رقم (١٥)

يوضح السلع أو الخدمات التي ترى عينة الدراسة ضرورة إلغاء الدعم عليها.

م	السلعة أو الخدمة	نعم		لا	
		عدد	%	عدد	%
١	السجائر.	١٠٤	٥٩,٧٧	٧٠	٤٠,٢٣
٢	السيارات.	١١٨	٦٧,٨٢	٥٦	٣٢,١٨
٣	الأجهزة المنزلية.	٧٣	٤١,٩٥	١٠١	٥٨,٠٥
٤	الغاز الطبيعي.	٧٧	٤٤,٢٥	٩٧	٥٥,٧٥
٥	الخدمات الصحية	٧٠	٤٠,٢٣	١٠٤	٥٩,٧٧
٦	أنبوبة البوتاجاز.	٧٠	٤٠,٢٣	١٠٤	٥٩,٧٧
٧	الكهرباء.	٧٠	٤٠,٢٣	١٠٤	٥٩,٧٧
٨	المياه	٦٣	٣٦,٢١	١١١	٦٣,٧٩
٩	التعليم.	٧٠	٤٠,٢٣	١٠٤	٥٩,٧٧

(٦٣,٧٩%) من عينة الدراسة لا يفضلون الغاء الدعم عن المياه ، بينما (٥٩,٧٧%) لا يفضلون الغاء الدعم عن "انبوبة البوتاجاز والكهرباء والتعليم والصحة"، يلي ذلك الادوات والاجهزة المنزلية الكهربائية ثم الغاز الطبيعي ثم السجائر وأخيرًا السيارات" بنسب (٥٨,٠٥%، ٥٥,٧٥%، ٤٠,٢٣%، ٣٢,١٨%) على التوالي، كما أضاف اخرون رغبتهم في عدم الغاء الدعم عن الملابس والخبز والسكن والسلع التموينية والادوية ووسائل النقل والموصلات، ويدل ذلك على رغبة عينة الدراسة في عدم الغاء الدعم، وقد يرجع ذلك إلى رغبتهم واقتناعهم بأهمية مساندة الدولة لهم وبدون المساندة سيتعرضون للعديد من المشكلات والمخاطر.

جدول رقم (١٦)

يوضح أفضل نظام للدعم النقدي تفضله عينة الدراسة

الدعم النقدي المفضل	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
زيادة رواتب الموظفين.	١٢٥	٧١,٨٤	٣٥	٢٠,١١	١٤	٨,٠٥	٤٥٩	١٣,٧٢	٥
تقديم دعم نقدي مشروط للأسر الفقيرة مباشرة.	١٣٢	٧٥,٨٦	٢٠	١١,٤٩	٢٢	١٢,٦٤	٤٥٨	١٣,٦٩	٦
توفير فرص عمل وبرامج للتوظيف.	١٧٤	١٠٠	-	-	-	-	٥٢٢	١٥,٦٠	١
تخفيض الفائدة على قروض الإسكان.	١١٨	٦٧,٨٢	٢١	١٢,٠٧	٣٥	٢٠,١١	٤٣١	١٢,٨٨	٧
توفير مساكن منخفضة التكاليف للفقراء.	١٤٦	٨٣,٩١	٢٨	١٦,٠٩	-	-	٤٩٤	١٤,٧٦	٣
تخفيض قيمة الإيجارات وضبط الأسعار عليها.	١٦٠	٩١,٩٥	١٤	٨,٠٥	-	-	٥٠٨	١٥,١٨	٢
تقديم دعم نقدي غير مشروط للأسر الفقيرة .	١٣٩	٧٩,٨٩	٢٢	١٢,٦٤	١٣	٧,٤٧	٤٧٤	١٤,١٧	٤
المجموع							٣٣٤٦		

المتوسط الحسابي (١٩,٢٣) المتوسط المرجح (٢,٧٥) القوة النسبية (٩١,٥٧%)

يشير الجدول السابق إلى نوعية الدعم النقدي الذي تفضله عينة الدراسة وجاءت آرائهم وفق الترتيب التالي "توفير فرص عمل وبرامج للتوظيف" في الترتيب الاول بنسبة (١٥,٦٠%) ثم في الترتيب الثاني "تخفيض قيمة الإيجارات وضبط الأسعار عليها" بنسبة (١٥,١٨%)، ثم "توفير مساكن منخفضة التكاليف للفقراء" ثم "تقديم دعم نقدي غير مشروط للأسر الفقيرة"، ثم "زيادة رواتب الموظفين" ثم "تقديم دعم نقدي مشروط للأسر الفقيرة مباشرة" ثم في الترتيب السابع" تخفيض الفائدة على قروض الإسكان" بنسب "١٤,٧٦%، ١٤,١٧%،١٣,٧٢%، ١٣,٦٩% ، ١٢,٨٨%" على التوالي ، وتشير النتيجة التالية إلى ما يلي:

- تؤكد عينة الدراسة على تفضيلها للدعم النقدي بمستوى ممتاز، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر(١٩,٢٣)، والمتوسط المرجح العام (٢,٧٥)، بينما القوة النسبية فقدرت (٩١,٥٧%)، مما يشير إلى أهمية تبني الدولة للعديد من برامج الدعم النقدي التي يجب أن توجه للفقراء.
- أجماع عينة الدراسة على أهمية توفير فرص عمل وبرامج توظيف كأهم صور الدعم النقدي، ويدل ذلك على حرص عينة الدراسة على أن يعتمدون على أنفسهم من خلال العمل والكسب وليس انتظارًا للمنح النقدية المباشرة من الدولة، وتأكيدًا على تلك النتيجة حصول "تقديم دعم نقدي غير مشروط للأسر الفقيرة" على الترتيب الرابع، مما يؤكد تفضيل العينة للعمل والجد بدلاً من الحصول على المنح من الدولة والتي قد تكون مؤقتة أو مشروطة.
- حظي الدعم النقدي الموجة للإسكان على ترتيب متقدم بين صور الدعم النقدي، فقد جاءت عبارة تخفيض قيمة الايجارات وضبط اسعارها على الترتيب الثاني وتوفير مساكن منخفضة التكاليف للفقراء على الترتيب الثالث، مما يدل على تفاقم مشكلة السكن ورغبة عينة الدراسة في توجيه الدعم النقدي إلى قطاع الاسكان، حيث يرفع عن كاهل الفقراء قيمة الايجار والتي يستقطعها شهريًا من دخلة.
- وعن التفضيل بين الدعم النقدي المشروط أو غير المشروط، فجاء الاول في الترتيب السادس والثاني في الترتيب الرابع، مما يدل على تفضيل عينة الدراسة للدعم النقدي غير المشروط، وقد يرجع ذلك إلى رغبتهم في الحصول على الدعم دون قيد أو شرط.
- كما جاء "زيادة رواتب الموظفين" في الترتيب الخامس من بين انواع الدعم النقدي السبعة، وقد يرجع ذلك إلى شعور عينة الدراسة بأن زيادة الرواتب من الامور الصعبة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد.

جدول رقم (١٧)

يوضح القوة النسبية لنوعية الدعم الذي تفضله عينة الدراسة

م	نوعية الدعم	القوة النسبية	الترتيب
١	الدعم العيني	%٨٦,٦٤	٢
٢	الدعم النقدي	%٩١,٥٧	١

يشير الجدول إلى القوة النسبية لنوعية الدعم الذي تفضله عينة الدراسة، حيث جاء الدعم النقدي في الترتيب الاول بقوة نسبية (٩١,٥٧%) وبمستوى ممتاز، ثم الدعم العيني في الترتيب الثاني بقوة نسبية (٨٦,٦٤%) بمستوى جيد جدٍا ، وقد تشير تلك النتيجة إلى ما يلي:

- تفضيل عينة الدراسة للدعم النقدي قد يرجع للمزايا التي تميزه عن الدعم العيني من حيث كونه يتيح للمستفيدين حرية الاختيار ويصل إلى مستحقيه دون وسطاء مما يقضى على خطر تسرب الدعم لغير مستحقيه.
- والجدير بالذكر أن الدعم العيني حصل على قوة نسبية بمستوى جيد جدا حيث بلغت (٨٦,٦٤%)، مما يؤكد أهمية الدعم العيني من وجهة نظر عينة الدراسة.

٤-نتائج توضح المتطلبات الانتقالية التي يجب أن تقوم بها الدولة للتخفيف من الاثار السلبية لبرامج اصلاح الدعم في المجالات المختلفة.

وتشير تلك النتائج إلي المتطلبات الانتقالية في مجالات "السلع الغذائية والنقل والموصلات والكهرباء والطاقة والخدمات الائتمانية والتحويلات النقدية ومجال الخدمات التعليمية والصحية والاقتصاد وأخيرًا الدخول والاجور".

جدول رقم (١٨)

يوضح المتطلبات الانتقالية في مجال السلع الغذائية

المتطلبات الانتقالية في مجال السلع الغذائية	نعم		إلى حد ما		لا		الأوزان المرجحة	النسبة المرجحة	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
توزيع الأرز المدعم على الأسر الفقيرة.	١٦١	٩٢,٥٣	٦	٣,٤٥	٧	٤,٠٢	٥٠٢	١٧,٩٢	١
توزيع وجبات غذائية على الأسر الفقيرة.	٩٠	٥١,٧٢	٣٥	٢٠,١٢	٤٩	٢٨,١٦	٣٨٩	١٣,٨٨	٦
دعم المواد الغذائية لتعويض النتائج السلبية الناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود.	١٥٣	٨٧,٩٣	٢١	١٢,٠٧	-	-	٥٠١	١٧,٨٨	٢
توزيع كوبونات نقدية شهرية على الأطفال الفقراء للحصول على الوجبات الغذائية.	١١٨	٦٧,٨٢	٢٧	١٥,٥٢	٢٩	١٦,٦٦	٤٣٧	١٥,٦٠	٥
تطبيق ضريبة على السلع التي يستهلكها الأغنياء وتوجهها لصالح دعم الفقراء.	١٤٦	٨٣,٩١	٢٠	١١,٤٩	٨	٤,٦٠	٤٨٦	١٧,٣٤	٤
خصومات ضريبية لمستوردي السلع الغذائية لخفض أسعارها.	١٤٦	٨٣,٩١	٢١	١٢,٠٧	٧	٤,٠٢	٤٨٧	١٧,٣٨	٣
المجموع							٢٨٠٢		

المتوسط الحسابي (١٦,١) المتوسط المرجح (٢,٦٨) القوة النسبية (٨٩,٤٦%)

يشير الجدول إلى المتطلبات الانتقالية في مجال السلع الغذائية، والتي جاءت وفق الترتيب التالي، حيث حصلت عبارة " توزيع الأرز المدعم على الأسر الفقيرة "على الترتيب الاول بنسبة (١٧,٩٢%) ، ثم في الترتيب الثاني "دعم المواد الغذائية لتعويض النتائج السلبية الناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود" بنسبة (١٧,٨٨%) ثم في الترتيب الثالث" خصومات ضريبية لمستوردي السلع الغذائية لخفض أسعارها "بنسبة

(١٧,٣٨%) ثم "تطبيق ضريبة على السلع التي يستهلكها الأغنياء وتوجهها لصالح دعم الفقراء " ثم " توزيع كوبونات نقدية شهرية على الأطفال الفقراء للحصول على الوجبات الغذائية" ثم "توزيع وجبات غذائية على الأسر الفقيرة" بنسب (١٧,٣٤%،١٥,٦٠% ، ١٣,٨٨%) على التوالي، وتشير النتيجة السابقة إلى ما يلي:

- تؤكد عينة الدراسة على أهمية الاجراءات الانتقالية لبرامج اصلاح الدعم في مجال السلع الغذائية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر(١٦,١)، والمتوسط المرجح العام (٢,٦٨)، بينما القوة النسبية للمؤشر فقدرت(٨٩,٤٦%) بمستوى جيد جدًا، مما يشير إلى أهمية تبني الدولة لتلك الاجراءات الانتقالية.
- أن الارز المدعم من السلع الرئيسة التي يجب تقديمها للفقراء على اعتبار أنه وجبة أساسية عند الاسر الفقيرة، مما يتطلب ضرورة تقديمة وفق برنامج البطاقات التموينية.
- الربط بين اسعار الوقود وارتفاعها ودعم السلع الغذائية تعد من النتائج الملفتة للنظر وتشير إلى عدم اعتراض عينة الدراسة على ارتفاع اسعار الوقود مع ضرورة دعم السلع الغذائية التي سوف يرتفع ثمنها نتيجة رفع الدعم عن الوقود.
- بالرغم من أن توزيع كوبونات نقدية شهرية على الاسر الفقيرة للحصول على الوجبات الغذائية من اشهر الآليات المتبعة في التجارب العالمية ، إلا أنها جاءت في الترتيب الخامس ولكن بنسبة موافقة تبلغ (٦٧,٨٢%)، مما يشير إلى أهميتها في التعامل مع الاثار السلبية لإصلاح الدعم.
- توزيع وجبات غذائية على الاسر الفقيرة جاءت في الترتيب الاخير بنسبة موافقة (٥١,٧٢%)، مما يشير إلى ضعف ذلك الاجراء في التخفيف من حدة الآثار السلبية لإصلاح الدعم.

جدول رقم (١٩)

يوضح المتطلبات الانتقالية في مجال النقل والموصلات.

المتطلبات الانتقالية في مجال النقل والموصلات.	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
زيادة أعداد وسائل النقل الحكومية.	١٣٩	٧٩,٨٨	١٤	٨,٠٥	٢١	١٢,٠٧	٤٦٦	١٩,٠٤	٥
خفض قيمة تكاليف النقل للمناطق البعيدة.	١٥٣	٨٧,٩٣	٢١	١٢,٠٧	-	-	٥٠١	٢٠,٤٧	٢
تقديم تذاكر مخفضة يدفع تكلفتها القطاع الخاص والجمعيات الأهلية للفقراء.	١٣٩	٧٩,٨٩	٢٠	١١,٤٩	١٥	٨,٦٢	٤٧٢	١٩,٢٩	٤
إنشاء الطرق وتحسينها.	١٦٧	٩٥,٩٨	٧	٤,٠٢	-	-	٥١٥	٢١,٠٥	١
فرض ضريبة تصاعدية على سيارات الأغنياء لصالح دعم الخدمات للفقراء.	١٥٣	٨٧,٩٣	١٣	٧,٤٧	٨	٤,٦٠	٤٩٣	٢٠,١٥	٣
المجموع							٢٤٤٧		

المتوسط الحسابي (١٤,٦) المتوسط المرجح (٢,٨١) القوة النسبية (٩٣,٧٥%)

يشير الجدول السابق إلى المتطلبات الانتقالية في مجال النقل والموصلات، والتي جاءت وفق الترتيب التالي، حيث حصلت عبارة "إنشاء الطرق وتحسينها" على الترتيب الاول بنسبة (٢١,٠٥%) ثم في الترتيب الثاني"خفض قيمة تكاليف النقل للمناطق البعيدة" بنسبة (٢٠,٤٧%) ثم في الترتيب الثالث عبارة "فرض ضريبة تصاعدية على سيارات الأغنياء لصالح دعم الخدمات للفقراء" بنسبة (٢٠,١٥%)، ثم "تقديم تذاكر مخفضة يدفع تكلفتها القطاع الخاص والجمعيات الأهلية للفقراء" ثم "زيادة أعداد وسائل النقل الحكومية" بنسب (١٩,٢٩%، ١٩,٠٤%) على التوالي ، وتشير النتيجة السابقة إلى ما يلي:

- تؤكد عينة الدراسة على أهمية الاجراءات الانتقالية لبرامج اصلاح الدعم في مجال النقل والموصلات، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر(١٤,٦)، والمتوسط المرجح العام (٢,٨١)، بينما القوة النسبية للمؤشر فقدرت (٩٣,٧٥%) بمستوى ممتاز، مما يشير إلى أهمية تبني الدولة لتلك الاجراءات.
- أن اجراء "زيادة أعداد وسائل النقل الحكومية" حصلت على الترتيب الخامس والاخير من بين المتطلبات الانتقالية في مجال النقل والموصلات ، وقد يرجع ذلك للأسباب التالية :
  - أن اعتماد عينة الدراسة الرئيسي على سيارات السرفيس والتوتك والسيارات الأجرة ولا يوجد إي وسيلة نقل حكومية بالقرية.
  - أو قد يكون ضعف الثقة في وسائل النقل الحكومية.
- اللافت للنظر تفضيل عينة الدراسة اجراء "أنشاء الطرق وتحسينها" عن اجراء "فرض ضريبة تصاعدية على سيارات الاغنياء لصالح دعم الخدمات للفقراء" واجراء "تقديم تذاكر مخفضة يدفع تكلفتها القطاع الخاص والجمعيات الاهلية للفقراء" حيث حصل الاجراء الاول على الترتيب الاول بينما حصل الثاني على الترتيب الثالث والرابع على التوالي، من بين المتطلبات الانتقالية الخمسة وقد يدل ذلك على ضعف الثقة في الحكومة لفرض ضريبة على سيارات الاغنياء أو حتى توجيهها للفقراء، وأيضًا ضعف الثقة في القطاع الخاص او الجمعيات الاهلية في تقديم تذاكر مخفضة للفقراء.

جدول رقم (٢٠)

يوضح المتطلبات الانتقالية في مجال الكهرباء والطاقة.

المتطلبات الانتقالية في مجال الكهرباء و الطاقة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
استحداث ضريبة على استيراد وتسويق المنتجات البترولية لصالح الدعم.	١٢٦	٧٢,٤١	٣٤	١٩,٥٤	١٤	٨,٠٥	٤٦٠	١٣,٣٤	٣
ترشيد استهلاك الوقود من خلال رفع أسعاره.	١٦٠	٩١,٩٦	٧	٤,٠٢	٧	٤,٠٢	٥٠١	١٤,٥٣	١
تطبيق نظام كوبونات الغاز.	٤٢	٢٤,١٤	٣٢	١٨,٣٩	١٠٠	٥٧,٤٧	٢٩٠	٨,٤١	٨
التخلص من دعم الوقود تدريجيًا دون المساس بدعم وقود الطهي.	٧٧	٤٤,٢٥	٣٣	١٨,٩٧	٦٤	٣٦,٧٨	٣٦١	١٠,٤٧	٧
استخدام تعريفات متعددة الطبقات للكهرباء .	١٢٥	٧١,٨٤	٣٠	١٧,٢٤	١٩	١٠,٩٢	٤٥٤	١٣,١٧	٥
فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص في توصيل الكهرباء للريف.	١١٨	٦٧,٨٢	٢٨	١٦,٠٩	٢٨	١٦,٠٩	٤٣٨	١٢,٧٠	٦
دعم الكهرباء في فترات الصيف للفقراء.	١٣٢	٧٥,٨٦	٢١	١٢,٠٧	٢١	١٢,٠٧	٤٥٩	١٣,٣١	٤
توزيع مصابيح موفرة للطاقة على الأسر الفقيرة.	١٤٦	٨٣,٩١	١٩	١٠,٩٢	٩	٥,١٧	٤٨٥	١٤,٠٧	٢
المجموع							٣٤٤٨		

المتوسط الحسابي (١٩,٨٢) المتوسط المرجح (٢,٤٨) القوة النسبية (٨٢,٥٧%)

يشير الجدول السابق إلى المتطلبات الانتقالية في مجال الكهرباء والطاقة، والتي جاءت وفق الترتيب التالي، حيث حصلت عبارة "تطبيق نظام كوبونات الغاز" على الترتيب الأول بنسبة (١٤,٥٣%) ، ثم في الترتيب الثاني عبارة "توزيع مصابيح موفرة للطاقة على الأسر الفقيرة" بنسبة (١٤,٠٧%) ثم "استحداث ضريبة على استيراد وتسويق المنتجات البترولية لصالح الدعم" ثم "دعم الكهرباء في فترات الصيف للفقراء" ثم "استخدام تعريفات متعددة الطبقات للكهرباء" ثم " فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص في توصيل الكهرباء للريف" ثم "التخلص من دعم الوقود تدريجيًا دون المساس بدعم وقود الطهي" ثم "ترشيد استهلاك الوقود من خلال رفع أسعاره" بنسب (١٣,٣٤%،١٣,٣١%، ١٣,١٧%،١٢,٧٠%، ١٠,٤٧%، ٨,٤١%) على التوالي، وتشير تلك النتيجة إلى ما يلي:

- تؤكد عينة الدراسة على أهمية الاجراءات الانتقالية لبرامج اصلاح الدعم في مجال الكهرباء والطاقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر(١٩,٨٢)، والمتوسط المرجح العام (٢,٤٨)، بينما القوة النسبية للمؤشر (٨٢,٥٧%) بمستوى جيد جدًا، مما يشير إلى أهمية تبني الدولة لتلك الاجراءات الانتقالية.
- حصول أجراء " تطبيق نظام كوبونات الغاز" على الترتيب الاول من بين المتطلبات الثمانية في مجال الكهرباء والطاقة، يشير بجلاء إلى رغبة عينة الدراسة في تطبيق هذا الاجراء والذي يسمح بعدالة التوزيع والسيطرة على سوق المواد البترولية بكافة انواعها.
- كما أن حصول المتطلب الانتقالي "توزيع مصابيح موفرة للطاقة على الاسر الفقيرة" على الترتيب الثاني يشير إلى موافقة عينة الدراسة ورغبتها في ترشيد الاستهلاك وتماشيًا مع السياسة الراهنة للدولة.
- حصل المتطلب الانتقالي "استخدام تعريفات متعددة الطبقات للكهرباء" على الترتيب الخامس بنسبة موافقة بلغت (٧١,٨٤%) فقط ، بالرغم من أن هذا المتطلب من الناحية العملية سوف يوفر الدعم الكافي للكهرباء اذا ما طبق لصالح الفقراء وتوفير الكهرباء، كما أن هذا المتطلب تم تنفيذه في العديد من الدول مثل الفلبين وجنوب افريقيا وتايلاند، إلا أنه حين طبق في الهند واجه صعوبات وضغوط شعبية لإلغائه.
- حصل المتطلب الانتقالي "التخلص من دعم الوقود تدريجيا دون المساس بدعم وقود الطهي" على الترتيب السابع وبنسبة موافقة (٤٤,٢٥%) فقط، وتشير تلك النتيجة بجلاء إلى عدم رغبة عينة الدراسة في رفع الدعم عن الوقود ولو حتى تدريجيًا لما لذلك من اثار سلبية وخيمة على مستويات معيشة الفقراء.
- كما حظي متطلب "ترشيد استهلاك الوقود من خلال رفع اسعاره" على الترتيب الثامن والاخير ، وقد تشير تلك النتيجة إلى رفض عينة الدراسة مبدأ تقليص أو الغاء الدعم أو رفع الاسعار وخاصة على السلع الاساسية الضرورية .

جدول رقم (٢١)

يوضح المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات الائتمانية والتحويلات النقدية.

المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات الانتمانية والتحويلات النقدية.	نعم		إلى حد ما		لا		الأوزان المرجحة	النسبة المرجحة	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
تقديم دعم مالي لكبار السن والمعاقين .	١٥٣	٨٧,٩٣	٢١	١٢,٠٧	-	-	٥٠١	١٢,١٠	١
توزيع إعانات شهرية غير مشروطة للفقراء.	١٠٤	٥٩,٧٧	٤٩	٢٨,١٦	٢١	١٢,٠٧	٤٣١	١٠,٤١	٨
إنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية لتوفير التحويلات النقدية المشروطة المقدمة للفقراء.	١٣٩	٧٩,٨٩	١٤	٨,٠٤	٢١	١٢,٠٧	٤٦٦	١١,٢٦	٤
تحويلات نقدية للأسر الفقيرة مشروطة بالانتظام في المدارس أو إجراء الفحوصات الطبية.	١٤٦	٨٣,٩١	٢١	١٢,٠٧	٧	٤,٠٢	٤٨٧	١١,٧٦	٢
صرف تعويضات نقدية كل أربع شهور للفقراء المتضررين من رفع الدعم.	١١٨	٦٧,٨٢	٢٨	١٦,٠٩	٢٨	١٦,٠٩	٤٣٨	١٠,٥٨	٧
تسديد مدفوعات نقدية مستحقة على الفقراء.	١١٨	٦٧,٨٢	٤٢	٢٤,١٤	١٤	٨,٠٤	٤٥٢	١٠,٩٢	٦
توفير القروض لصالح المشروعات الصغيرة التي يقيمها الفقراء منخفضة الفائدة.	١٣٢	٧٥,٨٦	٣٥	٢٠,١٢	٧	٤,٠٢	٤٧٣	١١,٤٣	٣
السماح بالدفع بدون فوائد .	١٢٧	٧٢,٩٩	٣٣	١٨,٩٧	١٤	٨,٠٤	٤٦١	١١,١٣	٥
التنازل عن الرسوم مقابل الحصول على خدمات اجتماعية ."توفير الخدمة دون مقابل"	١١١	٦٣,٧٩	٣٥	٢٠,١٢	٢٨	١٦,٠٩	٤٣١	١٠,٤١	٨
المجموع							٤١٤٠		

المتوسط الحسابي (٢٣,٧٩) المتوسط المرجح (٢,٦٤) القوة النسبية (٨٨,١٢%)

يشير الجدول السابق إلى المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات الائتمانية والتحويلات النقدية، والتي جاءت وفق الترتيب التالي، حيث جاءت في الترتيب الاول "تقديم دعم مالي لكبار السن والمعاقين" بنسبة (١٢,١٠%) ، ثم في الترتيب الثاني "تحويلات نقدية للأسر الفقيرة مشروطة بالانتظام في المدارس أو إجراء الفحوصات الطبية " بنسبة (١١,٧٦%) ثم "توفير القروض لصالح المشروعات الصغيرة التي يقيمها الفقراء منخفضة الفائدة" ثم "إنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية لتوفير التحويلات النقدية المشروطة المقدمة للفقراء" ثم "السماح بالدفع بدون فوائد" ثم "تسديد مدفوعات نقدية مستحقة على الفقراء" ثم "صرف تعويضات نقدية كل أربع شهور للفقراء المتضررين من رفع الدعم" ثم "التنازل عن الرسوم مقابل الحصول على خدمات اجتماعية إي توفير الخدمة دون مقابل" وفي الترتيب نفسة "توزيع إعانات شهرية غير مشروطة للفقراء" وذلك بنسب على التوالي (١١,٤٣%، ٢٦, ١١%، ١١,١٣% ، ١٠,٩٢% ، ١٠,٥٨% ، ١٠,٤١%، ١٠,٤١%)، وتشير تلك النتيجة إلى ما يلي:

- تؤكد عينة الدراسة على أهمية الاجراءات الانتقالية لبرامج اصلاح الدعم في مجال الخدمات الائتمانية والتحويلات النقدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر(٢٣,٧٩)، والمتوسط المرجح العام (٢,٦٤)، بينما القوة النسبية للمؤشر فقدرت (٨٨,١٢%) بمستوى جيد جدا، مما يشير إلى أهمية تبني الدولة لتلك الاجراءات الانتقالية.
- أن حصول المتطلب الانتقالي "تقديم دعم مالي لكبار السن والمعاقين" على الترتيب الاول يشير بجلاء إلى طبيعة المجتمع المصري في احترام كبار السن والعطف على المعاقين ومن هم في ظروف خاصة يحتاجون إلى رعاية و عناية، ويتفق ذلك مع التراحم والتماسك والثقافة المجتمعية للبيئات الريفية على وجه الخصوص.
- (٨٣,٩١%) من عينة الدراسة يوافقون على التحويلات النقدية المشروطة ،حيث حصلت على الترتيب الثاني من بين المتطلبات الانتقالية، وتشير تلك النتيجة إلى رغبة عينة الدراسة في تقديم تحويلات نقدية ولكن ذات ابعاد اجتماعية ونفسية وصحية وليست نقدية فحسب، بحيث يتم الارتقاء بنوعية الحياة للفقراء.
- واللافت للنظر أن المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات الائتمانية والتحويلات النقدية المرتبطة بتعزيز قدرة الفقراء أنفسهم على الانتاج والعمل ،حظيت المراتب الاولي في الترتيب مثل التحويلات النقدية المشروطة للأسر الفقيرة على الترتيب الثاني، توفير القروض لصالح المشروعات الصغيرة التي يقيمها الفقراء منخفضة الفائدة على الترتيب الثالث، وإنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية لتوفير التحويلات النقدية المشروطة المقدمة للفقراء على الترتيب الرابع والسماح بالدفع بدون فوائد على الترتيب الخامس، بينما المتطلبات الانتقالية التي ترى في الفقير الضعف والتخاذل وعدم القدرة على اشباع الاحتياجات وانه عبء على المجتمع ، جاءت جميعها في المراتب الاخيرة مثل متطلب تسديد مدفوعات نقدية مستحقة على الفقراء في الترتيب السادس، وصرف تعويضات نقدية كل أربع شهور للفقراء المتضررين من رفع الدعم في الترتيب السابع ، وتوزيع إعانات شهرية غير مشروطة للفقراء، والتنازل عن الرسوم مقابل الحصول على الخدمات الاجتماعية في الترتيب الثامن لكل منهما، وقد تشير تلك النتيجة إلى :
  - رغبة عينة الدراسة في تحمل تبعات برامج اصلاح الدعم.

- اختيارهم للمتطلبات الانتقالية التي يتشارك فيها المواطن مع الدولة في تحمل المسئولية مثل " الاعانات النقدية المشروطة، مع وقوع المتطلبات الانتقالية التي تمثل عبء على الدولة مثل " صرف التعويضات والاعانات النقدية غير المشروطة " في مراتب متأخرة .

جدول رقم (٢٢)

يوضح المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات التعليمية والصحية.

المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات التعليمية والصحية.	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
إلغاء رسوم المدارس الحكومية قبل الجامعية.	٩١	٥٢,٣٠	٣٥	٢٠,١١	٤٨	٢٧,٥٩	٣٩١	١٢,٠١	٥
صيانة دورية للمدارس والمستشفيات باستخدام ما تم توفيره من ميزانيات الدعم.	١٥٣	٨٧,٩٣	١٤	٨,٠٥	٧	٤,٠٢	٤٩٤	١٥,١٨	٣
تخصيص جزء من أموال تقليص الدعم لتعليم الأطفال الأيتام الفقراء ورعاية النساء الأرامل.	١٥٣	٨٧,٩٣	١٢	٦,٩٠	٩	٥,١٧	٤٩٢	١٥,١١	٤
زيادة الإنفاق على التعليم والصحة في المناطق الفقيرة.	١٤٦	٨٣,٩١	٢٨	١٦,٠٩	-	-	٤٩٤	١٥,١٨	٣
دعم تعليمي لأطفال الموظفين.	٧٠	٤٠,٢٣	٤٩	٢٨,١٦	٥٥	٣١,٦١	٣٦٣	١١,١٥	٦
إقامة برامج للتشغيل بالمدارس.	١٦٦	٩٥,٤٠	-	-	٨	٤,٦٠	٥٠٦	١٥,٥٥	٢
تدعيم التأمين الصحي لطلاب المدارس ومن هم في ظروف صعبة.	١٦٧	٩٥,٩٨	٧	٤,٠٢	-	-	٥١٥	١٥,٨٢	١
المجموع							٣٢٥٥		

المتوسط الحسابي (١٨,٧١) المتوسط المرجح (٢,٦٧) القوة النسبية (٨٩,١%)

يشير الجدول السابق إلى المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات التعليمية والصحية والتي جاءت وفق الترتيب التالي، حيث حصلت عبارة "تدعيم التأمين الصحي لطلاب المدارس ومن هم في ظروف صعبة" على الترتيب الاول بنسبة (١٥,٨٢%) ثم في الترتيب الثاني عبارة "إقامة برامج للتشغيل بالمدارس" بنسبة (١٥,٥٥%)، ثم عبارة "زيادة الإنفاق على التعليم والصحة في المناطق الفقيرة" وعبارة "صيانة دورية للمدارس والمستشفيات باستخدام ما تم توفيره من ميزانيات الدعم" في الترتيب الثالث، بنسبة (١٥,١٨%) لكل منهما، ثم "تخصيص جزء من أموال تقليص الدعم لتعليم الأطفال الأيتام الفقراء ورعاية النساء الأرامل" ثم "إلغاء رسوم المدارس الحكومية قبل الجامعية" ثم "دعم تعليمي لأطفال الموظفين" بنسب (١٥,١١% ، ١٢,٠١% ، ١١,١٥%) على التوالي ، ويتضح من تلك النتيجة الاتي :

- تؤكد عينة الدراسة على أهمية الاجراءات الانتقالية لبرامج اصلاح الدعم في مجال الخدمات التعليمية والصحية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر(١٨,٧١)، والمتوسط المرجح العام (٢,٦٧) ، بينما القوة النسبية للمؤشر فقدرت (٨٩,١%) بمستوى جيد جدًا ، مما يشير إلى أهمية تبني الدولة لتلك الاجراءات الانتقالية.
- حصول المتطلب الانتقالي"تدعيم التأمين الصحي لطلاب المدارس ومن هم في ظروف صعبة" على الترتيب الاول، يشير إلى أهمية ذلك المتطلب عند عينة الدراسة، حيث تعد الصحة أغلى ما يملكه الانسان .
- كما أن حصول متطلب "إقامة برامج للتشغيل بالمدارس" على الترتيب الثاني يشير إلى رغبة عينة الدراسة في تعليم ابنائها وتزويدهم بمهنة أو حرفة تعود بالنفع على الاسرة ومن ثم ترفع من مستوى دخولهم على المدى المتوسط.

- واللافت للنظر أن متطلب "إلغاء رسوم المدارس قبل الجامعية وخاصة التي تديرها الدولة" حصل على الترتيب الخامس وقبل الاخير، وقد يشير ذلك إلى أن فكرة حصول الفرد على الخدمة دون مقابل فكرة غير مقبولة من وجهة نظرهم، وتتفق تلك النتيجة مع ما جاء من نتائج في جدول رقم (٢١) ، حيث حصل متطلب "توفير الخدمة دون مقابل" على الترتيب الثامن والاخير من بين المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات الائتمانية والنقدية للفقراء.
- حصل متطلب "صيانة المدارس والمستشفيات" ومتطلب "زيادة الانفاق على التعليم والصحة" على الترتيب الثالث والثالث مكرر، وهو ترتيب متوسط ، وقد يشير ذلك إلى انهما يعدا متطلبان رئيسان حيث حصلا على نسبة موافقة تبلغ (٨٧,٩٣%، ٨٣,٩١%) على التوالي، كما تشير النتيجة إلى أن تحسين الخدمة من وجهة نظر عينة الدراسة أهم من إعفائهم من الرسوم مقابل الخدمة ، كما قد تشير النتيجة إلي أن الخدمات التعليمية والصحية المقدمة ليست في المستوى المرضي لهم.

جدول رقم (٢٣)

يوضح المتطلبات الانتقالية في مجال الدخل والأجور.

المتطلبات الانتقالية في مجال الدخل والأجور.	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
زيادة الحد الأدنى للأجور .	١٥٣	٨٧,٩٣	١٤	٨,٠٥	٧	٤,٠٢	٤٩٤	١٧,٤٥	٣
توفير وظائف مؤقتة للشباب والنساء الفقراء.	١٦٨	٩٦,٥٥	٦	٣,٤٥	-	-	٥١٦	١٨,٢٣	١
أنشاء مراكز للتدريب المهني.	١٦٠	٩١,٥٩	٩	٥,١٧	٥	٢,٨٧	٥٠٣	١٧,٧٧	٢
توفير وظائف في الأجل القصير وخاصة لصغار المقاولين العاملين في الأعمال المهنية المؤقتة.	٩١	٥٢,٣٠	٥٦	٣٢,١٨	٢٧	٥,٥٢	٤١٢	١٤,٥٥	٤
مواجهة مشكلة البطالة .	١٦٢	٩٣,١٠	٥	٢,٨٧	٧	٤,٠٢	٥٠٣	١٧,٧٧	٢
عمل حسابات بنكية للفقراء وتحويل وافورات الدعم عليها.	٩٧	٥٥,٧٥	٣٥	٢٠,١٢	٤٢	,١٣ ٢٤	٤٠٣	١٤,٢٣	٥
المجموع							٢٨٣١		

المتوسط الحسابي (١٦,٢٧) المتوسط المرجح (٢,٧١) القوة النسبية (٩٠,٤%)

يشير الجدول السابق إلى المتطلبات الانتقالية في مجال الدخل والأجور والتي جاءت وفق الترتيب التالي، حيث حصل متطلب "توفير وظائف مؤقتة للشباب والنساء الفقراء" على الترتيب الاول بنسبة (١٨,٢٣%)، وفي الترتيب الثاني متطلبان "مواجهة مشكلة البطالة" و"أنشاء مراكز للتدريب المهني " بنسبة (١٧,٧٧%) لكل منهما، ثم "زيادة الحد الأدنى للأجور" ثم "توفير وظائف في الأجل القصير وخاصة لصغار المقاولين العاملين في الأعمال المهنية المؤقتة" ثم "عمل حسابات بنكية للفقراء وتحويل وفورات الدعم عليها" بنسب (١٧,٤٥%، ١٤,٥٥ %، ١٤,٢٣%) على التوالي.

وتشير نتائج الجدول إلى الاتي :

- تؤكد عينة الدراسة على أهمية الاجراءات الانتقالية لبرامج اصلاح الدعم في مجال الدخل والاجور، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر(١٦,٢٧)، والمتوسط المرجح العام (٢,٧١) ، بينما القوة النسبية للمؤشر فقدرت (٩٠,٤%) بمستوى ممتاز، مما يشير إلى أهمية تبني الدولة لتلك الاجراءات الانتقالية.
- أن توفير الوظائف للشباب والنساء حتى أن كانت مؤقته يعد متطلب انتقالي رئيسي حيث وقع في الترتيب الاول، بينما "زيادة الحد الادنى للأجور" جاء في الترتيب الثالث، وقد يرجع ذلك إلى ضعف

الثقة في قيام الدولة بزيادة الاجور ، أو ان زيادة الحد الادنى للأجور لن يؤمن لهم حياة مستقرة في ظل الارتفاع المفرط في الاسعار والازمات الاقتصادية العالمية.

- رغم أن المتطلب الانتقالي "عمل حسابات بنكية للفقراء وتحويل وفورات الدعم عليها" من ضمن الاجراءات الانتقالية التي اتخذتها بعض الدول اثناء برامج اصلاح الدعم، إلا أنه حصل على الترتيب الخامس والاخير، وقد يرجع ذلك إلى احتياج تنفيذ هذا المتطلب امكانات كبيرة من الدولة، أو عدم ثقة المبحوثين في قيام الدولة بهذا الاجراء كأن اشار احدهما قائلاً "معقولة الدولة تعمل كدة دا خيال".

جدول رقم (٢٤)

يوضح المتطلبات الانتقالية في مجال الاقتصاد.

المتطلبات الانتقالية في مجال الاقتصاد.	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
تحرير الأسعار الداخلية وفق الأسواق العالمية.	٩٥	٥٤,٦٠	٤٧	٢٧,٠١	٣٢	١٨,٣٩	٤١١	١١,٣١	٤
فرض ضريبة لتعويض خسائر رفع الدعم على بعض فئات المجتمع.	١١١	٦٣,٧٩	١٤	٨,٠٥	٤٩	٢٨,١٦	٤١٠	١١,٢٨	٥
تقليل التدخل الحكومي في الأسعار أو تسعير المنتجات.	٥٦	٣٢,١٨	٤٩	٢٨,١٦	٦٩	٣٩,٦٦	٣٣٥	٩,٢٢	٩
تعزيز المراكز المالية للشركات المملوكة للدولة.	١١١	٦٣,٧٩	٤٢	٢٤,١٤	٢١	١٢,٠٧	٤٣٨	١٢,٠٥	٢
الرقابة على أسعار السلع والخدمات.	١٦٧	٩٥,٩٨	٧	٤,٠٢	-	-	٥١٥	١٤,١٧	١
رفع الضرائب على السيارات الخاصة .	٨٠	٤٥,٩٨	٤٧	٢٧,٠١	٤٧	٢٧,٠١	٣٨١	١٠,٤٨	٦
رفع قيمة بنزين ٩٢,٩٥.	٦٧	٣٨,٥١	٤٧	٢٧,٠١	٦٠	٣٤,٤٨	٣٥٥	٩,٧٧	٨
فرض ضرائب على الرحلات السياحية للخارج.	١١٨	٦٧,٨٢	٢٢	١٢,٦٤	٣٤	١٩,٥٤	٤٣٢	١١,٨٩	٣
رفع قيمة الضرائب التي تدفع في المطار على المسافرين.	٧٠	٤٠,٢٣	٤٣	٢٤,٧١	٦١	٥٣,٠٦	٣٥٧	٩,٨٢	٧
المجموع							٣٦٣٤		

المتوسط الحسابي (٢٠,٨٨) المتوسط المرجح (٢,٣٢) القوة النسبية (٧٧,٣٥%)

يشير الجدول السابق إلى المتطلبات الانتقالية في مجال الاقتصاد، والتي جاءت وفق الترتيب التالي، حيث حصلت عبارة "الرقابة على أسعار السلع والخدمات" على الترتيب الاول بنسبة (١٤,١٧%) ، ثم في الترتيب الثاني عبارة "تعزيز المراكز المالية للشركات المملوكة للدولة" بنسبة (١٢,٠٥%) ثم عبارات" فرض ضرائب على الرحلات السياحية للخارج، تحرير الأسعار الداخلية وفق الأسواق العالمية، فرض ضريبة لتعويض خسائر رفع الدعم على بعض فئات المجتمع، رفع الضرائب على السيارات الخاصة، رفع قيمة الضرائب التي تدفع في المطار على المسافرين ، رفع قيمة بنزين(٩٢,٩٥)، تقليل التدخل الحكومي في الأسعار أو تسعير المنتجات " وذلك وفق النسب التالية على التوالي(١١,٨٩%،١١,٣١%،١١,٢٨%،١٠,٤٨%، ٩,٨٢%،٩,٧٧%،٩,٢٢%) ، ويتضح من النتيجة السابقة ما يلي:

- تؤكد عينة الدراسة على أهمية الاجراءات الانتقالية لبرامج اصلاح الدعم في مجال الاقتصاد، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر(٢٠,٨٨)، والمتوسط المرجح العام (٢,٣٢)، بينما القوة النسبية للمؤشر فقدرت (٧٧,٣٥%) بمستوى جيد، مما يشير إلى عدم وعي عينة الدراسة بأهمية تبني الدولة لتلك الاجراءات الانتقالية أو عدم احساسهم بالمردود المباشر على تحسين احوالهم المعيشية.

- أن الرقابة على اسعار السلع والخدمات والتي جاءت في الترتيب الاول بنسبة موافقة تبلغ (٩٥,٩٨%) تشير بجلاء إلى أهمية تدعيم الاجهزة الرقابية ومحاربة الفساد، حيث ترى عينة الدراسة أن الرقابة على الاسعار مطلب رئيسي خلال الفترات الانتقالية في برامج اصلاح الدعم حتى يشعر الفقراء بأهمية الجهود المبذولة والتضحية التي يقدموها.
- كما حظي متطلب "تعزيز المراكز المالية للدولة" على الترتيب الثاني، مما يشير إلى أهمية هذا المطلب ونظرة عينة الدراسة إلى الشركات الحكومية على انها تمثل ركيزة اساسية للاقتصاد الوطني.
- تؤكد عينة الدراسة دعمها لجهود الدولة في اصلاح برامج الدعم حيث لا يزال مفهوم الدولة الابوية مسيطر، ويتضح ذلك في حصول متطلب "الرقابة على الاسعار" في الترتيب الاول، ومتطلب "تعزيز المراكز المالية للشركات المملوكة للدولة" على الترتيب الثاني ، في حين حصول متطلب "تقليل التدخل الحكومي في الاسعار أو تسعير المنتجات" على الترتيب التاسع بنسبة قبول لا تتعدى (٣٢,١٨ %) ، وتشير تلك النتيجة إلى أن عينة الدراسة تعول على دور الدولة في تنظيم حركة الاقتصاد، بما يساعد على خلق اقتصاد قوي يساند جهود الاصلاح ، وقد يدل ذلك على التعارض الواضح بين رؤية الدولة التي تسعى إلى رفع يدها عن كافة المجالات تدريجيًا أو نهائيًا، وبين رؤية المواطن المصري لدور الدولة الحيوي والرئيسي في كافة المجالات.
- وعن الجهود التي تراها عينة الدراسة لتوفير موارد مالية لدعم برامج الدعم ، فكانت "فرض ضرائب على الرحلات السياحية للخارج" في الترتيب الثالث بنسبة موافقة (٦٧,٨٢%) ، ثم "تحرير الاسعار الداخلية وفق الاسواق العالمية" بنسبة موافقة (٥٤,٦٠%) ، ثم "فرض ضريبة لتعويض خسائر رفع الدعم على بعض فئات المجتمع " في الترتيب الخامس بنسبة موافقة (٦٣,٧٩%)،"رفع الضرائب على السيارات الخاصة "في الترتيب السادس بنسبة موافقة (٤٥,٩٨%)" وجميعها تنصب على فرض الضرائب للحصول على التمويل اللازم لدعم برامج الاصلاح، أما عن أقل الاجراءات فكانت "رفع قيمة بنزين(٩٥ و٩٢)، ورفع قيمة الضرائب التي تدفع في المطار على المسافرين" وقد يرجع ذلك لرؤية عينة الدراسة للآثار السلبية المتمثلة في ارتفاع الاسعار نتيجة لرفع قيمة بنزين(٩٢,٩٥)على الاسر المصرية وخاصة الفقيرة فيها.

جدول رقم (٢٥)

يوضح القوة النسبية للإجراءات الانتقالية في المجالات المتعددة لإصلاح الدعم

م	مجالات اصلاح الدعم	القوة النسبية	الترتيب
١	مجال السلع الغذائية.	%٨٩,٤٦	٣
٢	مجال النقل والمواصلات.	%٩٣,٧٥	١
٣	مجال الكهرباء والطاقة.	%٨٢,٥٧	٦
٤	مجال الخدمات الانتمانية والتحويلات النقدية للفقراء.	%٨٨,١٢	٥
٥	مجال الخدمات التعليمية والصحية.	%٨٩,١	٤
٦	مجال الدخل والاجور.	%٩٠,٤	٢
٧	مجال الاقتصاد.	%٧٧,٣٥	٧

يشير الجدول السابق إلى القوة النسبية للإجراءات الانتقالية في المجالات المتعددة لإصلاح الدعم، حيث جاء ترتيب المجالات وفق الترتيب التالي "مجال النقل والمواصلات بقوة نسبية تبلغ (٩٣,٧٥%) بمستوى ممتاز، ثم في الترتيب الثاني مجال الدخل والاجور بقوة نسبية تبلغ (٩٠,٤%) بمستوى ممتاز، ثم

في الترتيب الثالث مجال السلع الغذائية بقوة نسبية تبلغ (٨٩,٤٦%) وبمستوى جيد جدًا، ثم في الترتيب الرابع مجال الخدمات التعليمية والصحية بقوة نسبية تبلغ(٨٩,١%) وبمستوى جيد جدًا، ثم في الترتيب الخامس بقوة نسبية تبلغ (٨٨,١٢%) مجال الخدمات الائتمانية والتحويلات النقدية للفقراء بمستوى جيد جدًا، ثم مجال الكهرباء والطاقة بمستوى جيد جدًا وبقوة نسبية تبلغ (٨٢,٥٧%) واخيرًا مجال الاقتصاد بقوة نسبية قدرها (٧٧,٣٥%) وبمستوى جيد"، وتشير تلك النتيجة إلى ما يلي:

- حصول مجالات اصلاح الدعم على قوى نسبية تتراوح ما بين جيد جدًا وممتاز ، مما يشير إلى أهمية المتطلبات الانتقالية التي يجب مراعاتها عند اصلاح الدعم في كل مجال على حدا.
- اما عن أكثر المجالات الحياتية التي تتطلب اتخاذ مذيد من الاجراءات الانتقالية اثناء فترات اصلاح الدعم فكانت "النقل والموصلات ثم الدخل والاجور ثم السلع الغذائية " يلي ذلك في الاهمية "التعليم والصحة ثم الخدمات الائتمانية والنقدية ثم الكهرباء والطاقة ثم الاقتصاد".
- أن أقل المجالات حصول على القوة النسبية وبلغت (٧٧,٣٥%) وبمستوى جيد هو قطاع الاقتصاد، وقد يرجع ذلك إلى ارتباط هذا المجال بالقدرة الاقتصادية للدولة ومدى توافر الموارد الاقتصادية والقدرات الاستثمارية.
- أن حصول مجال الكهرباء والطاقة على قوة نسبية بلغت (٨٢,٥٧%) وبمستوى جيد جدًا، قد يرجع ذلك إلى احساس عينة الدراسة بالإجراءات التي اتخذتها الدولة مؤخرًا والمتمثلة في رفع قيمة فواتير الكهرباء، ومن الصعب الرجوع فيها حتى وأن كانت تمثل مشكلة حقيقية في معظم البيوت المصرية في الوقت الراهن.
- حصول الاجراءات الانتقالية في مجال النقل والموصلات على الترتيب الاول بقوة نسبية تقدر (٩٥,٧٥%) وبمستوى ممتاز، قد يرجع ذلك إلى عدم توافر وسائل نقل حكومية أو مخفضة في المجال الجغرافي للدراسة واعتمادهم على الانتقال داخل القرية وخارجها على وسائل النقل الخاصة "الاهلية" التي تستنفذ جزء ليس بالقليل من ميزانية الاسر.
- اهتمام عينة الدراسة بالإجراءات الانتقالية في مجال الاجور والدخل وحصولها على الترتيب الثاني وبقوة نسبية تبلغ (٩٠,٤%) وبمستوى ممتاز، قد يشير إلى اهمية تلك الاجراءات وإلى ضعف دور الدولة في هذا المجال سواء على مستوى زيادة الاجور أو توفير فرص العمل أو التخفيف من حدة البطالة مما يستوجب الاهتمام بهذا المجال.

٥- نتائج تتعلق بالمتطلبات العامة لنجاح برامج اصلاح الدعم.

جدول رقم (٢٦)

يوضح متطلبات نجاح برامج إصلاح الدعم

متطلبات نجاح برامج إصلاح الدعم	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب/ الترتيب العام
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
متطلبات ترتبط بالمواطنين.									
التشاور مع المواطنين حول كيفية إصلاح الدعم.	١٥٩	٩١,٣٨	٨	٤,٦٠	٧	٤,٠٢	٥٠٠	١٧,٤٢	٣ /١
إعلام المواطنين بتكاليف الدعم وسلبياته.	١٤٦	٨٣,٩١	٢١	١٢,٠٧	٧	٤,٠٢	٤٨٧	١٦,٩٦	٦ / ٣
حث المواطنين على ترشيد الاستهلاك.	١٣٩	٧٩,٨٩	٢٧	١٥,٥٢	٨	٤,٥٩	٤٧٩	١٦,٦٨	٩ /٤
توعية المواطنين بفوائد إصلاح الدعم.	١٤٦	٨٣,٩١	٢٨	١٦,٠٩	-	-	٤٩٤	١٧,٢١	٥ / ٢
توفير البيانات عن الميزانيات للمواطنين.	١٢٥	٧١,٨٤	٢١	١٢,٠٧	٢٨	١٦,٠٩	٤٤٥	١٥,٥٠	١٥ /٦
إقامة برامج لتخفيف الآثار السلبية لإصلاح الدعم.	١٣٩	٧٩,٨٩	١٣	٧,٤٧	٢٢	١٢,٦٤	٤٦٥	١٦,٢٠	١٢ /٥
المجموع							٢٨٧٠		
المتوسط الحسابي (١٦,٥) المتوسط المرجح (٢,٧٥) القوة النسبية (٩١,٦٣%)									
متطلبات تتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية.									
رفع الدعم عن القطاعات الأكثر هدرا للموارد.	١٣٣	٧٦,٤٤	٢٠	١١,٤٩	٢١	١٢,٠٧	٤٦٠	١٠,٩٦	١٣ /٦
أن يكون الدعم مرحلي ومتسلسل.	٧٦	٤٣,٦٨	٨٥	٤٨,٨٥	١٣	٧,٤٧	٤١١	٩,٥٥	١٦ / ٧
أن يكون إصلاح الدعم مناسب لدخول المواطنين.	١٦٧	٩٥,٩٨	-	-	٧	٤,٠٢	٥٠٨	١١,٨٠	١/ ١
الاستفادة من تجارب إصلاح الدعم الأخرى.	١٥٣	٨٧,٩٣	٢١	١٢,٠٧	-	-	٥٠١	١١,٦٤	٢ / ٢
الاعتراف بوجود مشكلة في الدعم لكل المواطنين.	١٤٥	٨٣,٣٤	٢١	١٢,٠٧	٨	٤,٥٩	٤٨٥	١١,٢٧	٧/ ٣
تغيير السياق القانوني الذي يعوق إصلاح الدعم.	١٣٩	٧٩,٨٩	٢٦	١٤,٩٤	٩	٥,١٧	٤٧٨	١١,١١	١٠/ ٥
اختيار التوقيت المناسب لإصلاحات الدعم.	١٣٩	٧٩,٨٩	٢٨	١٦,٠٩	٧	٤,٠٢	٤٨٠	١١,١٥	١١/ ٤
توفير قيادات إدارية قوية لإدارة برامج الدعم.	١٥٣	٨٧,٩٣	٢١	١٢,٠٧	-	-	٥٠١	١١,٦٤	٢ / ٢
الأخذ في الاعتبار أن إصلاح الدعم في قطاع يؤثر على القطاعات الخدمية الأخرى.	١٣٩	٧٩,٨٩	٢٨	١٦,٠٩	٧	٤,٠٢	٤٨٠	١١,١٥	٨/ ٤
المجموع							٤٣٠٤		
المتوسط الحسابي (٢٤,٧٣) المتوسط المرجح (٢,٧٥) القوة النسبية (٩١,٦١%)									
متطلبات سياسية									
توليد الدعم السياسي لبرامج إصلاح الدعم.	١٠٤	٥٩,٧٧	٦٥	٣٧,٣٦	٥	٢,٨٧	٤٤٧	٣٤,٨٤	١٤ / ٢
التفاوض مع أصحاب مصلحة إبقاء الدعم كما هو.	٦٣	٣٦,٢١	٤١	٢٣,٥٦	٧٠	٤٠,٢٣	٣٤١	٢٦,٥٨	١٧/ ٣
وجود قيادة سياسية قوية لتنفيذ إصلاح الدعم.	١٥٣	٨٧,٩٣	١٥	٨,٦٢	٦	٣,٤٥	٤٩٥	٣٨,٥٨	٤/ ١
المجموع							١٢٨٣		
المتوسط الحسابي (٧,٣٧) المتوسط المرجح (٢,٤٦) القوة النسبية (٨١,٩٣%)									
المجموع الإجمالي							٨٤٥٧		

المتوسط الحسابي (٤٨,٦) المتوسط المرجح (٢,٧) القوة النسبية (٩٠%)

يشير الجدول السابق إلى متطلبات نجاح برامج إصلاح الدعم، والتي جاءت بصفة عامة وفق الترتيب التالي "أن يكون إصلاح الدعم مناسب لدخول المواطنين في الترتيب الاول، ثم الاستفادة من تجارب إصلاح الدعم الأخرى، وتوفير قيادات إدارية قوية لإدارة برامج الدعم في الترتيب الثاني نفسة، ثم في الترتيب الثالث التشاور مع المواطنين حول كيفية إصلاح الدعم، ثم وجود قيادة سياسية قوية لتنفيذ إصلاح الدعم، ثم توعية المواطنين بفوائد إصلاح الدعم، ثم إعلام المواطنين بتكاليف الدعم وسلبياته، ثم الاعتراف بوجود مشكلة في الدعم لكل المواطنين، ثم الأخذ في الاعتبار أن إصلاح الدعم في قطاع يؤثر على القطاعات الخدمية الأخرى، ثم حث المواطنين على ترشيد الاستهلاك، ثم تغيير السياق القانوني الذي يعوق إصلاح الدعم، ثم اختيار التوقيت المناسب لإصلاحات الدعم، ثم إقامة برامج لتخفيف الآثار السلبية لإصلاح الدعم، ثم رفع الدعم عن القطاعات الأكثر هدرًا للموارد، ثم توليد الدعم السياسي لبرامج إصلاح الدعم، ثم توفير

البيانات عن الميزانيات للمواطنين، ثم أن يكون الدعم مرحلي ومتسلسل، وأخيرًا التفاوض مع أصحاب مصلحة إبقاء الدعم كما هو"، **ويتضح من النتيجة السابقة ما يلي:**

- أن المتوسط الحسابي للمؤشر بصفة عامة (٤٨,٦)، والمتوسط المرجح العام (٢,٧)، بينما القوة النسبية فقدرت (٩٠%) بمستوى ممتاز، مما يؤكد على اهمية تلك المتطلبات.
- حظيت المتطلبات المرتبطة بالمواطنين على الترتيب الاول بقوة نسبية (٩١,٦٣%)، ثم المتطلبات التي تتعلق بالجوانب الادارية والتنظيمية بقوة نسبية (٩٠,٦١%)، واخيرًا المتطلبات السياسية بقوة نسبية (٨١,٩٣%).
- كما احتلت المتطلبات التالية الترتيب من الاول إلى الرابع وهي "ان يكون الدعم مناسب لدخول المواطنين، وتوافر قيادات ادارية قوية لإدارة برامج اصلاح الدعم والاستفادة من تجارب اصلاح الدعم الاخرى، مع ضرورة التشاور مع المواطنين حول كيفية اصلاح الدعم ووجود قيادات سياسية قوية لتنفيذ برامج اصلاح الدعم "، ويتضح من تلك النتيجة ضرورة المزج بين جميع المتطلبات لضمان نجاح البرنامج، كما تشير إلى وعي عينة الدراسة وعيًا كاملًا بأهمية التشاور معهم والتخطيط الجيد لتنفيذ برامج اصلاح الدعم.
- بينما حظيت المتطلبات التالية على مراتب متأخرة وهي "توليد الدعم السياسي لبرامج اصلاح الدعم وتوفير البيانات والمعلومات حول التقارير والميزانيات، ان يكون الدعم مرحلي ومتسلسل، التفاوض مع اصحاب المصلحة" وقد تشير تلك النتيجة إلى تأكد عينة الدراسة من توافر الدعم السياسي لبرامج اصلاح الدعم، كما ان توافر البيانات والمعلومات لا تمثل بالنسبة لهم اهمية وخاصة مع انخفاض المستويات التعليمية لعينة الدراسة .
- **تنقسم متطلبات نجاح برامج اصلاح الدعم إلى ثلاث وفقًا لوجهة نظر عينة الدراسة وهي:**

المتطلب الاول : متطلبات نجاح برامج إصلاح الدعم المرتبطة بالمواطنين .

وقد جاءت عبارات هذا المؤشر وفق الترتيب التالي "التشاور مع المواطنين حول كيفية إصلاح الدعم" في الترتيب الاول بنسبة (١٧,٤٢%) ثم "توعية المواطنين بفوائد إصلاح الدعم" في الترتيب الثاني بنسبة (١٧,٢١%) ثم "إعلام المواطنين بتكاليف الدعم وسلبياته، حث المواطنين على ترشيد الاستهلاك، إقامة برامج للتخفيف من الآثار السلبية لبرامج إصلاح الدعم، توفير البيانات والمعلومات حول تقارير الميزانيات وعرضها على المواطنين" على التوالي بنسب (١٦,٩٦% ، ١٦,٦٨% ، ١٦,٢٠% ، ١٥,٥٠%).

- بلغ المتوسط الحسابي لذلك المؤشر(١٦,٥)، والمتوسط المرجح العام (٢,٧٥)، بينما القوة النسبية فقدرت (٩١,٦٣%) بمستوى ممتاز ، ويتضح من تلك النتيجة ما يلي :
- أنه لكي ينجح برنامج إصلاح الدعم لابد من توافر شرطين هما :
  - التشاور مع المواطنين حول كيفية إصلاح الدعم "في الترتيب الاول".
  - توعية المواطنين بفوائد إصلاح الدعم.

وتشير تلك النتيجة إلى حقيقة تنموية مؤكدة مفادها أنه لا يمكن نجاح برنامج ما دون التشاور مع المستفيدين، كما أعطت عينة الدراسة أهمية لأعلام المواطنين بفوائد إصلاح الدعم حتى تضمن الدولة المؤازرة للجهود المبذولة ويراقب المواطن بنفسة ما يحصل علية من مزايا نتيجة لتنفيذ تلك البرنامج.

- واللافت للنظر حصول متطلب "توفير البيانات والمعلومات حول تقارير الميزانيات وعرضها على المواطنين "على الترتيب السادس والاخير وقد يرجع ذلك إلى ضعف المستوى التعليمي لعينة الدراسة حيث تبلغ نسبة من هم تعليمهم أقل من الجامعي (٦٣,٢٢%) "جدول رقم (٤) ".

المتطلب الثاني : المتطلبات الادارية والتنظيمية لنجاح برامج اصلاح الدعم .

- والتي جاءت وفق الترتيب التالي "أن يكون برنامج إصلاح الدعم مناسب لدخول المواطنين " في الترتيب الاول بنسبة (١١,٨٠%) ثم في الترتيب الثاني متطلبان هما" لابد من توافر قيادات إدارية قوية لإدارة برامج إصلاح الدعم " و" الاستفادة من تجارب إصلاح الدعم في الدول الأخرى" بنسبة (١١,٦٤%) لكل منهما، ثم في الترتيب الثالث "الاعتراف بوجود مشكلة في الدعم المطلق لكل المواطنين" بنسبة (١١,٢٧%) ثم في الترتيب الرابع "الأخذ في الاعتبار أن إصلاح الدعم في قطاع يؤثر على القطاعات الخدمية الأخرى "مثال رفع أسعار الوقود يؤدي إلى رفع أسعار الغذاء"، ثم اختيار التوقيت المناسب لإجراء إصلاحات في الدعم، ثم في الترتيب الخامس "تغيير السياق القانوني والدستوري الذي يعوق برامج إصلاح الدعم" ثم "البدء في رفع الدعم عن القطاعات الأكثر هدرًا لموارد الدولة " ثم " أن يكون الدعم مرحلي ومتسلسل" بنسب (١١,١٥%، ١١,١٥%، ١١,١٥%،١١,١١%، ١٠,٩٦% ، ٩,٥٥%) على التوالي.
- بلغ المتوسط الحسابي لذلك المؤشر(٢٤,٧٣)، والمتوسط المرجح العام (٢,٧٥)، بينما القوة النسبية فقدرت (٩١,٦١%) بمستوى ممتاز، **ويتضح من النتيجة السابقة ما يلي :**

- أن عينة الدراسة ترى أهمية لتناسب برامج إصلاح الدعم مع دخول المواطنين، حيث جاء هذا الشرط في الترتيب الاول من بين المتطلبات الادارية والتنظيمية لنجاح برامج إصلاح الدعم، ويدل ذلك على وعي المواطنين بأهمية أن يكون مستوى الدعم يتلاءم مع دخولهم، وأن تكون إجراءات الاصلاح المزمع تنفيذها تتلاءم ايضًا مع الدخول حتى لا تمثل ضغط عليهم.
- اكدت عينة الدراسة على اهمية الرجوع إلى تجارب إصلاح الدعم في الدول الاخرى للاستفادة منها، مما يشير إلى أهمية استيعاب تلك التجارب ورصد نجاحاتها واخفاقاتها والاستفادة المثلى منها.
- واللافت للنظر أن متطلب "أن يكون من إصلاح الدعم مرحلي ومتسلسل" حصل على الترتيب السابع والاخير، وقد يدل ذلك على وعي المواطنين بمسألة المضي قدمًا في إصلاح الدعم بصرف النظر عن أي شيء، لذا قد لا يتطلب اصلاح الدعم بشكل مرحلي أو متسلسل.

المتطلب الثالث : المتطلبات السياسية لنجاح برامج اصلاح الدعم .

- ويشير الجدول إلى المتطلبات السياسية لنجاح برامج اصلاح الدعم والتي جاءت وفق الترتيب التالي "وجود قيادات سياسية قوية لتنفيذ برامج إصلاح الدعم" في الترتيب الاول بنسبة (٥٨,٣٨%) وفي الترتيب الثاني "توليد الدعم السياسي لبرامج إصلاح الدعم" بنسبة (٨٤,٣٤%) واخيرًا "التفاوض مع أصحاب المصلحة من إبقاء الدعم دون إصلاح" بنسبة (٥٨,٢٦%) .
- بلغ المتوسط الحسابي لذلك المؤشر(٧,٣٧)، والمتوسط المرجح العام (٢,٤٦)، بينما القوة النسبية فقدرت (٨١,٩٣%) بمستوى جيد جدا.

- أن وجود القيادات السياسية القوية متطلب رئيسي في تنفيذ برامج اصلاح الدعم، حيث حصل تلك العبارة على الترتيب الاول، ولعل التجربة المصرية في تقليص الدعم منذ الخمسينيات وحتى الان وايضا تجارب اصلاح الدعم في معظم الدول تشير بجلاء إلى الاحتياج الشديد للقيادات السياسية القوية لتنفيذ برامج اصلاح الدعم تتحمل تبعات التغير حيث ان معظم التجارب في العالم شهدت احتجاجات شعبية واسعة، فضلا عن قيادات سياسية واعية ومدركة بخطورة تلك الإجراءات.
- كما جاء متطلب " التفاوض مع أصحاب المصلحة من إبقاء الدعم دون إصلاح" في الترتيب الثالث والاخير قد يشير ذلك إلى دعم اهمية التفاوض معهم على اعتبار انهم المستفيدين الوحيدين من برامج الدعم اكثر من الفقراء انفسهم، فليس بالضرورة التفاوض معهم بل تطبيق اجراءات الاصلاح بما يضمن وصول الدعم لمستحقيه.

٦- نتائج تتعلق بالمعوقات التي يمكن ان تواجه اصلاح برامج الدعم.

جدول رقم (٢٦)

يوضح المعوقات التي تواجه برامج إصلاح الدعم

المعوقات التي تواجه إصلاح برامج الدعم	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	النسبة المرجحة	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
عدم وجود معلومات عن الفئات التي تحصل على الدعم ولا تستحقه.	١٣٢	٧٥,٨٦	٢٨	١٦,٠٩	١٤	٨,٠٥	٤٦٦	٨,٧٣	٢
ضعف الثقة في الحكومات وقراراتها.	١١٨	٦٧,٨٢	٤٨	٢٧,٥٩	٨	٤,٥٩	٤٥٨	٨,٥٨	٥
افتقاد المصداقية في تحويل وافورات الدعم للفقراء.	١٥٣	٨٧,٩٣	١٤	٨,٠٥	٧	٤,٠٢	٤٩٤	٩,٢٥	١
التأثير السلبي لبرامج إصلاح الدعم على الفقراء.	٩٧	٥٥,٧٥	٥٦	٣٢,١٨	٢١	١٢,٠٧	٤٢٤	٧,٩٤	٩
المقاومة الشعبية لبرامج إصلاح الدعم.	٩٧	٥٥,٧٥	٤١	٢٣,٥٦	٣٦	٢٠,٦٩	٤٠٩	٧,٦٦	١٠
ضعف الاقتصاد الوطني في تنفيذ برامج إصلاح الدعم.	١٠٤	٥٩,٧٧	٤٢	٢٤,١٣	٢٨	١٦,٠٩	٤٢٤	٧,٩٤	٩
نفوذ جماعات المصالح ورفضها لإجراءات إصلاح الدعم.	١٣٢	٨٦,٧٥	٢٢	١٢,٦٤	٢٠	١١,٤٩	٤٦٠	٨,٦٢	٣
عدم وضوح برامج إصلاح الدعم.	١٣٢	٨٦,٧٥	٢١	١٢,٠٧	٢١	١٢,٠٧	٤٥٩	٨,٦٠	٤
المقاومة السياسية لبرامج إصلاح الدعم.	١١١	٦٣,٧٩	٢٨	١٦,٠٩	٣٥	٢٠,١٢	٤٢٤	٧,٩٤	٩
عملية إصلاح الدعم قد لا تأخذ بعض القضايا الاجتماعية المهمة في الحسبان.	١١١	٦٣,٧٩	٣٤	١٩,٥٤	٢٩	١٦,٦٧	٤٣٠	٨,٠٦	٨
عدم وجود فرص بديلة للتغلب على سلبيات إصلاح الدعم.	١١٨	٦٧,٨٢	٤٢	٢٤,١٣	١٤	٨,٠٥	٤٥٢	٨,٤٦	٦
عدم توافر برامج فعاله لحماية الفقراء.	١٣٢	٧٥,٨٦	٣٥	٢٠,١٢	٧	٤,٠٢	٤٣٨	٨,٢٢	٧
المجموع							٥٣٣٨		

المتوسط الحسابي (٣٠,٦٨) المتوسط المرجح (٢,٥٦) القوة النسبية (٨٥,٢٢%)

يشير الجدول السابق إلى المعوقات التي تواجه إصلاح برامج الدعم، والتي جاءت وفق الترتيب التالي، حيث حصل معوق "افتقاد المصداقية في تحويل وفورات الدعم للفقراء" على الترتيب الاول بنسبة (٩,٢٥%)، ثم معوق "عدم وجود معلومات عن الفئات التي تحصل على الدعم ولا تستحقه" بنسبة (٨,٧٣%) ثم معوقات "نفوذ جماعات المصالح ورفضها لإجراءات إصلاح الدعم، ثم عدم وضوح برامج إصلاح الدعم، ثم ضعف الثقة في الحكومات وقراراتها، ثم عدم وجود فرص بديلة للتغلب على سلبيات إصلاح الدعم، ثم عدم توافر برامج فعاله لحماية الفقراء، ثم عملية إصلاح الدعم قد لا تأخذ بعض القضايا الاجتماعية المهمة في الحسبان، ثم معوقان هما "ضعف الاقتصاد الوطني في تنفيذ برامج إصلاح الدعم، والتأثير السلبي لبرامج إصلاح الدعم على الفقراء" في الترتيب نفسة، ثم في الترتيب الاخير معوق "المقاومة الشعبية لبرامج إصلاح الدعم"، بنسب (٨,٦٠% ، ٨,٥٨% ، ٨,٤٦ %، ٨,٢٢% ،٨,٠٦%، ٧,٩٤% ، ٧,٩٤% ، ٧,٦٦ %) على التوالي ، ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- تؤكد عينة الدراسة على ان برامج اصلاح الدعم تواجهها العديد من المعوقات، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر(٣٠,٦٨)، والمتوسط المرجح العام (٢,٥٦)، بينما القوة النسبية للمؤشر فقدرت (٨٥,٢٢%) بمستوى جيد جدًا، مما يشير إلى وعي عينة الدراسة بتلك المعوقات.
- أكدت عينة الدراسة على افتقاد المصداقية في تحويل وفورات الدعم لصالح الفقراء حيث جاء ذلك المعوق في الترتيب الاول بنسبة موافقة (٨٧,٩٣ %)، مما يدل على ضعف الثقة في الدولة ، ولعل أولى خطوات اصلاح الدعم والتي سوف تجعل المجتمع يدعم ويوافق ويتحمل تبعات تقليص الدعم هي الثقة والمصداقية التي لابد وأن تتوافر بين المجتمع والدولة، وبصفة خاصة الفقراء يكونوا متأكدين في أن وفورات الدعم ستوجه لهم ولتحسين احوالهم، وأن تقليص الدعم مجرد خطوة رئيسة توجه لصالحهم ولتحسين أوضاعهم المعيشية والاسراع في ابعادهم عن خط الفقر.
- تدرك عينة الدراسة أن غياب المعلومات عن الفئات التي تحصل على الدعم ولا تستحقه من المعوقات المهمة، حيث جاء ذلك المعوق في الترتيب الثاني بنسبة موافقة (٧٥,٨٦%)، مما يتطلب مذيد من الجهود في أنشاء شبكة معلومات متجددة مستحدثة للوقوف على من هم يستحقون الدعم بالفعل.
- واللافت للنظر حصول معوق "عدم وضوح سياسات الدولة في إصلاح الدعم" على الترتيب الرابع بنسبة موافقة بلغت (٧٥,٨٦%) يدل على أن المواطنين لا يعرفون إلى أين تسير سياسات اصلاح الدعم وما الخطط الكفيلة لتنفيذها بأقل الخسائر؟.
- أشارت استجابات عينة الدراسة إلى مشكلة رئيسة توضح أن العلاقة بين الدولة والمواطن يجانبها الثقة وتفتقد إلى المصداقية ، حيث حصلت معوقات تشير إلى ذلك على ترتيب متقدم وبنسب موافقة عالية، ومن بينها "افتقاد المصداقية في تحويل وفورات الدعم لصالح الفقراء "الترتيب الاول"، عدم وضوح سياسات الدولة في إصلاح الدعم "الترتيب الرابع"، ضعف الثقة في الحكومة وقراراتها "الترتيب الخامس"، مما يؤكد على ضرورة بذل الجهد من قبل الدولة في تدعيم الثقة بينها وبين المواطن.
- حصول معوق "عدم توافر برامج فعالة لحماية للفقراء" على الترتيب السابع بنسبة موافقة (٧٥,٨٦%) ويشير إلى أهمية أعادة النظر في برامج الحماية الاجتماعية للفقراء وشبكات الامان التي تقدمها الدولة لضمان مذيد من البرامج الفعالة.
- جاء معوق "المقاومة الشعبية لبرامج اصلاح الدعم" في الترتيب العاشر والاخير وبنسبة موافقة (٥٥,٧٥%) فقط، مما قد يشير إلى الضعف النسبي للمقاومة الشعبية لبرامج اصلاح الدعم التي تتبعها الدولة وقد يرجع ذلك إلى القبول المبدئي من قبل المواطنين لبرامج اصلاح الدعم.

ثامنًا : مناقشة النتائج العامة للدراسة.

هدفت الدراسة الراهنة الإجابة على مجموعة من التساؤلات بهدف التوصل لتصور مقترح حول كيفية التخطيط لتحقيق متطلبات إصلاح برامج الدعم من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية، بالاعتماد على مجموعة من المتطلبات التي تفيد في إعداد برامج لإصلاح الدعم تتفق نسبيًا حولها الفئات المستهدفة .

١- نتائج تتعلق بالإجابة على التساؤل الأول: ما فوائد برامج اصلاح الدعم؟

- تستفيد عينة الدراسة من الخدمات المتنوعة المدعمة وجاءت وفق الترتيب التالي "البطاقات التموينية ومنظومة الخبز ثم التعليم الحكومي ثم دعم أنبوبة البوتاجاز ثم التأمين الصحي ثم دعم الوقود ثم دعم الموصلات والنقل ، وأخيرًا خدمات المعاشات".
- أن نسبة (١٠٠%) من عينة الدراسة تستفيد من البطاقات التموينية ومنظومة الخبز، وقد يدل ذلك على أهمية تلك الخدمتين من خدمات وبرامج الدعم، في حين يعد "دعم الموصلات ووسائل النقل" من أكثر الخدمات التي لا يستفيد منها عينة الدراسة حيث بلغت نسبة عدم الاستفادة (٨٤,٤٨%)، وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة من يعملون أعمال حرة (٣٩,٢٤%)، ومن هم يعملون بالقطاع الخاص تبلغ نسبتهم (١٠,٧٦%) أي ما يعادل (٥٠%) من عينة الدراسة، وفي الأغلب يتحملون تكاليف نقلهم إلى أعمالهم، كما أن القرية تعتمد في الأساس على السيارات الخاصة مدفوعة الأجر والميكروباص والتوك توك كوسائل أساسية للنقل خارج القرية ، وليس بها أي وسيلة موصلات عامة.
- ترى عينة الدراسة ضرورة عمل إصلاحات في برامج الدعم المتبعة حتى تصل إلى المواطن، يلي ذلك توصيل الدعم للفقراء والمحتاجين، ثم تتساوى نسبة من يرون إلغاء الدعم لأنه لا يعود على المواطن مع نسبة من يرون تقديم الدولة للدعم لكل الناس بالتساوي، وتؤكد تلك النتيجة على رغبة عينة الدراسة في عمل إصلاحات في برامج الدعم، وقد يكون مرجع تلك الرغبة الإجراءات التقشفية التي تقوم بها الدولة تجاه دعم السلع والخدمات، كما تشير إلى وعيهم وأدركهم بأن البرامج الحالية لا تعود بالنفع على المواطن، مما يتطلب عمل إصلاحات، ولعل ذلك يؤكد أهمية المضي في عمل تلك الإصلاحات طالما المجتمع مهيأ لها شريطة مراعاة مصالح الفقراء وعدم الجور عليها.
- جاءت فوائد تقليل الدعم أو إصلاحه من وجهة نظر عينة الدراسة بقوة نسبية قدرت (٦٤,٢١%) وبمستوى ضعيف، مما يشير إلى وعي المواطنين بأن تقليص أو اصلاح الدعم لا يعود عليهم بالفوائد المباشرة ولا يصب في مصلحتهم ، مما يستلزم بذل مذيد من الجهد لتوعية المواطنين بفوائد اصلاح الدعم، وايضًا تبني خطوات إجرائية لا تمس مصالحهم بشكل مباشر او تخفف من الاثار السلبية الناتجة عن تقليص الدعم عليهم.
- وجاءت فوائد تقليل الدعم أو إصلاحه من وجهة نظر عينة الدراسة وفق الترتيب التالي "لما الدولة تضع شروط لمستحق الدعم ده يحقق العدالة بين الناس ثم تقليل الدعم يقلل استهلاك المواطن من السلع المدعمة ثم لما الدولة تقلل الدعم الرواتب تزيد ثم تقليل الدعم يقلل من اعتماد المواطن على الحكومة في كل شيء ثم لما نقلل الدعم ممكن يبقى فيه مشروعات اقتصادية كبيرة في البلد ثم تقليل الدعم يساعد الدولة على تحدد المستحق الأولى بالدعم ثم لما الدولة تقلل الدعم ستقل المشاكل المالية التي تقابلها ثم لو فيه سلع مدعومة سيقل الطلب عليها ثم ممكن تتغير فكرة الناس أن الدعم حق لهم ثم تقليل الدعم يقلل من الفوارق بين الفقراء والأغنياء وأخيرًا لما الدولة تقلل الدعم سيتحسن التعليم والصحة والخدمات الاخرى" .
- جاءت عبارة "لما الدولة تضع شروط لمستحق الدعم ده يحقق العدالة بين الناس" في الترتيب الاول من بين مزايا وفوائد اصلاح برامج الدعم، وتشير تلك النتيجة إلى رغبة عينة الدراسة في

تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، وقد يكون ذلك تأكيدًا منهم على أن شمول الدعم لجميع المواطنين، قد لا يحقق العدالة الاجتماعية مما يفتح المجال لإصلاح برامج الدعم لتصب في صالح المستحقين له.

- تري عينة الدراسة ان تقليل أو إصلاح الدعم سيعطي الفرص للدولة لكي تحسن من دخول المواطنين، حيث حصلت عبارة "لما الدولة تقلل الدعم الرواتب تزيد" على الترتيب الثالث وهو ترتيب متقدم، مما يشير إلى أمل عينة الدراسة في أن تنصب وفورات الدعم في رواتبهم لتحقيق مستوى معيشي مناسب، مما يتطلب سعي الدولة لتوفير الآليات المناسبة لتحقيق ذلك .
- وبالرغم من الموافقة المبدئية لعينة الدراسة على فكرة تقليص الدعم إلا أنهم يؤكدون على أحقيتهم له، وقد اتضح ذلك في حصول عبارة "ممكن تتغير فكرة الناس أن الدعم حق لهم" على الترتيب التاسع، مما يشير إلى رسوخ فكرة أن الدعم حق من حقوق المواطنين على الدولة .
- لا ترى عينة الدراسة أن تقليل الدعم سوف يسهم في تقليل الفوارق بين الفقراء والأغنياء حيث حصلت عبارة "تقليل الدعم يقلل من الفوارق بين الفقراء والأغنياء" على الترتيب العاشر، مما يدحض الفكرة التي يروجها صندوق النقد الدولي، ويؤكد على ضرورة السعي نحو آليات أخرى لتقليل تلك الفوارق.
- لا تري عينة الدراسة اي علاقة بين تقليل الدعم وتحسين الخدمات الاجتماعية الأخرى مثل التعليم والصحة، حيث حصلت عبارة "لما الدولة تقلل الدعم يتحسن التعليم والصحة والخدمات الأخرى" على الترتيب الاخير، مما قد يؤكد على عدم الثقة في توجيه وفورات الدعم إلي المواطنين في صورة خدمات أساسية كالتعليم والصحة والخدمات الأخرى.

٢-نتائج تتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني: ما المتطلبات اللازمة لإصلاح برامج الدعم؟

- **ما طرق الاستهداف الملائمة التي تتيح وصول الدعم لمستحقيه ؟**

- بلغت القوة النسبية للطريقة المثلى لتوصيل الدعم لمستحقيه (٨٤,٠٥%) بمستوى جيد جدًا، مما يشير إلى أهمية اختيار الدولة لطريقة تحديد المستحقين للدعم.
- تري عينة الدراسة أن الطريقة المثلى لتوصيل الدعم لمستحقيه هو اتباع الدولة لأكثر من طريقة في تحديد من يستحق الدعم، ثم اعتماد دخل الأسرة كمعيار أساسي في تحديد من يستحق الدعم، ثم كل الناس في المناطق الفقيرة والقرى يستحقوا الدعم وأخيراً الاعتماد على كبار القرية الذين يحددون من يستحق الدعم وإعداد كشوف بأسمائهم ويسلموها للدولة .
- أشارت عينة الدراسة إلى رغبتها في استخدام الدولة أكثر من وسيلة أو معيار لتحديد الاستحقاق للدعم، حتى يمكن الوصول إلى الاستهداف الفعال للفئة المستحقة ، وهذه الطريقة من الاستهداف هي الطريقة الحالية التي تتبعها الدولة.
- حظي الاستهداف الجغرافي على الترتيب الثالث من بين الطرق الأربعة للاستهداف رغم حصوله على نسبة موافقة تبلغ (٨٦,٢٠%)، مما يؤكد على رغبة عينة الدراسة في اعتماد الاستهداف الجغرافي كوسيلة فعالة للاستهداف، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة "سيريلاكسانا كومان Sirilaksana Khoman 1997 "على أن الاستهداف

الجغرافي من طرق الاستهداف الفعالة، بينما حظي الاستهداف المجتمعي على الترتيب الأخير من بين طرق الاستهداف، وقد يدل ذلك على ضعف الثقة في مؤسسات المجتمع المدني وكبار المسئولين، أو ظنهم في خضوع تلك الآلية للمحسوبية أو الوساطة، مما يدل علي وجود أناس يستفيدون من الدعم وهم لا يستحقونه، وتتفق النتيجة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة "**علاء على الزغل ٢٠١١**" حيث أشارت إلى رغبة عينة الدراسة في اعتماد معايير أخرى جديدة لتحديد المستفيدين من الدعم مثل "الدخل والإطار الجغرافي والحالة الوظيفية..." .

- وعن الفئات المجتمعية التي يجب أن يصلها الدعم فكانت الأسر الفقيرة ثم الأسر التي تعولها نساء والمعاقون، يلي ذلك كبار السن ثم الأطفال، وأخيراَ الناس كلها، وتتفق تلك النتيجة مع ما جاء بدراسة "**بيت المال العالمي IMF 2006**" والتي أشارت إلى الاهتمام بقطاع العشوائيات وكبار السن والأطفال في الأسر الفقيرة والتي لا تزال تتطلب تدخلًا للحماية الاجتماعية من خلال إعادة النظر في التحويلات النقدية لهذه المجموعات الضخمة وتغيير نظام الاستهداف لهم.
- أن حصول الأسر الفقيرة عمومًا على الترتيب الأول ثم الأسر التي تعولها نساء ثم المعاقين، يشير ذلك إلى أهمية توصيل الدعم للفقراء، مما يتطلب تحديد دقيق لمن هم الفقراء بأتباع أكثر من معيار.
- كما أن إطلاق الدعم لكل فئات المجتمع "الناس كلها" حظي على الترتيب الأخير ويدل ذلك على الوعي المجتمعي بضرورة توصيل الدعم لمستحقيه وأن أطلاقه لجميع فئات المجتمع غير مقبول شعبيًا، مما يدعم جهود الدولة في ترشيد وإصلاح الدعم، مع الأخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية.

- **ما طرق تقديم الدعم للفئة المستهدفة ؟.**

- ترى عينة الدراسة أن أفضل طرق تقديم الدعم جاءت وفق الترتيب التالي "تقديم الدعم العيني والنقدي معًا، ثم تقديم الدعم أكثر من مرة، ثم تقديم الدعم لإشباع الاحتياجات المتنوعة، ثم تقديم الدعم للأسرة كلها، ثم تقديم الدعم لجميع فئات المجتمع، ثم تقديم الدعم باستمرار، ثم تقديم الدعم من أكثر من جهة، وأخيرًا تحديد حد الاستحقاق على فترات متعددة".
- أشارت عينة الدراسة إلى رغبتها في الحصول على الدعم النقدي والعيني معًا، تلي ذلك تقديم دعم نقدي، ثم الدعم العيني كطريقة مفيدة لتوصيل الدعم لمستحقيه، وتتفق تلك النتيجة مع ما جاء بدراسة "**محمد السيد على الحاروني ٢٠١٢**" والتي تشير إلى أن استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي من خلال زيادة الأجور قد لا يفيد قطاعًا عريضًا من العاملين بالقطاع الخاص، كما يقود إلى ارتفاع الأسعار، كما تتفق مع دراسة "**J.Farrington &Others ج. فارنتون واخرون 2006**" والتي أشارت إلى أن الدعم العيني هو الدعم الذي يساعد الفقراء على العيش في إطار الحماية الاجتماعية، كما أنه لا يمكن الاعتماد فقد على برامج الدعم النقدي وحدها إلا بالتزام حكومي صارم يحقق فوائده، مما يدعم رغبة عينة

الدراسة في الجمع بين الدعم النقدي والعيني، ووعيهم بمزايا الدعم النقدي عن العيني، والتي أهمها حرية التصرف والاختيار بين السلع.

- (١٠٠%) من عينة الدراسة يرون أهمية تقديم الدعم أكثر من مرة وليس مرة واحدة في العمر، ولعل تلك النتيجة تتفق مع ما جاء من نتائج في الجدول رقم (٧)، والذي يؤكد على رؤية عينة الدراسة للدعم على أنه حق لكل المواطنين.
- وعن الهدف من تقديم الدعم، ترى عينة الدراسة أنه يجب أن يقدم لإشباع احتياجات الناس المتنوعة، وليس بهدف وحيد مثل الزواج أو استكمال التعليم أو العلاج وإجراء العمليات الجراحية ....الخ، وتشير تلك النتيجة إلى تمسك عينة الدراسة بفكرة الدعم غير المشروط والذي يمنح للإنسان فرصة الاختيار والاستفادة المثلى منه، كما أن أكثر من ثلث العينة ليس لديها مانع من وجود دعم موجه للزواج أو التعليم أو إجراء العمليات الجراحية إذا تطلب الأمر، وقد تشير تلك النتيجة إلى أهمية التوسع في نظم الدعم وأغراضه.
- أما عن فكرة تخصيص الدعم لفئة معينة أو للأسرة كلها، ترى عينة الدراسة أن يوجه الدعم للأسرة ككل، مما يؤكد على أهمية الجمع بين نظم متعددة للدعم، دعم اسري وآخر فئوي يضمن ويكفل حياة مناسبة لأفراد المجتمع باختلاف وتنوع ظروفهم وأوضاعهم المعيشية.
- وتأكيدًا على تلك النتيجة السابقة ترى عينة الدراسة أن أفضل طرق تقديم الدعم أن يقدم لفئات المجتمع ككل، بينما يرى أقل من نصف العينة أهمية تقديم الدعم للأطفال وكبار السن والمعاقين، وتؤكد تلك النتيجة على أهمية وجود برامج دعم نوعية تخصص لمن هم في ظروف عمرية وحياتية خاصة.
- كما يفضل تقديم الدعم بشكل مستمر، وتشير تلك النتيجة إلى أحقية عينة الدراسة فيه.
- وعن الجهة المسئولة عن تقديم الدعم، تؤكد عينة الدراسة على ضرورة وجود أكثر من جهة لتقديم الدعم، بينما يرى أكثر من ثلث العينة أن الحكومة هي الجهة الوحيدة المسئولة عن تقديم الدعم، وقد تشير تلك النتيجة إلى رغبة عينة الدراسة في توسيع نطاق الجهات المسئولة عن تقديم الدعم للفقراء وعدم قصره على الحكومة أو الدولة فقط، بل يجب على جهات أخرى أن تشارك في تقديم الدعم، ويعد ذلك تخلي تدريجي لفكرة دولة الرعاية أو الدولة الأبوية، ويتفق مع التوجهات الجديدة والفكر الليبرالي، أو قد تشير تلك النتيجة إلى افتقاد عينة الدراسة إلى مؤشرات الثقة والكفاءة والمسئولية والتي يجب أن تتوافر في الدولة حتى تقوم بواجباتها تجاه مواطنيها، فقد ترى عينة الدراسة ضعف الثقة في جهود الدولة وحدها في إعداد وتنفيذ منظومة الدعم الفعال، أو ترى أن جهود الدولة ومواردها وامكانياتها ومنظومة الدعم التي تتبعها ليست كافية لتلبية احتياجاتهم، أو أن الدولة عاجزة عن تحمل مسئولياتها تجاه الفقراء وحدها مما يتطلب تضافر الجهود والسماح لقطاعات اخرى للمشاركة في اشباع احتياجات المجتمع.
- وعن تحديد حد استحقاق الدعم، أشارت عينة الدراسة إلى ضرورة تحديده على فترات متعددة، وتتفق تلك النتيجة مع ما قامت به "سيريلاكسانا كومان Sirilaksana Khoman 1997" كإحدى الاجراءات الانتقالية المنفذة خلال تطبيق برامج اصلاح الدعم

، وتؤكد تلك النتيجة على ارتفاع وعي عينة الدراسة بشأن أهمية تحديد حد الاستحقاق للدعم أكثر من مرة وعلى فترات، حيث يسمح ذلك بدخول وخروج للشرائح المجتمعية المختلفة، كما يؤدي إلى توسيع نطاق تقديمه.

- وعن الفترة الزمنية الملائمة لتغيير الدولة المستحقين للدعم فجاءت كالتالي "كل سنة، ثم كل عشر سنوات وأخيرًا كل خمس سنوات"، وتشير تلك النتيجة إلى رغبة عينة الدراسة في مراجعة المستحقين للدعم سنويًا و إجراء عمليات الإضافة والحذف لضمان وصول الدعم لمستحقيه، وبالرغم من أهمية تلك الإجراء إلى أنه مكلف إداريًا وماليًا.
- اشارت عينة الدراسة إلى شكل الدعم العيني الذي تفضله وتمثل في "إنشاء قائمة متعددة الأسعار لكافة السلع والخدمات ويترك الحرية للمواطن أن يختا" يلي ذلك "توفير السلع والخدمات المختلفة للفقراء فقط بأسعار مخفضة" ثم "يترك تحديد أسعار السلع وفقًا للعرض والطلب بعد ضمان الحد الأدنى للاستهلاك عن طريق البطاقة التموينية " ثم "أن تكون السلع المدعومة متاحة للجميع" ثم "إلغاء الدعم عن السلع غير الضرورية" ثم "توزيع كوبونات ذات قيمة نقدية للحصول على سلع معينة عند نفس مستوى السوق" ثم "توزيع وجبات على الأطفال والأمهات وتلاميذ المدارس" ثم "التوسع في نظام السعرين بالنسبة للسلع الرئيسة مثل السكر والزيت والدقيق" ويتضح من النتيجة السابقة ما يلي:
- تأكيد عينة الدراسة على تفضيلها للدعم العيني بمستوى جيد جدًا، حيث قدرت القوة النسبية (٨٦,٦٤%)، مما يؤكد على أهمية الدعم العيني الذي تتلاقاه عينة الدراسة.
- وعن أشكال الدعم العيني المقبولة من عينة الدراسة جاءت على رأسها إنشاء قائمة متعددة الأسعار لكافة السلع والخدمات مع ترك الحرية للمواطن أن يختار، وتوفير السلع والخدمات للفقراء بأسعار مخفضة، وأقل شكل من أشكال الدعم العيني قبولًا هو التوسع في نظام السعرين بالنسبة للسلع الرئيسة مثل السكر والزيت والدقيق، بينما حظيت بعض بدائل الدعم العيني على مراتب متوسطة مثل توزيع كوبونات للحصول على السلع عند مستوى السوق، وبديل توزيع وجبات على فئات معينة مثل الأطفال والأمهات وتلاميذ المدارس وذلك على الترتيبين السادس والسابع على التوالي، وقد يشير ذلك إلى إعادة النظر في مشروع توزيع الوجبات الجافة بوزارة التربية والتعليم على سبيل المثال.
- وعن السلع أو الخدمات التي ترى عينة الدراسة ضرورة إبقاء الدعم عليها، فكانت "المياه ثم انبوبة البوتاجاز والكهرباء والتعليم والصحة"، يلي ذلك الأدوات والأجهزة المنزلية الكهربائية ثم الغاز الطبيعي ثم السجائر وأخيرًا السيارات"، كما أضاف آخرون رغبتهم في عدم إلغاء الدعم على الملابس والخبز والسكن والسلع التموينية والأدوية ووسائل النقل والموصلات، ويدل ذلك على رغبة عينة الدراسة في عدم إلغاء الدعم، وقد يرجع ذلك إلى رغبتهم واقتناعهم بأهمية مساندة الدولة لهم وبدون المساندة سيتعرضون للعديد من المشكلات والمخاطر الجسيمة.
- وعن أفضل نظام للدعم النقدي تفضله عينة الدراسة، جاءت آرائهم وفق الترتيب التالي "توفير فرص عمل وبرامج للتوظيف" ثم " تخفيض قيمة الإيجارات وضبط الأسعار عليها"، ثم

"توفير مساكن منخفضة التكاليف للفقراء" ثم "تقديم دعم نقدي غير مشروط للأسر الفقيرة"، ثم "زيادة رواتب الموظفين" ثم "تقديم دعم نقدي مشروط للأسر الفقيرة مباشرة "ثم في الترتيب السابع "تخفيض الفائدة على قروض الإسكان"، وتشير النتيجة التالية إلى ما يلي:

- تؤكد عينة الدراسة على تفضيلها للدعم النقدي بمستوى ممتاز، حيث بلغت القوة النسبية للمؤشر (٩١,٥٧%)، مما يشير إلى أهمية تبني الدولة للعديد من برامج الدعم النقدي الموجة للفقراء.
- اجماع عينة الدراسة على أهمية توفير فرص عمل وبرامج توظيف كأهم صور الدعم النقدي، ويدل ذلك على حرص عينة الدراسة على أن يعتمدون على أنفسهم من خلال العمل والكسب وليس انتظارًا للمنح النقدية المباشرة من الدولة، وتأكيدًا على تلك النتيجة حصول "تقديم دعم نقدي غير مشروط للأسر الفقيرة "على الترتيب الرابع ، مما يؤكد تفضيل العينة للعمل والجد بدلاً من الحصول على المنح من الدولة والتي قد تكون مؤقتة أو مشروطة، وتتفق تلك النتيجة مع ما جاء بدراسة **"هونج شوينان وآخرون Huang Chunyan and 2013 others"** والتي تؤكد على أهمية دعم الدخل أكثر من السلع لما للأخير من أضرار بالغة على الفقراء انفسهم.
- حظي الدعم النقدي الموجة للإسكان على ترتيب متقدم بين صور الدعم النقدي، فقد جاءت عبارة" تخفيض قيمة الإيجارات وضبط أسعارها على الترتيب الثاني وتوفير مساكن منخفضة التكاليف للفقراء على الترتيب الثالث، مما يدل على تفاقم مشكلة السكن ورغبة عينة الدراسة في توجيه الدعم النقدي إلى قطاع الإسكان ، حيث يرفع عن كاهل الفقراء قيمة الإيجار والتي يستقطعونها شهريًا من دخولهم.
- وعن التفضيل بين الدعم النقدي المشروط أو غير المشروط، فجاء الأول في الترتيب السادس والثاني في الترتيب الرابع، مما يدل على تفضيل عينة الدراسة للدعم النقدي غير المشروط، وقد يرجع ذلك إلى رغبتهم في الحصول على الدعم دون قيد أو شرط، وتختلف تلك النتيجة مع ما جاء بدراسة "**امينة حلمي ٢٠٠٥**" والتي توصلت إلى بديلين لإصلاح سياسات الدعم ركز الأول على التحول من سياسة الدعم السعري إلى النقدي المشروط لمساعدة الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل على استثمار في تعليم أفرادها وتحسين حالتهم الصحية والحد من عمالة الأطفال.
- كما جاء "زيادة رواتب الموظفين" في الترتيب الخامس من بين أنواع الدعم النقدي السبعة، وقد يرجع ذلك إلى شعور عينة الدراسة بأن زيادة الرواتب من الأمور الصعبة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد، وتؤكد تلك النتيجة ما أشارت إليه دراسة "**محمد السيد على الحاروني ٢٠١٢**" والتي حصل عليها من خلال تتبع تطور وتحليل هيكل الدعم في مصر منذ بدايته حتى ٢٠١١/٢٠١٠، وتوصل إلى أن استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي من خلال زيادة الأجور قد لا يفيد قطاعًا عريضًا من العاملين بالقطاع الخاص ويقود إلى ارتفاع الأسعار .

- وعن القوة النسبية لنوعية الدعم الذي تفضله عينة الدراسة، جاء الدعم النقدي في الترتيب الأول بقوة نسبية (٩١,٥٧%) وبمستوى ممتاز، ثم الدعم العيني في الترتيب الثاني بقوة نسبية (٨٦,٦٤%) بمستوى جيد جدًا، وقد تشير تلك النتيجة إلى تفضيل عينة الدراسة للدعم النقدي وقد يرجع ذلك للمزايا التي تميزه عن الدعم العيني من حيث كونه يتيح للمستفيدين حرية الاختيار ويصل إلى مستحقيه دون وسطاء مما يقضى على خطر تسرب الدعم لغير مستحقيه ، وتختلف تلك النتيجة مع توصلت إليه دراسة "**مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار٢٠٠٨**"، حيث أشارت الاخيرة إلى عدم تفضيل المواطنين للدعم النقدي بنسبة (٨٥,٩%)، بينما توصلت الدراسة الراهنة إلى أن القوة النسبية للدعم النقدي أعلى من الدعم العيني، وقد يرجع ذلك إلى مزايا الدعم النقدي عن العيني أو لضعف مردود الدعم العيني على عينة الدراسة، وخاصة بعد تقليص خدمات الدعم العيني في الفترة الاخيرة، بينما تتفق الدراسة الراهنة مع ما أوصت به دراسة "**وائل فوزي عبد الباسط ٢٠١٢**" علي أهمية التحول التدريجي من الدعم العيني إلى الدعم النقدي كما تتفق مع دراسة "**محمود أحمد محمود امين ٢٠١٣**" والتي أشارت إلى أن التجارب اثبتت انخفاض كفاءة نظام الدعم العيني مما يبرر الاتجاه نحو إلغاءه أو استبداله بالدعم النقدي.

٣-نتائج تتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث : ما المتطلبات الانتقالية التي يجب أن تقوم بها الدولة للتخفيف من الآثار السلبية لبرامج اصلاح الدعم في المجالات المختلفة ؟.

- **المتطلبات الانتقالية في مجال السلع الغذائية:** حيث جاءت وفق الترتيب التالي "توزيع الأرز المدعم على الأسر الفقيرة" ثم "دعم المواد الغذائية لتعويض النتائج السلبية الناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود" ثم "خصومات ضريبية لمستوردي السلع الغذائية لخفض أسعارها" ثم "تطبيق ضريبة على السلع التي يستهلكها الأغنياء وتوجهها لصالح دعم الفقراء" ثم "توزيع كوبونات نقدية شهرية على الأطفال الفقراء للحصول على الوجبات الغذائية" ثم "توزيع وجبات غذائية على الأسر الفقيرة" .
- وتشير النتيجة السابقة إلى:

- أن الأرز المدعم من السلع الرئيسة التي يجب تقديمها للفقراء ضمن برنامج البطاقات التموينية على اعتبار أنه وجبة رئيسة عندهم، وتتفق تلك النتيجة مع ما قامت به بعض الدول مثل "ناميبيا والفلبين وإندونيسيا" ضمن برنامج الإجراءات الانتقالية المصاحبة لبرامج اصلاح الدعم.
- الربط بين أسعار الوقود وارتفاعها ودعم السلع الغذائية تعد من النتائج الملفتة للنظر وتشير إلى عدم اعتراض عينة الدراسة على ارتفاع أسعار الوقود مع ضرورة دعم السلع الغذائية التي سوف يرتفع ثمنها نتيجة رفع الدعم عن الوقود.
- بالرغم من أن توزيع كوبونات نقدية شهرية على الأسر الفقيرة للحصول على الوجبات الغذائية من أشهر الآليات المتبعة في التجارب العالمية مثل تجربة ناميبيا والفلبين ، إلا أنها

جاءت في الترتيب الخامس ولكن بنسبة موافقة تبلغ (٦٧,٨٢%)، مما يشير إلى أهمية تلك الآلية في التعامل مع الآثار السلبية لإصلاح الدعم.

- توزيع وجبات غذائية على الأسر الفقيرة جاءت في الترتيب الأخير، مما يشير إلى ضعف ذلك الإجراء في التخفيف من حدة الآثار السلبية لإصلاح الدعم.

- **المتطلبات الانتقالية في مجال النقل والموصلات :** حيث جاءت وفق الترتيب التالي "إنشاء الطرق وتحسينها" ثم "خفض قيمة تكاليف النقل للمناطق البعيدة" ثم "فرض ضريبة تصاعدية على سيارات الأغنياء لصالح دعم الخدمات للفقراء" ثم "تقديم تذاكر مخفضة يدفع تكلفتها القطاع الخاص والجمعيات الأهلية للفقراء" ثم "زيادة أعداد وسائل النقل الحكومية " ، **وتشير النتيجة السابقة :**

- أن إجراء "زيادة أعداد وسائل النقل الحكومية" حصلت على الترتيب الخامس والأخير من بين المتطلبات الانتقالية في مجال النقل والموصلات، وقد يرجع ذلك إلى أن اعتماد عينة الدراسة الرئيسي على سيارات السرفيس والتوك توك والسيارات الأجرة ولا يوجد أي وسيلة نقل حكومية بالقرية محل الدراسة .
- اللافت للنظر تفضيل عينة الدراسة اجراء "إنشاء الطرق وتحسينها" – كما حدث في البرازيل وغانا – عن إجراء "فرض ضريبة تصاعدية على سيارات الأغنياء لصالح دعم الخدمات للفقراء" وإجراء "تقديم تذاكر مخفضة يدفع تكلفتها القطاع الخاص والجمعيات الأهلية للفقراء"– كما حدث في تجربة النيجر– حيث حصل الإجراء الأول على الترتيب الأول بينما حصل الإجراءان الآخران على الترتيب الثالث والرابع على التوالي من بين المتطلبات الانتقالية الخمسة، وقد يدل ذلك على ضعف الثقة في الحكومة لفرض ضريبة على سيارات الأغنياء أو حتى توجيهها للفقراء، وأيضًا ضعف الثقة في القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية في تقديم تذاكر مخفضة للفقراء.

- **المتطلبات الانتقالية في مجال الكهرباء والطاقة:** حيث جاءت وفق الترتيب التالي "تطبيق نظام كوبونات الغاز" ثم "توزيع مصابيح موفرة للطاقة على الأسر الفقيرة " ثم "استحداث ضريبة على استيراد وتسويق المنتجات البترولية لصالح الدعم" ثم "دعم الكهرباء في فترات الصيف للفقراء" ثم "استخدام تعريفات متعددة الطبقات للكهرباء " ثم " فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص في توصيل الكهرباء للريف" ثم "التخلص من دعم الوقود تدريجيًا دون المساس بدعم وقود الطهي" ثم " ترشيد استهلاك الوقود من خلال رفع أسعاره" ، **وتشير تلك النتيجة إلى ما يلي:**

- حصول إجراء "تطبيق نظام كوبونات الغاز" على الترتيب الأول، ويشير بجلاء إلى رغبة عينة الدراسة في تطبيق هذا الإجراء والذي يسمح بعدالة التوزيع والسيطرة على سوق المواد البترولية بكافة أنواعها، كما حدث في تجربة البرازيل وغانا.
- كما أن حصول المتطلب الانتقالي" توزيع مصابيح موفرة للطاقة على الأسر الفقيرة " على الترتيب الثاني يشير إلى موافقة عينة الدراسة ورغبتها في ترشيد الاستهلاك وتماشيًا مع السياسة الراهنة للدولة، كما نجحت "غانا" في ذلك القطاع من خلال تنفيذ هذا الإجراء.

- حصل المتطلب الانتقالي" استخدام تعريفات متعددة الطبقات للكهرباء" على الترتيب الخامس بنسبة موافقة بلغت (٧١,٨٤%) فقط، بالرغم من أن هذا المتطلب من الناحية العملية سوف يوفر الدعم الكافي للكهرباء اذا ما طبق لصالح الفقراء وتوفير الكهرباء، كما أن هذا المتطلب تم تنفيذه في العديد من الدول مثل الفلبين وجنوب افريقيا وتايلاند وفيتنام، إلا أنه حين طبق في الهند واجه صعوبات وضغوط شعبية لإلغائه.
- حصل المتطلب الانتقالي "التخلص من دعم الوقود تدريجيًا دون المساس بدعم وقود الطهي" على الترتيب السابع وبنسبة موافقة (٤٤,٢٥%) فقط ، وتشير تلك النتيجة بجلاء إلى عدم رغبة عينة الدراسة في رفع الدعم عن الوقود ولو حتى تدريجيًا لما لذلك من آثار سلبية وخيمة على مستويات معيشة الفقراء.
- كما حظي متطلب "ترشيد استهلاك الوقود من خلال رفع أسعاره" على الترتيب الثامن والاخير، وقد تشير تلك النتيجة إلى رفض عينة الدراسة مبدأ تقليص أو إلغاء الدعم أو رفع الأسعار وخاصة على السلع الأساسية الضرورية .

- **المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات الائتمانية والتحويلات النقدية:** والتي جاءت وفق الترتيب التالي "تقديم دعم مالي لكبار السن والمعاقين"، ثم "تحويلات نقدية للأسر الفقيرة مشروطة بالانتظام في المدارس أو إجراء الفحوصات الطبية" ثم "توفير القروض لصالح المشروعات الصغيرة التي يقيمها الفقراء منخفضة الفائدة" ثم" إنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية لتوفير التحويلات النقدية المشروطة المقدمة للفقراء" ثم "السماح بالدفع بدون فوائد" ثم "تسديد مدفوعات نقدية مستحقة على الفقراء" ثم "صرف تعويضات نقدية كل أربعة شهور للفقراء المتضررين من رفع الدعم" ثم"التنازل عن الرسوم مقابل الحصول على خدمات اجتماعية "توفير الخدمة دون مقابل "وفي الترتيب نفسة "توزيع إعانات شهرية غير مشروطة للفقراء" ، **وتشير تلك النتيجة إلى ما يلي:**

- أن حصول المتطلب الانتقالي" تقديم دعم مالي لكبار السن والمعاقين" على الترتيب الاول يشير بجلاء إلى طبيعة المجتمع المصري في احترام كبار السن والعطف على المعاقين ومن هم في ظروف خاصة يحتاجون إلى رعاية وعناية، ويتفق ذلك مع التراحم والتماسك والثقافة المجتمعية للبيئات الريفية على وجه الخصوص.
- (٨٣,٩١%) من عينة الدراسة يوافقون على التحويلات النقدية المشروطة، حيث حصلت على الترتيب الثاني من بين المتطلبات الانتقالية، وتشير تلك النتيجة إلى رغبة عينة الدراسة في تقديم تحويلات نقدية ولكن ذات أبعاد اجتماعية ونفسية وصحية وليست نقدية فحسب، بحيث يتم الارتقاء بنوعية الحياة للفقراء، مثلما حدث في نيجيريا والمكسيك .
- واللافت للنظر أن المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات الائتمانية والتحويلات النقدية المرتبطة بتعزيز قدرة الفقراء أنفسهم على الانتاج والعمل، حظيت على المراتب الأولي في الترتيب مثل "التحويلات النقدية المشروطة للأسر الفقيرة على الترتيب الثاني، توفير القروض لصالح المشروعات الصغيرة التي يقيمها الفقراء منخفضة الفائدة على الترتيب الثالث، وإنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية لتوفير التحويلات النقدية المشروطة المقدمة للفقراء على

الترتيب الرابع والسماح بالدفع بدون فوائد على الترتيب الخامس"، بينما المتطلبات الانتقالية التي ترى في الفقير الضعف والتخاذل وعدم القدرة على اشباع الاحتياجات وأنه عبء على المجتمع جاءت جميعها في المراتب الأخيرة مثل متطلب "تسديد مدفوعات نقدية مستحقة على الفقراء" في الترتيب السادس، و"صرف تعويضات نقدية كل أربع شهور للفقراء المتضررين من رفع الدعم" في الترتيب السابع، و"توزيع إعانات شهرية غير مشروطة للفقراء، والتنازل عن الرسوم مقابل الحصول على خدمات اجتماعية- توفير الخدمة دون مقابل" في الترتيب الثامن لكل منهما، ولعل تجربة إندونيسيا واليمن مثالاً للتحويلات النقدية الشهرية غير المشروطة، بينما تجربة نيجيريا والبرازيل مثالاً للتحويلات النقدية المشروطة.

- **المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات التعليمية والصحية:** حيث جاءت وفق الترتيب التالي، " تدعيم التأمين الصحي لطلاب المدارس ومن هم في ظروف صعبة " ثم "إقامة برامج للتشغيل بالمدارس"، ثم "زيادة الإنفاق على التعليم والصحة في المناطق الفقيرة" و"صيانة دورية للمدارس والمستشفيات باستخدام ما تم توفيره من ميزانيات الدعم"، ثم" تخصيص جزء من أموال تقليص الدعم لتعليم الأطفال الأيتام والفقراء ورعاية النساء الأرامل" ثم "إلغاء رسوم المدارس الحكومية قبل الجامعية" ثم "دعم تعليمي لأطفال الموظفين"، **ويتضح من تلك النتيجة الاتي :**

- حصول المتطلب الانتقالي "تدعيم التأمين الصحي لطلاب المدارس ومن هم في ظروف صعبة" على الترتيب الأول، يشير إلى أهمية ذلك المتطلب، حيث تعد الصحة أغلى ما يملكه الانسان .
- كما أن حصول متطلب "إقامة برامج للتشغيل بالمدارس" على الترتيب الثاني يشير إلى رغبة عينة الدراسة في تعليم أبنائها وتزويدهم بمهنة أو حرفة تعود بالنفع على الأسرة ومن ثم ترفع من مستوى دخولهم على المدى المتوسط.
- واللافت للنظر أن متطلب "إلغاء رسوم المدارس قبل الجامعية وخاصة التي تديرها الدولة" حصل على الترتيب الخامس وقبل الأخير، وقد يشير ذلك إلى أن فكرة حصول الفرد على الخدمة دون مقابل فكرة غير مقبولة من وجهة نظرهم، وتتفق تلك النتيجة مع ما جاء في جدول رقم (٢١) من نتائج، حيث حصل متطلب "توفير الخدمة دون مقابل" على الترتيب الثامن والأخير من بين المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات الائتمانية والنقدية للفقراء، كما تختلف تلك النتيجة مع الإجراءات الانتقالية التي نجحت في تنفيذها غانا اثناء برامج اصلاح الدعم .
- حصل متطلب "صيانة المدارس والمستشفيات" ومتطلب "زيادة الانفاق على التعليم والصحة" على الترتيب الثالث والثالث مكرر، وهو ترتيب متوسط، وقد يشير ذلك إلى انهما يعدا متطلبان رئيسان حيث حصلا على نسبة موافقة تبلغ (٨٧,٩٣%، ٨٣,٩١%) على التوالي، كما تشير النتيجة إلى أن تحسين الخدمة من وجهة نظر عينة الدراسة أهم من إعفائهم من رسومها، كما قد تشير النتيجة إلي أن الخدمات التعليمية والصحية المقدمة ليست في المستوى المرضي لهم، ويمثل إجراء " صيانة المدارس والمستشفيات" من ملامح الإجراءات الانتقالية لبرامج إصلاح الدعم في نيجيريا .

- **المتطلبات الانتقالية في مجال الدخل والأجور:** حيث حصل متطلب "توفير وظائف مؤقتة للشباب والنساء الفقراء" على الترتيب الأول ثم متطلبان هما "مواجهة مشكلة البطالة" و"إنشاء مراكز للتدريب المهني" ثم "زيادة الحد الأدنى للأجور" ثم "توفير وظائف في الأجل القصير وخاصة لصغار المقاولين العاملين في الأعمال المهنية المؤقتة" ثم "عمل حسابات بنكية للفقراء وتحويل وفورات الدعم عليها، وتشير تلك النتائج إلى أن توفير الوظائف للشباب والنساء حتى وإن كانت مؤقته تعد متطلب انتقالي رئيسي حيث وقع في الترتيب الأول، وتتفق تلك النتيجة مع ما قامت به نيجيريا، بينما "زيادة الحد الأدنى للأجور" جاء في الترتيب الثالث، وهذا ما قامت به غانا ضمن الإجراءات الانتقالية لإصلاح الدعم ، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الثقة في قيام الدولة بزيادة الأجور، أو أن زيادة الحد الأدنى للأجور لن يؤمن لهم حياة مستقرة في ظل الارتفاع المفرط في الاسعار والأزمات الاقتصادية العالمية، كما أن المتطلب الانتقالي "عمل حسابات بنكية للفقراء وتحويل وفورات الدعم عليها" من ضمن الإجراءات الانتقالية التي اتخذتها بعض الدول أثناء برامج إصلاح الدعم وعلى رأسها إيران، إلا أنه حصل على الترتيب الخامس والأخير، وقد يرجع ذلك إلى أن تنفيذ هذا المتطلب يحتاج إلي امكانات كبيرة من الدولة، أو عدم ثقة المبحوثين في قيام الدولة بهذا الإجراء كأن أشار احدهما قائلاً " معقولة الدولة تعمل كدة ! دا خيال".
- **المتطلبات الانتقالية في مجال الاقتصاد :** حيث جاءت وفق الترتيب التالي " الرقابة على أسعار السلع والخدمات"، ثم "تعزيز المراكز المالية للشركات المملوكة للدولة" ثم "فرض ضرائب على الرحلات السياحية للخارج، تحرير الأسعار الداخلية وفق الأسواق العالمية، ثم فرض ضريبة لتعويض خسائر رفع الدعم على بعض فئات المجتمع، رفع الضرائب على السيارات الخاصة، ثم رفع قيمة الضرائب التي تدفع في المطار على المسافرين، ثم رفع قيمة بنزين ٩٢و٩٥ ، ثم تقليل التدخل الحكومي في الأسعار أو تسعير المنتجات" **ويتضح من النتيجة السابقة ما يلي:**
  - أن الرقابة على أسعار السلع والخدمات والتي جاءت في الترتيب الأول بنسبة موافقة تبلغ (٩٥,٩٨%) تشير بجلاء إلى أهمية تدعيم الاجهزة الرقابية ومحاربة الفساد، حيث ترى عينة الدراسة أن الرقابة على الأسعار مطلب رئيسي خلال الفترات الانتقالية في برامج اصلاح الدعم، حتى يشعر الفقراء بأهمية الجهود المبذولة والتضحية التي يقدموها .
  - كما حظي متطلب "تعزيز المراكز المالية للدولة" على الترتيب الثاني، مما يشير إلى أهمية هذا المطلب ورؤية عينة الدراسة إلى الشركات الحكومية على أنها تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد.
  - تؤكد عينة الدراسة دعمها لجهود الدولة في إصلاح برامج الدعم حيث لا يزال مفهوم الدولة الابوية مسيطر نسبيًا، ويتضح ذلك في حصول متطلب "الرقابة على الأسعار" في الترتيب الأول، ومتطلب "تعزيز المراكز المالية للشركات المملوكة للدولة" على الترتيب الثاني، في حين حصول متطلب "تقليل التدخل الحكومي في الأسعار أو تسعير المنتجات" على الترتيب التاسع بنسبة قبول لا تتعدى (٣٢,١٨ %) فقط، وتشير تلك النتيجة إلى أن عينة الدراسة تعول على دور الدولة في تنظيم حركة الاقتصاد، بما يساعد على خلق اقتصاد قوي يساند جهود الإصلاح، وقد يدل ذلك على التعارض الواضح بين رؤية الدولة التي تسعى إلى رفع

يدها عن كافة المجالات تدريجيًا أو نهائيًا، وبين رؤية المواطن لدور الدولة الحيوي والرئيسي في كافة المجالات.

- وعن الجهود التي تراها عينة الدراسة لتوفير موارد مالية لدعم برامج الدعم، فكانت "فرض ضرائب على الرحلات السياحية للخارج"، ثم "تحرير الأسعار الداخلية وفق الاسواق العالمية"، ثم "فرض ضريبة لتعويض خسائر رفع الدعم على بعض فئات المجتمع" في الترتيب الخامس، "رفع الضرائب على السيارات الخاصة" في الترتيب السادس، وجميعها تنصب على فرض الضرائب للحصول على التمويل اللازم لدعم برامج الإصلاح، وقد استخدمت الاردن والبرازيل تلك الاجراءات الانتقالية أثناء تطبيق برامج إصلاح الدعم، أما عن أقل الإجراءات فكانت "رفع قيمة بنزين ٩٥ و٩٢، ورفع قيمة الضرائب التي تدفع في المطار على المسافرين" ، وقد يرجع ذلك لرؤية عينة الدراسة للآثار السلبية المتمثلة في ارتفاع الأسعار نتيجة لرفع قيمة بنزين ٩٢,٩٥ على الأسر المصرية وخاصة الفقيرة فيها.

- وعن القوة النسبية للإجراءات الانتقالية في المجالات المتعددة لإصلاح الدعم، فقد جاءت وفق الترتيب التالي "مجال النقل والمواصلات بقوة نسبية تبلغ (٩٣,٧٥%) بمستوى ممتاز، ثم في الترتيب الثاني مجال الدخل والأجور بقوة نسبية تبلغ (٩٠,٤%) بمستوى ممتاز، ثم في الترتيب الثالث مجال السلع الغذائية بقوة نسبية تبلغ (٨٩,٤٦%) وبمستوى جيد جدًا، ثم في الترتيب الرابع مجال الخدمات التعليمية والصحية بقوة نسبية تبلغ(٨٩,١%) وبمستوى جيد جدًا، ثم في الترتيب الخامس بقوة نسبية تبلغ (٨٨,١٢%) مجال الخدمات الائتمانية والتحويلات النقدية للفقراء بمستوى جيد جدًا، ثم مجال الكهرباء والطاقة بمستوى جيد جدًا وبقوة نسبية تبلغ (٨٢,٥٧%) وأخيرًا مجال الاقتصاد بقوة نسبية تبلغ (٧٧,٣٥%) وبمستوى جيد"، وتشير تلك النتيجة إلى ما يلي:

- حصول مجالات إصلاح الدعم على مستوى قوى نسبية يتراوح ما بين جيد وممتاز، مما يشير إلى أهمية المتطلبات الانتقالية التي يجب مراعاتها عند إصلاح الدعم في كل المجالات.
- أما عن أكثر المجالات الحياتية التي تتطلب اتخاذ مذيد من الاجراءات الانتقالية اثناء فترات اصلاح الدعم ، فكانت "النقل والموصلات ثم الدخل والأجور ثم السلع الغذائية "يلي ذلك في الأهمية" التعليم والصحة ثم الخدمات الائتمانية والنقدية ثم الكهرباء والطاقة ثم الاقتصاد " ، وتتفق تلك النتيجة مع ما جاء بدراسة " **منى عطية خزام** " والتي أشارت إلى أن أهم قطاعات خدمات شبكة الضمان الاجتماعي هو التأمينات الاجتماعية والسلع الغذائية .
- أن أقل المجالات حصولًا على القوة النسبية والتي قدرت (٧٧,٣٥%) وبمستوى جيد هو الاقتصاد.
- حصول الإجراءات الانتقالية في مجال النقل والموصلات على الترتيب الأول بقوة نسبية تقدر (٩٥,٧٥%) وبمستوى ممتاز، قد يرجع ذلك إلى عدم توافر وسائل نقل حكومية أو مخفضة في المجال الجغرافي للدراسة واعتمادهم على الانتقال داخل القرية وخارجها على وسائل النقل الأهلية التي تستنفذ جزء ليس بالقليل من ميزانية الأسر.

- اهتمام عينة الدراسة بالإجراءات الانتقالية في مجال الأجور والدخل وحصولها على الترتيب الثاني وبقوة نسبية تبلغ (٩٠,٤%) وبمستوى ممتاز، قد يشير إلى أهمية تلك الإجراءات وإلى ضعف دور الدولة في هذا المجال سواء على مستوى زيادة الأجور أو توفير فرص العمل أو التخفيف من حدة البطالة مما يستوجب الاهتمام بهذا المجال.

٤-نتائج تتعلق بالإجابة على التساؤل الرابع: ما متطلبات نجاح برامج إصلاح الدعم؟ .

- جاءت المتطلبات العامة لبرامج إصلاح الدعم بصفة عامة وفق الترتيب التالي "أن يكون إصلاح الدعم مناسب لدخول المواطنين، ثم الاستفادة من تجارب إصلاح الدعم الأخرى، وتوفير قيادات إدارية قوية لإدارة برامج الدعم في الترتيب نفسة، ثم التشاور مع المواطنين حول كيفية إصلاح الدعم، ثم وجود قيادة سياسية قوية لتنفيذ إصلاح الدعم، ثم توعية المواطنين بفوائد إصلاح الدعم، ثم إعلام المواطنين بتكاليف الدعم وسلبياته، ثم الاعتراف بوجود مشكلة في الدعم لكل المواطنين، ثم الأخذ في الاعتبار أن إصلاح الدعم في قطاع يؤثر على القطاعات الخدمية الأخرى، ثم حث المواطنين على ترشيد الاستهلاك، ثم تغيير السياق القانوني الذي يعوق إصلاح الدعم، ثم اختيار التوقيت المناسب لإصلاحات الدعم، ثم إقامة برامج لتخفيف الآثار السلبية لإصلاح الدعم، ثم رفع الدعم عن القطاعات الأكثر هدرًا للموارد، ثم توليد الدعم السياسي لبرامج إصلاح الدعم، ثم توفير البيانات عن الميزانيات للمواطنين، ثم أن يكون الدعم مرحلي ومتسلسل، وأخيرًا التفاوض مع أصحاب مصلحة إبقاء الدعم كما هو" ، ويتضح من النتيجة السابقة ما يلي:

- أن القوة النسبية لتلك المتطلبات بلغت (٩٠%) بمستوى ممتاز، مما يؤكد على أهميتها لإصلاح الدعم.
- حظيت المتطلبات المرتبطة بالمواطنين على الترتيب الأول بقوة نسبية (٩١,٦٣%) وبمستوى ممتاز، ثم المتطلبات التي تتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية بقوة نسبية (٩٠,٦١%) وبمستوى ممتاز، وأخيرًا المتطلبات السياسية بقوة نسبية (٨١,٩٣%) وبمستوى جيد جدًا .
- كما احتلت المتطلبات العامة التالية على مراتب متقدمة وهي "أن يكون الدعم مناسب لدخول المواطنين، وتوافر قيادات إدارية قوية لإدارة برامج إصلاح الدعم والاستفادة من تجارب إصلاح الدعم الاخرى، مع ضرورة التشاور مع المواطنين حول كيفية إصلاح الدعم ووجود قيادات سياسية قوية لتنفيذ برامج إصلاح الدعم" من الأول إلى الرابع، ويتضح من تلك النتيجة ضرورة المزج بين جميع المتطلبات لضمان نجاح البرنامج، كما تشير إلى وعي عينة الدراسة وعيًا كاملًا بأهمية التشاور معهم والتخطيط الجيد لتنفيذ برامج إصلاح الدعم.
- بينما حظيت المتطلبات التالية على مراتب متأخرة وهي "توليد الدعم السياسي لبرامج إصلاح الدعم وتوفير البيانات والمعلومات حول التقارير والميزانيات، أن يكون الدعم مرحلي ومتسلسل، التفاوض مع أصحاب المصلحة " وقد تشير تلك النتيجة إلى تأكد عينة الدراسة من توافر الدعم السياسي لبرامج إصلاح الدعم، كما أن توافر البيانات لا تمثل بالنسبة لهم أهمية وخاصة مع انخفاض المستويات التعليمية لعينة الدراسة .

- وتنقسم متطلبات نجاح برامج إصلاح الدعم إلى ثلاث وفقًا لوجهة نظر الدراسة وهي:

المتطلب الأول : متطلبات نجاح برامج إصلاح الدعم المرتبطة بالمواطنين .

- وقد جاءت عبارات هذا المؤشر وفق الترتيب التالي "التشاور مع المواطنين حول كيفية إصلاح الدعم" في الترتيب الأول، ثم "توعية المواطنين بفوائد إصلاح الدعم"، ثم "إعلام المواطنين بتكاليف الدعم وسلبياته، ثم حث المواطنين على ترشيد الاستهلاك، ثم إقامة برامج للتخفيف من الآثار السلبية لبرامج إصلاح الدعم، ثم توفير البيانات والمعلومات حول تقارير الميزانيات وعرضها على المواطنين".
- قُدرت القوة النسبية للمتطلبات المرتبطة بالمواطنين (٩١,٦٣%) بمستوى ممتاز، ويتضح من تلك النتيجة، أنه لكي ينجح برنامج إصلاح الدعم لابد من توافر شرطين هما "التشاور مع المواطنين حول كيفية إصلاح الدعم"، ثم "توعية المواطنين بفوائد إصلاح الدعم"، وتشير أيضًا إلى حقيقة تنموية مؤكدة مفادها أنه لا يمكن نجاح أي برنامج دون التشاور مع المستفيدين، كما أعطت عينة الدراسة أهمية لإعلام المواطنين بفوائد إصلاح الدعم حتى تضمن الدولة المؤازرة للجهود المبذولة، ويراقب المواطن بنفسة ما يحصل علية من مزايا نتيجة لتنفيذ ذلك البرنامج، وتتفق تلك النتيجة مع ما قام به رئيس الوزراء المغربي حين اتبع سياسة المصارحة بأهمية التخلص من الدعم ومردود ذلك على الحياة اليومية للفقراء.
- واللافت للنظر حصول متطلب "توفير البيانات والمعلومات حول تقارير الميزانيات وعرضها على المواطنين" على الترتيب السادس والأخير، وقد يرجع ذلك إلى ضعف المستوى التعليمي لعينة الدراسة حيث تبلغ نسبة من هم تعليمهم أقل من الجامعي (٦٣,٢٢%) "جدول رقم (٤) ".

المتطلب الثاني : المتطلبات الإدارية والتنظيمية لنجاح برامج إصلاح الدعم .

- وقد جاءت وفق الترتيب التالي "أن يكون برنامج إصلاح الدعم مناسب لدخول المواطنين" ثم في الترتيب الثاني متطلبان هما " لابد من توافر قيادات إدارية قوية لإدارة برامج إصلاح الدعم" و"الاستفادة من تجارب إصلاح الدعم في الدول الأخرى"، ثم "الاعتراف بوجود مشكلة في الدعم المطلق لكل المواطنين" ثم "الأخذ في الاعتبار أن إصلاح الدعم في قطاع يؤثر على القطاعات الخدمية الأخرى "مثال رفع أسعار الوقود يؤدي إلى رفع أسعار الغذاء"، ثم اختيار التوقيت المناسب لإجراء إصلاحات في الدعم، ثم "تغيير السياق القانوني والدستوري الذي يعوق برامج إصلاح الدعم " ثم "البدء في رفع الدعم عن القطاعات الأكثر هدرًا لموارد الدولة " ثم " أن يكون الدعم مرحلي ومتسلسل".
- وقُدرت القوة النسبية لتلك المتطلبات (٩١,٦١%) بمستوى ممتاز.

ويتضح من النتيجة السابقة ما يلي:

- أن عينة الدراسة ترى أهمية لتناسب برامج إصلاح الدعم مع دخول المواطنين، حيث جاء هذا الشرط في الترتيب الأول من بين المتطلبات الإدارية والتنظيمية لنجاح برامج إصلاح الدعم، ويدل ذلك على وعي المواطنين بأهمية أن يكون مستوى الدعم يتلاءم مع دخول المواطنين، وأن تكون إجراءات الإصلاح المزمع تنفيذها تتلاءم أيضًا مع الدخول حتى لا تمثل ضغط عليهم.

- أكدت عينة الدراسة على أهمية الرجوع إلى تجارب إصلاح الدعم في الدول الاخرى للاستفادة منها، مما يشير إلى أهمية استيعاب تلك التجارب ورصد نجاحاتها واخفاقاتها والاستفادة المثلى منها.
- واللافت للنظر أن متطلب "أن يكون من إصلاح الدعم مرحلي ومتسلسل" حصل على الترتيب السابع والأخير، وقد يدل ذلك على وعي المواطنين بمسألة المضي قدمًا في إصلاح الدعم بصرف النظر عن أي شيء، لذا قد لا يتطلب إصلاح الدعم مرحلي أو متسلس، وتختلف تلك النتيجة مع ما أوصى به البنك الدولي من ضرورة أن تكون برامج إصلاح الدعم متسلسلة ومناسبة .

المتطلب الثالث : المتطلبات السياسية لنجاح برامج اصلاح الدعم .

- والتي جاءت وفق الترتيب التالي "وجود قيادات سياسية قوية لتنفيذ برامج إصلاح الدعم" ثم " توليد الدعم السياسي لبرامج إصلاح الدعم" وأخيرًا "التفاوض مع أصحاب المصلحة من إبقاء الدعم دون إصلاح".
- وقدرت القوة النسبية لتلك المتطلبات (٨١,٩٣%) بمستوى جيد جدًا، مما يشير إلى:

- أن وجود القيادات السياسية القوية متطلب رئيسي في تنفيذ برامج إصلاح الدعم، ولعل التجربة المصرية في تقليص الدعم منذ الخمسينيات وحتى الآن، وأيضًا تجارب إصلاح الدعم في معظم الدول تشير بجلاء إلى الاحتياج الشديد للقيادات السياسية القوية التي تتحمل تبعات التغير، حيث أن معظم التجارب شهدت احتجاجات شعبية واسعة، فضلًا عن ضرورة توافر قيادات سياسية واعية ومدركة بخطورة تلك الإجراءات.
- كما جاء متطلب "التفاوض مع أصحاب المصلحة من إبقاء الدعم دون إصلاح" في الترتيب الأخير، وقد يشير ذلك إلى عدم أهمية التفاوض معهم على اعتبار أنهم المستفيدين الوحيدين من برامج الدعم أكثر من الفقراء أنفسهم، فليس بالضرورة التفاوض معهم بل تطبيق إجراءات الإصلاح بما يضمن وصول الدعم لمستحقيه.

٥-نتائج تتعلق بالإجابة على التساؤل الخامس: ما المعوقات التي تواجه برامج إصلاح الدعم ؟.

- جاء ترتيب المعوقات التي تواجه إصلاح الدعم كما يلي، حيث حصل معوق "افتقاد المصداقية في تحويل وفورات الدعم للفقراء" على الترتيب الأول، ثم معوق "عدم وجود معلومات عن الفئات التي تحصل على الدعم ولا تستحقه"، ثم معوقات " نفوذ جماعات المصالح ورفضها لإجراءات إصلاح الدعم، ثم عدم وضوح برامج إصلاح الدعم، ثم ضعف الثقة في الحكومات وقراراتها، ثم عدم وجود فرص بديلة للتغلب على سلبيات إصلاح الدعم، ثم عدم توافر برامج فعاله لحماية الفقراء، ثم عملية إصلاح الدعم قد لا تأخذ بعض القضايا الاجتماعية المهمة في الحسبان، ثم معوقان هما "ضعف الاقتصاد الوطني في تنفيذ برامج إصلاح الدعم، والتأثير السلبي لبرامج إصلاح الدعم على الفقراء" في الترتيب نفسة، ثم في الترتيب الأخير معوق "المقاومة الشعبية لبرامج إصلاح الدعم "على التوالي.
- ويتضح من النتيجة السابقة ما يلي:

- أن برامج إصلاح الدعم تواجهها العديد من المعوقات حيث بلغت القوة النسبية للمؤشر (٨٥,٢٢%) بمستوى جيد جدًا، مما يشير إلى وعي عينة الدراسة بتلك المعوقات.

- أكدت عينة الدراسة على افتقاد المصداقية في تحويل وفورات الدعم لصالح الفقراء حيث جاء ذلك المعوق في الترتيب الأول، مما يدل على ضعف الثقة في الدولة، ولعل أولى خطوات إصلاح الدعم والتي سوف تجعل المجتمع يدعم ويوافق ويتحمل تبعات تقليص الدعم هي الثقة والمصداقية التي لابد وأن تتوافر بين المجتمع والدولة، وبصفة خاصة الفقراء يكونوا متأكدين في أن وفورات الدعم ستوجه لهم ولتحسين أحوالهم، وأن تقليص الدعم مجرد خطوة رئيسة توجه لصالحهم ولتحسين أوضاعهم المعيشية والإسراع في ابعادهم عن خط الفقر، وتتفق تلك النتيجة مع ما جاء بدراسة كل من " انا بريدل ولاكي لونته Anna Bridel , Lucky Lontoh 2014"ودراسة " بيت المال العالمي International Monetary Fund 2006" .
- أدركت عينة الدراسة أن غياب المعلومات عن الفئات التي تحصل على الدعم ولا تستحق حيث جاء ذلك المعوق في الترتيب الثاني، مما يتطلب مذيد من الجهود في إنشاء شبكة معلومات متجددة للوقوف على من هم يستحقون الدعم بالفعل.
- واللافت للنظر حصول معوق "عدم وضوح سياسات الدولة في إصلاح الدعم" على الترتيب الرابع بنسبة موافقة بلغت (٧٥,٨٦%) مما يدل على أن المواطنين لا يعرفون إلى أين تسير سياسات اصلاح الدعم وما الخطط الكفيلة لتنفيذها بأقل الخسائر؟، وتتفق تلك النتيجة مع ما جاء دراسة "ريم عبد الحليم ٢٠١٥ " ودراسة "سارة روبين وآخرون Sarah Robin& Others 2003"
- أشارت استجابات عينة الدراسة إلى مشكلة رئيسة توضح أن العلاقة بين الدولة والمواطن يجانبها الثقة والمصداقية، حيث حصلت معوقات تشير إلى ذلك على ترتيب متقدم وبنسب موافقة عالية، ومن بينها افتقاد المصداقية في تحويل وفورات الدعم لصالح الفقراء في "الترتيب الاول"، عدم وضوح سياسات الدولة في إصلاح الدعم في "الترتيب الرابع"، وضعف الثقة في الحكومة وقراراتها في "الترتيب الخامس"، مما يؤكد على ضرورة بذل الجهد من قبل الدولة في تدعيم الثقة بينها وبين المواطن.
- حصول معوق "عدم توافر برامج فعالة لحماية للفقراء " على الترتيب السابع، ويشير إلى أهمية إعادة النظر في برامج الحماية الاجتماعية للفقراء وشبكات الأمان التي تقدمها الدولة لضمان مذيد من البرامج الفعالة ، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة "سارة روبين وآخرون Others & Sarah Robin 2003" ودراسة "كيران كلارك Kieran clark2014 ".
- جاء معوق "المقاومة الشعبية لبرامج إصلاح الدعم" في الترتيب العاشر والأخير، مما قد يشير إلى ضعف المقاومة الشعبية لبرامج إصلاح الدعم التي تتبعها الدولة، وقد يرجع ذلك إلى القبول المبدئي من قبل المواطنين لبرامج إصلاح الدعم.

تاسعًا: تصور مقترح حول دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لتحقيق متطلبات إصلاح الدعم.

مسلمات التصور المقترح:

ينطلق التصور من كون التخطيط عملية تسعى لنقل المجتمع من وضع إلى وضع جديد أفضل من سابقه، بمعنى أن عملية التخطيط تسعى لإحداث التغيير، وبالتالي قد يقاوم هذا التغيير إذ لم يكن مقبولًا من السكان أو المجموعات المستهدفة، وعدم قبول التغيير يرتبط بأسباب كثيرة وعديدة لكن أهمها من وجهة نظر الدراسة هو غياب المشاركة الجماهيرية في عملية التخطيط والتغيير، فالمشاركة بجانب أنها تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الحقيقية للمجتمع، فإنها أيضًا تعمل على تهيئتهم نفسيًا واجتماعيا لتقبل التغيير وتشعرهم بجزء من المسئولية وتدفعهم إلى مساندة ودعم التغيير بكل امكاناتهم إذا أيقنوا أنه لصالحهم ولخدمتهم ولصالح مجتمعهم.

ولما يمر به مجتمعنا من ظروف اقتصادية تتطلب على الدولة أخذ العديد من الإجراءات مثل تقليص الدعم، التي قد ينظر البعض لها على أنها مساس بحقوق المواطنين وخاصة الفقراء في ظل الظروف القاسية التي يعيشونها وخاصة في فترات التغيير، مما اضطر الدولة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات ومازال هناك الكثير، ويستدعي ذلك الوقوف على آراء واتجاهات ومتطلبات اصلاح برامج الدعم من وجهة نظر سكان المجتمعات الفقيرة المحلية ، حتى يمكن رصد كافة الاحتياجات والمشكلات المتنوعة لهؤلاء السكان المرتبطة بقضية تقليص الدعم، كخطوة رئيسة في اعداد برامج إصلاح الدعم مستقبلًا حتى تلقى قبولًا مجتمعيًا ، ومن ثم تحقق اهدافها في الارتقاء بمستوى معيشة الفقراء وضمان الاستهداف الفعال أولًا، ثم التخفيف عن كاهل الدولة ثانيًا.

ولما كان للخدمة الاجتماعية بصفة عامة من دورًا بارزًا في التعامل مع قضايا الفقر، وللتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة من مكانة في التصدي للمشكلات الملحة من خلال تفادي الكثير من الآثار المترتبة عليها، لذا تقترح الدراسة تصورًا قائماً على ما توصلت إليه من نتائج فيما يتعلق بمتطلبات إصلاح برامج الدعم.

ويتضمن التصور المقترح المحاور التالية:

المحور الأول: الفئات المستهدفة والمشاركة في تنفيذ هذا التصور.

- الفقراء: وهي الفئة المجتمعية التي سيتم تحديدها وفقًا لمعيار الدخل ومن هم في احتياج لبرامج تنموية تراعي احتياجاتهم وتواجه مشكلاتهم المتزايدة والمتلاحقة في ظل التقليص الواضح للدعم في كافة القطاعات السلعية والخدمية، وتتحدد أدوارهم في:
  - تقديم الاقتراحات وإبداء الآراء .
  - المشاركة الفعالة في جهود إصلاح برامج الدعم .
  - رصد ايجابيات وسلبيات البرامج المنفذة وعرضها على المسؤولين .
- المجتمع ومؤسساته بكافة انواعها: وهم من لديهم قدرات سياسية واقتصادية وتنظيمية وإدارية واجتماعية للمعاونة في تنفيذ متطلبات إصلاح برامج الدعم على المستوى المحلي بأقل تكاليف اجتماعية ممكنة، وتشمل تلك الفئة المؤسسات المجتمعية المحلية الحكومية والاهلية ورجال الاعمال وقادة الرأي في المجتمع ....." وتتحدد أدوارهم في:

- التوجيه والدعم لكافة الجهود التي تركز على تقليل التكاليف الاجتماعية لتقليص الدعم.
- المشاركة الفعالة في دعم المجتمع وسد أوجه النقص والقصور الناتجة عن تنفيذ سياسات تقليص الدعم.
- الاستثمار الأفضل لكافة موارد المجتمع لسد احتياجات المجتمع في ظل تقليص الدعم.

المحور الثاني: تشكيل فريق التخطيط .

يتم تشكيله على مستوى أصغر وحدة محلية بداية من القرية والاحياء السكنية بل والمربعات السكنية في الحضر، على ألا يتجاوز الفريق الواحد "٢٠" فرد.

يتم تشكيله من "رئيس الوحدة المحلية ومديري المدارس والمستشفيات والوحدات الصحية إن وجد والإدارة التموينية والزراعية ورؤساء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية ومراكز الشباب وأئمة المساجد والكنائس والأخصائيين الاجتماعيين في كافة المؤسسات وممثلين عن المجتمع ".

المحور الثالث: مراحل التخطيط لتحقيق متطلبات اصلاح برامج الدعم .

المرحلة	الإجراءات التنفيذية
التمهيدية	- رصد البيانات السكانية للمنطقة والتي تشمل "إعداد السكان وأرباب الأسر وحجم الأسرة والعمالة وطبيعتها والدخل الشهري الثابت والمتغير ....ألخ" - رصد البيانات الاقتصادية والبيانات المرتبطة بالمؤسسات المجتمعية والثقافية والخدمية والدينية والخدمات التي تقدمها للاستفادة منها فيما يلي: • نشر فكر برامج إصلاح الدعم الحالية. • الرد على استفسارات المجتمع حول منظومة الدعم وما يستجد عليها من تغييرات. • الاستفادة منها في سد عجز منظومة الدعم عن الوفاء باحتياجات المجتمع. - تحديد قوائم بالفئات المجتمعية الأكثر تضررًا من تقليص الدعم على السلع والخدمات المتنوعة. - تحديد رؤية سكان المجتمع في أنواع الاستهداف المفضلة لديهم "جغرافي، ديموجرافي، مجتمعي، ذاتي". - تحديد رؤية سكان المجتمع في طريقة تقديم الدعم "نقدي ،عيني ، نقدي وعيني معًا". - تحليل مدى كفاية منظومة الدعم الحالية على مستوى المنطقة الجغرافية وأوجه التعديل المقترح. - المشاركة في اعداد قاعدة بيانات متكاملة عن الفئات التي تحصل على الدعم من منظومة الدعم الحالية ولا تستحقه، والتي لا تحصل وتستحق الدعم. - رصد كافة التجاوزات في منظومة الدعم والفئات المستفيدة وأوجه الاستفادة تمهيدًا لإيجاد السبل القانونية والإدارية لمنع تسرب الدعم لغير المستحقين.
التخطيطية	وفي هذه المرحلة يتم تحويل كافة البيانات التي تم التوصل إليها في المرحلة التمهيدية إلى مجموعة من البرامج والأنشطة التي تستهدف تحقيق متطلبات إصلاح برامج الدعم، وتهدف تلك المرحلة إلى تحقيق هدفين رئيسيان هما : - بناء برامج تنموية فعالة لإصلاح منظومة الدعم. - تعزيز قدرة الفقراء على تجنب الصدمات الناتجة عن إجراءات تقليص الدعم التي تقوم بها الدولة. ينبثق من الأهداف الرئيسية الأهداف الفرعية الآتية: - رفع الوعي المجتمعي بأهمية إصلاح الدعم. - تحديد البرامج التي من شأنها تنفيذ المتطلبات الانتقالية المصاحبة لبرامج إصلاح الدعم التي اسفرت عنها الدراسة الحالية في القطاعات المختلفة.

	- إعداد الخطط لتحقيق الاستهداف الفعال للفقراء. - تحديد أولويات الدعم من وجهة نظر الفقراء. - إعداد الخطط لتقليص الآثار السلبية لبرامج إصلاح الدعم المتبعة من قبل الدولة.
التنفيذية	على صعيد رفع الوعي المجتمعي بأهمية إصلاح الدعم. - حصر القرارات التي تعتزم الدولة اتخذها ومناقشتها مع الفقراء ورفع مخاوفهم لصانع القرار. - رصد ونقل تصورات المجتمع حول برامج إصلاح الدعم والتوفيق بين آرائهم وتوجهات الدولة لضمان برامج فعالة بأقل تكاليف اجتماعية. - توضيح برامج إصلاح الدعم للفقراء التي تتبعها الدولة في الفترة الأخيرة من حيث نوعيتها وأهدافها والنتائج المتوقعة منها على المدى القصير والبعيد. - تدعيم الثقة في قرارات الدولة بشأن تنظيم الدعم وإصلاحه ومردود ذلك على الفقراء أنفسهم. - توضيح فوائد اصلاح الدعم للمواطنين من خلال اقامة الحوار البناء حول : • أثر برامج إصلاح الدعم على التعليم والصحة. • أثر برامج إصلاح الدعم على الاستهلاك ومعدلاته. • أثر برامج إصلاح الدعم على العدالة الاجتماعية. • أثر برامج إصلاح الدعم على المشروعات الاقتصادية الكبرى. على صعيد الاستهداف الفعال للفئات الأكثر احتياجًا: - إثارة الحوارات والمناقشات حول طرق الاستهداف الأمثل . - تحقيق الاستهداف الفعال من خلال استخدام أكثر من معيار . - خلق رأي عام مؤيد لاستبعاد الفئات غير المستحقة للدعم . - التركيز على آليات توصيل الدعم للفئات الأولى بالرعاية وهم: • الفقراء مع تحديد خط الفقر بدقة في ظل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة. • الأسر التي تعولها نساء والمعاقين وأصحاب الظروف الخاصة. على صعيد طبيعة الدعم ونوعيته: - رصد احتياجات المجتمع ووضع الأولويات المتعلقة بمنظومة الدعم. - استحداث برامج الدعم النقدي والعيني معًا ويتطلب ذلك تحديد: • أهمية الدعم النقدي للأسر الفقيرة. • معيار وقيمة الدعم النقدي المقدم. • مصادر الدعم النقدي على المستوى المحلي والإقليمي والمركزي. • دعوة المؤسسات الأهلية والخيرية للمساهمة في خلق الموارد اللازمة . • تحديد السلع والخدمات التي يجب دعمها للفقراء. - تطبيق منظومة الدعم التي أكدت عليها نتائج الدراسة الحالية وتتضمن: • تقديم الدعم العيني والنقدي معًا. • تقديم الدعم للأسر الفقيرة. • تقديم الدعم الذي يسهم في اشباع الاحتياجات المتنوعة للأسرة الفقيرة. • تقديم الدعم باستمرار. • تعدد الجهات المسئولة عن تقديم الدعم • مراجعة المستهدفين من الدعم سنويًا مما يمكن من الاضافة والحذف ويوسع دائرة المستفيدين. على صعيد المتطلبات الانتقالية المصاحبة لبرامج إصلاح الدعم في المجالات المتعددة:

- المتطلبات الانتقالية في مجال السلع الغذائية .

دور المجتمع :

- القيام بحملات توزيع السلع الغذائية الرئيسية مثل الارز.
- إعداد برامج دعم السلع الغذائية بالاعتماد على الجهود الأهلية.
- تنفيذ برنامج إعداد الوجبات الجاهزة بتكاليف بسيطة من خلال أرباب الأسر الفقيرة وتوزيع العائد عليهم وبمساعدة الجمعيات الأهلية.

دور الدولة :

- خصومات ضريبية لمستوردي السلع الغذائية.
- تطبيق نظام الضرائب على الأغنياء .
- الغاء الدعم على السلع الكمالية والترفيهية.

- المتطلبات الانتقالية في مجال النقل والموصلات.

دور المجتمع:

- تقديم الشكاوي والمقترحات بخصوص وسائل النقل المتعددة.
- تفعيل دور الرقابة الشعبية على وسائل النقل.

دور الدولة:

- زيادة أعداد وسائل النقل الحكومية.
- تشديد الرقابة على وسائل النقل الخاصة.
- إنشاء الطرق وتحسينها.
- صرف تذاكر مجانية لبعض فئات المجتمع.
- فرض ضريبة تصاعدية على سيارات الأغنياء لصالح دعم الخدمات للفقراء.

- المتطلبات الانتقالية في مجال الكهرباء والطاقة.

دور المجتمع:

- تطبيق نظام كوبونات الغاز.
- برنامج للتوعية بأهمية ترشيد الاستهلاك.
- برنامج لتوزيع اللمبات الموفرة للطاقة.
- برامج لدعم الكهرباء موسميًا.

دور الدولة :

- تشديد الرقابة على تحصيل فواتير الكهرباء.
- وضع مستويات متعددة لاستهلاك الكهرباء.
- استحداث ضريبة على استيراد وتسويق المنتجات البترولية.

- المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات الائتمانية والتحويلات النقدية.

دور المجتمع:

- برنامج دعم للفقراء وكبار السن ومن هم في ظروف خاصة.
- برنامج التحويلات النقدية المشروطة للفقراء مقابل انتظامهم في التعليم أو تلقي الخدمات الصحية .
- برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة للفقراء.
- برنامج القروض للمشروعات الصغيرة .

دور الدولة :

- التنازل عن الرسوم مقابل الخدمة.

	• مع تفعيل بعض البرامج الأخرى المساندة مثل "الدفع بدون فوائد، تسديد المدفوعات النقدية عن الفقراء، برنامج توفير بعض الخدمات دون مقابل" • إنشاء صناديق الرعاية الاجتماعية لتوفير التحويلات النقدية للفقراء. - المتطلبات الانتقالية في مجال الخدمات التعليمية والصحية. دور المجتمع: • برنامج التشغيل للصناعات الحرفية المتناهية الصغر. • برنامج تسديد الرسوم الدراسية للطلاب الفقراء . دور الدولة : • برنامج دعم التأمين الصحي لتلاميذ المدارس الفقراء. • تدعيم ميزانيات التعليم والصحة في المناطق الفقيرة. - المتطلبات الانتقالية في مجال الدخل والأجور. دور المجتمع: • برنامج التوظيف المؤقت للشباب والنساء . • انشاء مراكز التدريب المهني من خلال الجمعيات الأهلية . دور الدولة : • زيادة الحد الأدنى للأجور. • مواجهة مشكلة البطالة . - المتطلبات الانتقالية في مجال الاقتصاد . دور الدولة : - برنامج الرقابة على الأسعار. - استحداث أنواع جديدة من الضرائب يوجه عائدها للبرامج الاجتماعية . برنامج لتعزيز المراكز المالية لبعض الشركات الحكومية.
المتابعة والتقييم	- رصد الآثار السلبية لبرامج إصلاح الدعم على الفقراء باستمرار. - رفع الآراء ومشاركات المجتمع ومشكلاته للمسئولين لحلها. - رصد تحركات نفوذ جماعات المصالح المقاومة لبرامج اصلاح الدعم. - تدعيم وابتكار برامج فعاله لحماية الفقراء "شبكات الامان". اتاحة الفرص البديلة لنجاح برامج اصلاح الدعم لما يحقق الاستقرار للفقراء.

- **المحور الرابع : الأدوات المهنية:**
- الندوات والمناقشات والمسوح والدراسات الاجتماعية والاطلاع على السجلات والوثائق والمقابلات والملاحظة وتقديم العرائض ومصفوفة الاولويات و تحليل سوات.

المحور الخامس : الاستراتيجيات المهنية:

- استراتيجيات التسويق الاجتماعي واستراتيجية الاتصال الفعال واستراتيجية الضغط واستراتيجية الإقناع واستراتيجية تغيير وتعديل السلوك واستراتيجية التكتل من خلال دعم التعاون بين المنظمات من أجل تحقيق الأهداف المشتركة- العمل الاجتماعي واستراتيجية التعاون واستراتيجية الإقناع واستراتيجية الدفاع واستراتيجية التغلب على العقبات.

المحور السادس : الادوار المهنية:

- أدوار الوسيط والموجه والمخطط والمرشد والخبير والممكن والمساعد والمفاوض....

مراجع الدراسة .

١- سيار الجميل ، **العولمة الجديدة** ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٧ ، ص ٢٣١ .

٢- ممدوح محمود منصور ، **العولمة : دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد** ، الاسكندرية ، اليكس لتكنولوجيا المعلومات ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٥.

٣- سونيا محمد على وآخرون ، **حسن إدارة دعم الغذاء** ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٦٣ ،٤٦٤ ، يوليو / اكتوبر ٢٠٠١، ص ٢٧٩ .

٤- ريم عبد الحليم ، **البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٤ : إجراءات تقشفية لمواجهة أزمة على حساب العدالة الاجتماعية** ، القاهرة ، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، ٢٠١٥ ، ص١١ .

٥- أحمد محمد عبدالرحمن المصري ، **الدعم الظاهر والخفي** ، المؤتمر السنوي الثالث عشر ، إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٩-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨ ، ص ٧٩١ .

٦- سيف الملا ، محمد العزيزى ، **الدعم في مصر – المشاكل والحلول :** ورقة عمل ، المؤتمر السنوي الثالث عشر ، إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٠٢ .

7 - International Institute For Sustainable Development IISD, **Rio+ 20 Side-Event: Overcoming the Barriers To Subsidy Reform For A Greener Economy**, Riode Janeiro, IISDs, Global Subsidies Initiative. ICTSD, UNEP, Green Peace, 19 June 2012,P1.

8 - Van Beers, C. De Moor, A**. Perverse Subsidies, International Trade And The Environment** , Planejamento Politics Publics , 1998, 49 -69 .

٩- محمود أحمد محمود أمين ، **سياسة الدعم الحكومي في مصر : المشاكل والحلول** ، القاهرة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة يوليو العدد ٣، ٢٠١٣ ، ص١٦ .

١٠- مجلس الوزراء ، **استطلاع رأى المواطنين حول البطاقة التموينية ، تقرير مقارن** ، القاهرة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠٠٦ ، ص٢ .

11 -Cees Van Beers, Jeroen Van den Bergh, **Environmental Harm of Hidden Subsidies : Global Warming And Acidification** , AMBIO , A Journal of The Human Environment, The Royal Swedish Academy of Sciences , (38),(6),2009, 339:341 .

12 - Said Abejumobi, **Governance And Poverty Reduction In Africa : A Critique of Poverty Reduction Strategy Papers (PRSPs)** , Paper Presented To The Inter – Regional Conference on Social Policy And Welfare Regimes In Comparative Perspectives , The College of liberal University of Texas , U.S.A , April 20-22,2006,P13,P15:16 .

13 - The Arab NGO Network For Development (ANND), The Egyptian Center for Economic And Social Rights (ECESR) ,**Subsidy Reform And Economic And Social Rights** , New York , Global Policy Forum , 2014 , P2 .

١٤- أحمد السيد النجار ، **الدعم السلعي في مصر : إلغاء أم إصلاح وإعادة هيكله ؟** كراسات استراتيجية ، القاهرة ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة الثامنة عشرة ، العدد ١٨٦ ، إبريل ٢٠٠٨ ، ص٢٢ .

15 - Hoda Abdel Ghaffar Youssef , **Towards Inflation Targeting In Egypt Fiscal And Intuitional Reform To Support Disinflation Efforts** , Economic Paper , European Economy , Number 288, September , 2007 , P17 .

١٦- لمزيد من التفاصيل :
- وزارة المالية ، **البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦** ، القاهرة ، يونيو ٢٠١٥ ، ص ٥٣.
- وزارة المالية ، **موازنة المواطن: حقك تعرف موازنة بلدك**، كتيب مبسط ، وحدة السياسات المالية الكلية ،سبتمبر ٢٠١٤، ص ١٥.

17 - Carlo Sdralevich, & Others, **Subsidy Reform In The Middle East And North Africa : Recent Progress And Challenges Ahead** , Washington , International Monetary Fund, 2014,PP13:14

18 - Op . cit , P 18 .

(19) Sarah Robin & Others , **Perverse Subsidies And The Implications For Biodiversity : A Review of Recent Findings And The Status of policy Reforms** , Durban , South Africa , V th World Parks Congress ,Sustainable Finance Stream , September , 2003 , P15.

20 - Anthony Cox , **Easing Subsidy Reform for Producers , Consumers And Communities** , In Subsidy Reform And Sustainable Development : Political Economy Aspects , OECD, Sustainable Development Studies , OECD , France , 2007 , P62 .

٢١- منى عطية خزام خليل ، **شبكة الأمان الاجتماعي ومواجهة مشكلة الفقر لسكان المناطق العشوائية** ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، العدد ٢٠، الجزء الثاني ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٥٥ : ٩٠٠ .

٢٢- مجلس الوزراء ، **المسح الميداني لقياس تطوير منظومة الدعم في مصر** ، القاهرة ، مركز المعلومات دعم واتخاذ القرار ، إبريل ٢٠٠٨ .

٢٣- خليل محمد خليل عطية ، **الدور الاجتماعي للدولة في زمن الإصلاح : حالة مصر** ، المؤتمر السنوي الثالث عشر ، إدارة أزمة الدعم وفاعليات العدالة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٢٨:٥٨١.

٢٤- مجلس الوزراء ، **استطلاع رأى المواطنين ببعض محافظات الجمهورية حول تجربة البطاقات التموينية الإلكترونية** ، القاهرة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، إبريل ٢٠١٠ .

٢٥- مجلس الوزراء ، **آراء المصريين في البطاقة التموينية: تقرير مقارن**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة ، يونيو ٢٠١١ .

٢٦- مجلس الوزراء ، **استخدام أنابيب البوتاجاز ورأى المصريين في مقترح توزيعها بنظام الحصص** ، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار ، القاهرة ، مايو ٢٠١١ .

٢٧- علاء على الزغل ، **فاعلية استراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر** ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، العدد ٣١ ، الجزء الثالث عشر ، ٢٠١١ ، ص ص ٦١٤٧ ، ٦٢١٨.

٢٨- وائل فوزى عبد الباسط محمد ، **مدى كفاءة نظام الدعم في مصر للحد من مشكلة الفقر** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، القاهرة ، العدد ٢

، ٢٠١٢ ، ص١ : ٤٦.
٢٩- سميرة إبراهيم الدسوقي ، **سياسات الدعم كآلية لتحقيق الأمن الغذائي لمحدودي الدخل : دراسة مطبقة على المستفيدين من البطاقات التموينية** ، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية " الخدمة الاجتماعية وتطوير العشوائيات " ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، المجلد العاشر ، ٢٠١٣ ، ص ص ٣٧٤٥ : ٣٨٧١
٣٠- محمود أحمد محمود أمين ، **سياسة الدعم الحكومي في مصر (المشاكل والحلول)** ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١.
٣١- أحمد عماد ، **مؤشرات تخطيطية لتحسين نوعية حياة الفئات المستحقة للدعم** ، رسالة ماجيستير ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ،٢٠١١.
32 - Carunia Mulya Firdausy (CMF) **, Effects of The Subsidy Removal of Fertilizer on Rural Poverty In North Sulawesi, Indonesia** , International Journal of Social Economics ,vol 24, ISS 1/2/3,PP 207-222.
33-International Monetary Fund (IMF) **, United Republic of Tanzania: Poverty Reduction Strategy Paper** , (IMF) Country Report , No 06- 142 ,April , Washington ,International Monetary Fund, 2006
34 - Teghuh Dartanto , **Reducing Fuel Subsides And The Implication on Fiscal Balance And poverty In Indonesia : A Simulation Analysis** , Working Paper In Economics And Business, (201206) Faculty of Economics , University of Indonesia, Volume II , No6, May 2012.
٣٥- محمد السيد على الحارونى ، **مدى اختلال هيكل الدعم في مصر وعلاقته بعجز الموازنة العامة للدولة** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، القاهرة ، العدد الرابع ، ٢٠١٢ ، ص ص ٦٦٦: ٧٠٠.
36 - Huang Chunyan And Others **, Income Vs Price Subsidy Policy Options To Help The Urban Poor Facing Food Price Surge** , China Agricultural Economic Review , vol 5 , ISS 1, 2013 , PP 89 : 99 .
37 - Bentry Mkwara, **To What Extent Do Fertilizer Subsidies Improve Household Income And Reduce Poverty? The Case of Malawi** , African Journal of Agricultural And Resource Economics, volume 8 , Number 4, 2016, PP 241 : 252 .
٣٨- عبدالله زيد و آخرون، **الانتفاضات العربية والعدالة الاجتماعية : الآثار المترتبة على سياسات إصلاح الدعم لصندوق النقدي الدولي** ، ملخص تنفيذي ، شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية بالتعاون مع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، فبراير ،٢٠١٤، ص ص١:١٩.
39 – Sirilaksana Khoman **, Subsidizing Government Hospital Services : Who Benefits Most In Thailand ?** International Journal Of Social Economics , MCB, University Press , vol 24, ISS 7- 8-9, ,1997 , PP958 – 987 .
٤٠- أمنية حلمي ، **كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر ، ورقة عمل رقم (١٠٥)** ، القاهرة ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، نوفمبر ، ٢٠٠٥.
٤١- مجلس الوزراء ، **دراسة التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي : بالتطبيق على السلع التموينية** ، القاهرة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠٠٥ .
42 – J.Farrington & Others, **Cash Transfer In The Context Of Pro-Poor Growth , Third International on Conditional Cash Transfer** , Istanbul , Turkey , June , 26-30,2006.
٤٣- فوزى حليم رزق ، **ترشيد دعم الرغيف البلدي** ، مجلة المدير العربي ، القاهرة ، المعهد القومي للإدارة العليا "جماعة الادارة العليا" ، العدد ١٨٦ ، إبريل ، ٢٠٠٩.
٤٤- محمد محمود عطوة يوسف ، **تحليل الآثار الاقتصادية للتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي على الأسعار والاستهلاك مع التطبيق على قطاع الطاقة المصري** ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، المجلد ٣٢ ، العدد ٢ ، ٢٠١٠ ، ص٣٥٥ :٤٠٢ .
٤٥- عبد المنعم راضي ، **مبادئ الاقتصاد** ، القاهرة ، كلية التجارة ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٩١ .
٤٦- محمد سامى محمد راغب ، **الدعم بين الإلغاء والإبقاء** ، مجلة المدير العربي ، المعهد القومي للإدارة العليا، العدد ٨١ يناير، ١٩٨٣، ص ص ٣٤: ٤٠
٤٧- سيف الملا ، محمد العزيزى ، **الدعم في مصر – المشاكل والحلول** ، المؤتمر السنوي الثالث عشر ، إدارة أزمة الدعم وفاعليات العدالة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٠١ .
48 –Norman Myers , Jennifer Kent , **Perverse Subsidies: How Tax Dollars Can Undercut The Environment And The Economy** , Washington , Island Press ,2001 , P 5 .
49 – Bvuce Ross **, Links Between Renewable Resource Management And Trade – Lessons From Agriculture** , In Report of Proceedings of The Symposium on The Interrelationship Between Fisheries Management Practices And International Trade , New Zealand , Wellington , November 24:26:1996.
٥٠- أحمد شفيق السكرى ، **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ص ٣٩٥ .
٥١- على لطفى ، **رؤية حول منظومة الدعم في مصر** ، المؤتمر السنوي الثالث عشر ، إدارة أزمة الدعم وفاعليات العدالة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص٥ .
٥٢- فوزى حليم رزق ، **ترشيد دعم الرغيف البلدي** ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١.
٥٣- محمود قمبر ، **الإصلاح التربوي في مصر ، ضروراته – فعالياته – معوقاته** ، المؤتمر العلمي السنوي ، أفاق الإصلاح التربوي في مصر ، كلية التربية ، جامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية ، القاهرة ، ٢-٣ اكتوبر ٢٠٠٤ ، ص٦ .
٥٤- محمود عابد الجابري ، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ ، ص١٩ .
٥٥- مسلم بابا عربي ، **محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي** ، الجزائر ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد التاسع ، ٢٠١٣ ، ص٢٣٧.
56 – **Oxford Dictionary of English** ,New York , Oxford University Press ,2010 , P 1505.
٥٧- طلعت مصطفى السروجي، **التخطيط ورياح التغيير في السياسة الاجتماعية والاصلاح الاجتماعي ونظام الرعاية**، المؤتمر العلمي الثامن عشر **"الخدمة الاجتماعية والاصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر"**، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، اوراق العمل ، من ١٦-٢٠٠٥/٣/١٧، ص٣٤٢١.
٥٨- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، **حالة الفقر الريفي في الشرق الادنى وشمال افريقيا** ، شعبة الشرق الادنى وشمال افريقيا ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٢

٥٩- عزو محمد عبدالقادر ناجى ، **الفقر في افريقيا : أبعاده والاستراتيجيات الموضوعة لاختزاله : السودان نموذجًا** ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد (٢١٨٦) ، فبراير ٢٠٠٨ ، ص٣.

60 – Robert Chambers, **What Is Poverty? : Who Asks? Who Answers?** In Terry McKinley, Day Enterprise Poverty In Focus: What Is Poverty? Concepts And Measures , UNDP And International Poverty Center (IPC) , 2006, P3 .

٦١- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار ، **آليات تحسين الاستهداف المباشر عبر منظومة البطاقات التموينية** ، ورقة سياسات ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٢ : ٣ .

62- Webster Dictionary, New York, Lexicon Publications, Inc, 1991, P, 1071.

63 – Oxford Dictionary, Op . cit , p 1510 .

٦٤- منير البعلبكي ، **قاموس المورد** ، بيروت ، دار العلم للملايين ،٢٠٠٧ ، ص٧٧٩ .

٦٥- أحمد شفيق السكرى ، **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية** ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٨

٦٦- محمود أحمد محمود أمين ، **سياسة الدعم الحكومي في مصر (المشاكل والحلول)** ، مرجع سبق ذكره ، ص٤ .

٦٧- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، **منظومة الدعم في مصر حقائق وآراء** ، تقارير معلوماتية ، السنة السادسة العدد (٦٣) ، القاهرة ، مارس ٢٠١٢ ، ص٤ .

٦٨- سيف الملا ، محمد العزيزى، **الدعم في مصر – المشاكل والحلول : ورقة عمل** ، المؤتمر السنوي الثالث عشر ، مرجع سبق ذكره، ص٨٠١.

٦٩- على لطفى، **رؤية حول منظومة الدعم** ، المؤتمر السنوي الثالث عشر لإدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، مرجع سابق، ص٢ .

٧٠- سيف الملا ، محمد العزيزى ، **الدعم في مصر – المشاكل والحلول : ورقة عمل** ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٠١ .

٧١- على لطفى ، **رؤية حول منظومة الدعم** ، مرجع سبق ذكره ، ص٢ .

٧٢- فريد النجار ، **نماذج مقارنة للدعم : تجارب عالمية** ، المؤتمر السنوي الثالث عشر ، إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦٨ .

73 – Institute For European Environmental Policy (IEEP) **, Reforming Environmentally Harmful Subsidies: A Report To The European Commission's DG Environment**, UK , Belgium, IEEP , 19 March 2007 , p 5 .

٧٤- أحمد كمال هيبة وآخرون ، **بدائل تطوير نظام الدعم الغذائي في مصر** ، القاهرة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، قطاع الدراسات التنموية ، إبريل ٢٠٠٥ ، ص ص ٧:٩ .

75 – Institute For European Environmental Policy (IEEP) , **Reforming Environmentally Harmful Subsidies**: Op .Cit, P11.

76 - International Institute For sustainable Development IISD **, Rio + 20 Side Event Overcoming the Barriers To Subsidy Reform For a Greener Economy**, Op .Cit, ,P2.

٧٧- فوزى حليم رزق ، **ترشيد دعم الرغيف البلدي** ، مرجع سبق ذكرة ، ص ص ١٢: ١٤ .

٧٨- عبدالحميد الغزالي ، **مشكلة الدعم في التجربة المصرية ،مجلة الاقتصاد والمحاسبة** ، القاهرة ، العدد ٣٥٠، ١٩٨٥ ، ص ٧:٨ .

٧٩- أمنية حلمي ، **كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر** ، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠: ١٧٨ .

٨٠- لمزيد من التفاصيل :

- مجلس الوزراء ، **أوضاع الفقراء في مصر** ، القاهرة ، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار ، السنة الرابعة ، العدد ٣٩ : تقارير معلوماتية ، مارس ٢٠١٠ ، ص٥ .

- أمينة حلمي، **كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩٣ : ١٩٥ .

٨١- محمد محمد البنا ، **نظام مقترح لدعم الفقراء في مصر** ، مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، المجلد العشرون ، العدد الثالث والرابع ، يوليو واكتوبر ، ٢٠٠٨ ، ص٢٧ .

82 – The Word Bank**, Transitional Policies To Assist The Poor While Phasing Out Inefficient Fossil Fuel Subsidies That Encourage Wasteful Consumption,** The Word Bank, 18:20 September 2014, p 11.

٨٣- مجلس الوزراء ، **دراسة التحول من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي بالتطبيق على السلع التموينية** ، القاهرة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نوفمبر ٢٠٠٤ ،ص١١ .

٨٤- مجلس الوزراء ، **بدائل تطوير نظام الدعم الغذائي في مصر** ، القاهرة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، إبريل ٢٠٠٥ ، ص١٤ .

٨٥- مجلس الوزراء ، **دراسة التحول من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي بالتطبيق على السلع التموينية** ، مرجع سبق ذكره ، ص١١ .

٨٦- مجلس الوزراء ، **بدائل تطوير نظام الدعم الغذائي في مصر** ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤.

87 – The Word Bank, **Transitional Policies To Assist The Poor While Phasing Out Inefficient Fossil Fuel Subsidies That Encourage Wasteful Consumption**, Op.cit, PP16 :17 .

٨٨- على لطفى ، **رؤية حول منظومة الدعم في مصر** ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦ .

٨٩- محيا زيتون ، **تعليق على قضية الدعم** ، مجلة مصر المعاصرة ، مجلد ٧٢ ، العدد ٣٨٤ ، ١٩٨١، ص٢٦٧.

90 -The Word Bank**, Transitional Policies To Assist The Poor While Phasing Out Inefficient Fossil Fuel Subsidies That Encourage Wasteful Consumption**, Op cit, P23

91 – Ibid , PP 19 : 28 , p 31 .

٩٢- صندوق النقد الدولي ، **دراسات حالة حول إصلاح دعم الطاقة : الدروس المستفادة والانعكاسات** ، يناير ، ٢٠١٣ ، ص ص ٢٠: ١١٥ .

٩٣- صندوق النقد الدولي، **اصلاح الدعم في الشرق الاوسط وشمال افريقيا : عرض موجز للتقدم في الآونة الاخيرة وتحديات الفترة المقبلة** ، ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى ، اعداد كارلو سدرالفيتش واخرون ، ٢٠١٤يوليو ، ص٤.

٩٤- المرجع السابق ، ص ٤

٩٥- البنك الدولي ، **الدعم وتفادى الخسائر ودروس من إيران** ، ٢٠١٢ .

٩٦- أميرة أحمد ، **سياسات الدعم وآثرها على الأداء الاقتصادي : تجارب دول مضت قدماً في رفع الدعم عن الطاقة بأنواعها** ، مراجعة أحمد عبدالوهاب ، القاهرة ، المركز المصري لدراسات السياسات العامة ، سلسلة اوراق وسياسات، ٢٠١٥، ص ٥ : ٩.

٩٧- أحمد كمال هيبه وآخرون ، **تجارب دولية في أنظمة الدعم المختلفة** ، المؤتمر العلمي السادس للمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، المجلد الثالث ، إبريل ٢٠٠٧ ، ص ٢٢ .

98 – Word Economic Forum **, lessons Drawn From Reforms Of Energy Subsidies** , Geneva , Switzer land, Word

Economic Forum, 2013 , PP5:7.

- لمزيد من المعلومات :

- ريم عبد الحليم ، **البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠١٤-٢٠١٥ إجراءات تقشفية لمواجهة أزمة على حساب العدالة الاجتماعية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦:٧ .

- ريهام جمال ، **قرارات السيسي في عامه الأول** ، جريدة الدستور ، ٧ يونيو ٢٠١٥ .

101 – International Monetary Fund **, Energy Subsidy Reform : Lessons and Implications** , International Monetary Fund , 2013, P 24.

102 – Sarah Robin & Others, **Perverse Subsidies And The Implications For Biodiversity: A Review Of Recent Findings And The Status Of Police Reforms**, Durban, South Africa, v th word Parks Congress : Sustainable Finance Stream, 2003,p6 .

103- Anthony Cox **, Easing Subsidy Reform For Producers , Consumers And Communities** , Op.cit , P62

104- Kieran Clark **, Energy Subsidy Country Update: Assessing Egypt's Energy Subsidy Reforms,** GSI, IISD, Geneva , Switzerland , August, 2014 , p3.

105 - Carlo Sdralevich , & Others **, Subsidy Reform In The Middle East And North Africa : Recent Progress And Challenges Ahead**, Op.cit , p36.

106- Institute For European Environmental Policy (IEEP) , **Reforming Environmentally Harmful Subsidies**: Op.cit , p 20

107-Olayinka Akanle Kudus, Adebayo Olorunlana Adetayo, **Fuel Subsidy in Nigeria : Contexts of Governance and Social Protest** , International Journal of Sociology and Social Policy , Vol 34, Iss 1-2, 2014, p 104 .

108- Carlo Sdralevich , & Others , **Subsidy Reform In The Middle East And North Africa : Recent Progress And Challenges Ahead**, Op.cit , p 29:30.

109 - Institute For European Environmental Policy (IEEP) , **Reforming Environmentally Harmful Subsidies:** Op.cit , P P 15:16.

110 - International Institute For sustainable Development IISD, **Riot+ 20 Side Event : Overcoming The Barriers To Subsidy Reform For a Greener Economy,** Op.cit ,PP 3:4.

111 – Ram Sachs , **On Bread And Circuses : Food Subsidy Reform And Popular Opposition In Egypt** , Center For International Security And Cooperation , Stanford University , May , 21, 2012 , pp 17:18.

١١٢- سمير الملا ، محمد العزيزي ، **الدعم في مصر – المشاكل والحلول : ورقة عمل** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٠٧ : ٨١١ .

113– Organization for Economic Cooperation And Development (OECD**), Promoting Pro-Poor Growth: Infrastructure, This Report is An Extract From The Publication Prompting Pro-Poor Growth: Policy Guidance For Donors,** OECD Publisher, 2006.

١١٤- تم تحديد مستويات القوة النسبية وفقا لما يلي " ٩٠ فأكثر ممتاز، من ٨٠ :اقل من ٩٠ مستوى جيد جدا ، من ٧٠ : اقل من ٨٠ مستوى جيد و اخير اقل من ٧٠ ضعيف" .